صواعق السماء

على منهجِ العلامة الألباني بالإرجاء

وبيان براءته

من كتبه وأشرطته وشهادة أكابر العلماء

تقديم العلامة الدكتور

أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

تقديم فضيلة الشيخ

أبي بكر بن عبده بن عبدالله الحمادي

تأليف

أنور بن محمود الرفاعي

صواعق السماء

حقوق الطبع والإجتزاء محفوظة

للتواصل بالمؤلف عبر الواتساب

771270701

صواعق السماء

على متهمي العلامة الألباني بالإرجاء

وبيان براءته

من كتبه وأشرطته وشهادة أكابر العلماء

تقديم العلامة الدكتور

أبي أسـامة سليم بن عيد الهـــلالي

تقديم فضيلة الشيخ

أبي بكر بن عبده بن عبدالله الحمادي

تأليف

أنْوَرْ بِنْ محمُود الرِفْاعي

صَوَاعِقُ السَّمَاء

المحتويات

تقديم الدكتور المحدث أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي..... ٨

تقديم فضيلة الشيخ أبي بكر الحمـــادي ١٢

المقدمة الثانية ١٧

المقدمة ١٨

الفصـل الأول: في التعامل مع مجمل كلام العلمـاء وبيـان حقيقـة لازم القول، والخلاف اللفظي ٢٠

أولًا: حمل المجمل على المفصل..... ٢١

ثانيًا: بيان أن لازم القول ليس بلازم حتى يلتزم به القائل ٢٨

ثالثًا: التعامل مع الخلاف اللفظي ... ٣١

الفصـل الثاني: أقوال الألباني رحمه الله من كتبه وأشرطته وبيان تقريره لعقيدة السلف في مسـائل الايمان وبيان ما تعرض له من الظلم بغير برهان ٣٢

النقل (١) رد الألباني على الكوثري وبيان أن الخلاف بيننا وبين الحنفية ليس خلافًا لفظيًا ٣٣

النقل (٢) تقرير الألباني أهمية العمل وأنه من الإيمان وليس منفصلا عنه..... ٣٥

النقل (٣) تقرير الألباني أهمية العمل وأنه سبب لابد منه لدخول الجنة ٣٦

النقل (٤) تقرير الألباني أن الكفر ليس بمجرد ترك العمل وإنما بما دل عليه هذا الترك وهو العناد والاستكبار..... ٣٧

النقل (٥) تقرير الألباني أنه قد يكفر حتى من قام بالأعمال الصـــالحة وبيان علاقة ذلك بالإيمان ٣٩

النقل (٦) تقريره بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأن الكفر يكون بالاعتقاد والقول والعمل ٤٠

النقل (٧) تقرير أن الأعمال الصالحة من الإيمان وإنه يجوز الاستثناء فيه خلافا للمرجئة..... ٤٢

النقل (٨) تقريره لمذهب السلف وبيان مخالفته للحنفية ورده عليهم ٤٤

النقل (٩) تقريره أن الخلاف بيننا وبين الحنفية ليس صوريا وفيه ذكر كون عمل الأركان من الإيمان..... ٤٦

النقل (١٠) تقريره أن الأعمال تعرب عما في القلب وبه يتضح أنه لا يشترط في التكفير أن نفتش قلبه بل نكتفي بعمله الظاهر المعرب عما في القلب..... ٤٨

النقل (١١) تقريره أن الإصرار قرينة على الكفر الاعتقادي وبه يتضح أنه يكفر بترك العمل ٤٩

النقل (١٢) تقريره لنقاط مهمة متعلقة في حكم تارك الصلاة..... ٥١

النقل (١٣) تفصيل بديع في حكم من قال كلمة الكفر بالأدلة والبراهين ... ٥٣

النقل (١٤) رد الشيخ على من كذب عليه أنه يحصر الكفر بتكذيب القلب٥٨

النقل (١٥) وفيه بيان مفهومية الاستحلال عند الشيخ وأنه كل مرتكب لذنب فهو مستحل له ٦١

النقل (١٦) وفيه أن تارك جنس العمل (بالكلية) لم يدخل الايمان إلى قلبه... ٦٣

النقل (١٧) تقريره أن الإيمان قابل للزيادة والنقصان وأن القابل للنقصان قابل للعدم..... ٦٥

النقل (١٨) تقريره للفرق بين قوله وقول المرجئة وبيان الظلم الذي يقع فيه هؤلاء الناشئة..... ٦٨

النقل (١٩) تعليقه على حديث: (لم يعمل خيرًا قط) وتنبيهه على اعتماد فهم السلف لا الخلف..... ٧١

النقل (٢٠) تعليقه على التفريق بين الكفر المعرف بـ ال والكفر المنكر... ٧٥

النقل (٢١) وفيه تقرير الشيخ لفوائد عامة متعلقة بالمسألة ٧٧

النقل (٢٢) وفيه انصاف الشيخ لسفر الحوالي وموافقته له في كون الايمان يزيد وينقص وأن الأعمال من الايمان ٧٨

النقل (٢٣) وفيه تقريره أن خصومه ينحون منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر وتورعه عن وصفهم بالخوارج إلا من بعض الجوانب ٨٠

النقل (٢٤) وفيه استنتاجات نافعة واستدلالات ماتعة في علاقة الظاهر بالباطن وأن صلاح أحدهما بصلاح الآخر ٨٢

النقل (٢٥) وفيه تقرير الشيخ أن التصديق لا ينافي الايمان ٨٥

النقل (٢٦) وفيه تقرير الشيخ أن ذرة من الايمان تنجي صاحبها من الخلود يوم القيامة في النار ٨٩

الفصل الثالث: من أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين الذين وافقهم العلامة الألباني ٩١

أحمد بن حنبل ٩٢

المروزي ٩٤

ابن مندة ٩٦

ابن عبدالبر ٩٧

ابن حزم ٩٨

الأصبهاني ١٠١

القاضي عياض ١٠٢

القرطبي ١٠٤

ابن تيمية ١٠٥

ابن رجب ١٠٧

ابن حجر ١٠٩

التعليق والتوضيح ١١١

على ما سبق نقله من الأخبار والآثار عن علمائنا الأبرار ١١١

الفصل الرابع: نقل أقوال العلماء المعاصرين الذين دافعوا عن الشيخ

الألبـاني رحمهم الله وبرءوه من تعـدي الخوارج وغيرهم ١١٤
العلامة محمد الصالح العثيمين ١١٥
العلامـة عبـد العزيز بن عبـد الله بن باز ١١٧
العلامة مقبل بن هادي الهمداني الوادعي ١١٩
العلامة عبد المحسـن بن حمد العباد البدر ١٢٠
العلامة يحيى بن علي الحجوري.... ١٢٣
العلامة صالح بن محمد اللحيدان . ١٢٤
العلامة صالح بن سعد السحيمي . ١٢٨
العلامة أحمد بن يحيى النجمي ١٣٣
العلامة صالح بن فوزان الفوزان ... ١٣٤
علماء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء..... ١٣٥
الفصل الخامس: مناقشة حجج القوم في كون العلامة الألباني وافق قول المرجئة في مسألة الإيمان ١٣٧
الحجة الأولى: استدلالهم بفتوى الشيخ صالح الفوزان حفظه الله أن الشيخ الألباني وافق قول المرجئة ١٣٨
الحجة الثانية: قوله: إن العمل شرط كمال لا شرط صحة ١٤٩
الحجة الثالثة: اتهامه أنه يقول بثبوت الايمان مع عدم العمل..... ١٥٣
الحجة الرابعة: قوله بعدم كفر تارك الصلاة تهاوناً وتكاسلاً ١٥٥
الحجة الخامسة قوله: إن أعمال الجوارح هي أجزاء مكملة للإيمان ١٦٤
الحجة السادسة أن الشيخ رحمه الله يقول: إن الكفر المخرج من الملة هو الكفر القلبي وليس العملي ١٦٦
بطاقة المؤلف: كي لا يتعرض أهل الظلم لتحريف رسالتي ولا مفر من تعرضهم ١٦٩

تقديم فضيلة الشيخ العلامة الدكتور المحدث

أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

حفظه الله تعالى ونفع به الاسلام والمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فإن شُبهاتُ القوم كثيرةٌ، لن نَتعرّض إلا لما يتعلَّق بالجانب العلميّ المَحْضِ مِن شخصيّةِ شيخنا الإمام الألباني رحمه الله، وفيما يتّصل بأهمِّ علومِ الإسلام مكانةً، وأعظمِها منزلةً؛ وهي: العقيدة؛ والتي هي البِنْيَة الأساسيّة العلميَّة لأيِّ شخصيّةٍ إسلامية –سابقاً ولاحِقاً– ...

بدأُوا بشبهةٍ قديمةٍ جدًّا هي مِن الشُّبه الواهية التي ينتشلونها مِن جِعَابهم الخاوية؛ فقالوا: (مُرجئ)! أو (وافق المُرجئة) وذلك لإسقاط الألباني في باب العقيدة، وهي تُهمةٌ لم تكد تقومُ على رجليها حتى انقلبت عليهم، وارتدّت إليهم:

فإمامةُ شـــيخنا الألباني العقائديّةُ مشـــهورةٌ بين أئمّة هذا الزَّمان، مقرَّرةٌ بين عُلماء الأمة الأَعيان:

أولاً: يظهر من كلام القائلين جهلهم بالإرجاء والمرجئة فإن إخراج العمل عن مسمى الإيمان هو مذهب مرجئة الفقهاء؛ وشـــيخنا الألباني يرى أن العمل من الإيمان ويوافق عقيدة أهل الســنة والجماعة في قولهم: إن الإيمان يزيد وينقص ومن قال بهذا فقد برئ من الإرجاء أوله وآخره؛ ظاهره وباطنه كما ثبت عن الإمام أحمد

ثانيًا: أن شـيخنا الإمام الألباني من أوائل العلماء الســلفيين في هذا العصــر الذين نشــروا وحققوا كتب الإيمان الســـلفية التي تدحض فرية المرجئة ككتاب "الايمان" لابن تيمية و"الايمان" لأبي عبيد وغيرهما.

ثالثًا: أن شـيخنا الإمام الألباني رد على شـيخ الإسـلام ابن تيمية في قوله: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل الســنة في مســألة الإيمان خلاف صــوري؛ حيث أثبت رحمه الله أن الخلاف حقيقي ورده من وجوه كثيرة بسطها في كتابه "العقيدة الطحاوية شرح وتعليق"

رابعًا: أن شيخنا رحمه الله تبرأ من هذه الفرية في حياته؛ في كثير من كتبه "كالقول الأحمد في الذب عن مســـند أحمد" "الدرر المتلألئة" حيث رد أباطيل ســـفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء"

خامسًا: أن كبار علمائنا السلفيين شهدوا لشيخنا بصحة العقيدة السلفية وسلامة المنهج

قال شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رحمه الله:

"مَنْ رمى الشـــيخَ الألباني بالإرجاء: فقد أخطأ؛ إمّا أنّه لا يَعرفُ الألبانيَّ، وإمّا أنّه لا يَعرفُ الإرجاءَ. الألبانيُّ رجلٌ مِنْ أهلِ السُّنَّة – رحمه الله–، مُدافعٌ عنها، إمامٌ في الحديث، لا نعلم له أحداً يباريه في عصرنا، لكنّ بعض الناس – نسأل اللهَ العافية – يكون في قلبه حقدٌ، إذا

رأى قبولَ الشـــخص ذهب يلمزه بشـــيءٍ؛ كفعل المنافقين ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّـــدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾؛ يلمزون المتصـــدِّق المكثر من الصَّدقة، والمُتصدّق الفقير.

الرَّجلُ – رحمه الله– نعرفُه من كتبه، وأعرفُه بمجالســته – أحياناً–: ســلفيُّ العقيدةِ، ســليمُ المنهج؛ لكنَّ بعض النّاس يُريد أن يكفّر عباد الله بما لم يُكفِّرهُم الله به، ثم يدّعي أنّ من خالفه في هذا التّكفير فهو مرجئٌ – كذباً وزوراً وبهتاناً –، لذلك لا تسـمعوا لهذا القول من أيّ إنسان صَدَر".

منقول من شريط "تبرئة كبار العلماء للألباني من تهمة الإرجاء"

وقال شيخنا إمام أهل السنة والجماعة ابن باز رحمه الله:

"الشيخ ناصر الدين الألباني من إخواننا المعروفين المحدثين من أهل السنة والجماعة. نسئل الله لنا وله التوفيق والإعانة على كل خير، والواجب على كل مســـلم أن يتقي الله ويراقب الله في العلماء، وألا يتكلم إلا عن بصيرة".

سادسًا: ومن بقي في قلبه مثقال ذرة من شك في هذا الأمر فليقرأ هذا الكتاب الذي بين يديك ففيه نقولات من كلام الإمام الألباني نفســـه يقتلع بنيان هذه الشـــبهة من عميق جذورها.

وجزى الله جامع هذه الأقوال الأخ الكريم أنور الرفاعي خيراً فقد أحســـن في إبطال هذه الفرية بأيسر وسيلة وأكثرها إقناعاً فالإمام الألباني تبرأ مما نسب إليه جملةً وتفصيلًا وأقواله شاهدة بالحق ناطقة بالصدق.

ونسأل اللّه الهداية للجميع وننصح لمن استمرؤوا الافتراء على علماء الدعوة السلفية أن يتقوا اللّه قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال

إلى الديان يوم الدين نمضي ** وعند الله تجتمع الخصوم

وكتبه

سليم بن عيد الهلالي تلميذ الإمام الألباني رحمه الله

في ١١-رجب -١٤٤٤هجري في مكة المكرمة

شرفها الله بجوار بيت الله الحرام

تقديم فضيلة الشيخ

أبي بكر بن عبده بن عبدالله الحمـــادي

حفظه الله تعالى وبارك فيه وجزاه ربي جنات النعيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم القادر الخالق ، رب المغارب والمشـــارق ، الذي جعل في الســـماء بروجاً ورمى بها كل شـيطان مارق ، وأرســل رســله بالهدى فأقاموا الحق وأبطلوا الباطل بالبراهين والحقائق ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨] فصـار بين الحق والباطل أعظم فارق، وختم برســـله محمداً خير من وطئ الحصـــى من الخلائق، فجاهد في الله حق جهاده حتى ظهر الحق في الســهول والوديان والجبال الشــواهق، وجُعل رزقه تحت ظل رمحه والسيوف البوارق، فصـلى الله عليه وسـلم وعلى آله وصـحبه بعدد ما نطق كل ناطق .

أمَّا بعد:

فقد قرأت ما كتبه أخونا الفاضـل أبو العباس أنور بن محمود الرفاعي في رسـالته التي سماها: (صـــواعق الســـماء على متهمي العلامة الألباني بالإرجاء وبيان براءته من كتبه وأشـــرطته وشهادة أكابر العلماء) وقد دافع فيه عن عرض علامة الإسلام ومحدث أهل الشام وشامة العلماء الأعلام وبدر التمام الذي عاش طول عمره معظماً للسـنة والقرآن وناصـراً لمذهب

السلف والتابعين لهم بإحسان فأتاه الأجل وهو على طريقة سوية وحالة مرضية فيما نحسبه والله حسيبه ولا نزكي على الله تعالى أحداً.

وقد أثنى عليه كبار أهل العلم الفضلاء ودافع عن عرضة كثير من النبلاء فرحمه الله وأسكنه جنته مع النبيين والصديقين والصالحين والشهداء.

وكان مما رُمي به هذا العالم النحرير والمحدث الكبير بدعة الإرجاء وهو أبعد منها كبعد الأرض من السماء والثرى من الجوزاء.

وكيف يكون العلامة الألباني رحمه الله مرجئاً وهو من أشـــد المنكرين لهذه البدعة النكراء والسبيل العرجاء.

فالعلامة الألباني يرى أنَّ العمل من الإيمان وهذا خلاف مذهب المرجئة.

ويذهب إلى أنَّ الإيمان يزيد وينقص وهذا خلاف مذهب المرجئة.

ويذهب إلى الاستثناء في الإيمان وهذا خلاف مذهب المرجئة.

ويذهب إلى أنَّ تارك العمل بالكلية لا يتصور منه الإيمان وهذا خلاف مذهب المرجئة.

ويذهب إلى أنَّ العمل من الإيمان وهذا خلاف مذهب المرجئة.

فمن أين إذاً جاءه الإرجاء وهذه هي عقيدته في الإيمان مبثوثة في كتبه وأشرطته.

وأكبر ما تمســك به من رماه بالإرجاء هو قوله: "إنَّ العمل شــرط كمال في الإيمان" فقالوا: الشرط يكون خارجاً عن حقيقة الإيمان كشروط الصلاة مثلاً فقوله: "العمل شرط كمال في الإيمان" يعني أنَّه خارج عن مسمى الإيمان.

وحاشا العلامة الألباني رحمه الله أن يريد مثل هذا المعنى وغاية الأمر أنَّه استعمل الشرط في غير معناه الاصطلاحي عند الأصوليين فكان ماذا ؟!!!.

وقد استعمل ذلك غيره من أهل العلم وما رُمُوا بما رُمِي به الشيخ الألباني رحمه الله تعالى.

فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول في [الصارم المسلول] (ص: ٥٢٣):

(الثاني: أنَّ الذي عليه الجماعة أنَّ من لم يتكلم بالإيمان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة وأنَّ القول من القادر عليه شرط في صحة الإيمان حتى اختلفوا في تكفير من قال: إنَّ المعرفة تنفع من غير عمل الجوارح، وليس هذا موضع تقرير هذا).

فهل يقول عاقل: إنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وقع في الإرجاء لأنَّه جعل قول اللسان شرطاً في صحة الإيمان والشرط خارج المشروط فيلزم من ذلك أنَّ القول عند شيخ الإسلام خارج عن مسمى الإيمان.

وهذا العلامة الفوزان وفقه الله تعالى يقول في [إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد] (٦٨/٢) في الباب الثالث والثلاثين: (المسألة الثالثة: يؤخَذ من هذه النصوص: أنَّ التوكُّل على الله شرط في صحّة الإيمان).

فهل يقال: إنَّ العلامة الفوزان يرى أنَّ عمل القلب خارج عن مسمى الإيمان، وذلك لأنَّه جعل التوكل الذي هو من أعمال القلب شرطاً في صحة الإيمان والشرط خارج المشروط ومقتضى ذلك أنَّ التوكل ليس من الإيمان، وإذا كان التوكل ليس من الإيمان فهكذا سائر أعمال القلوب والجوارح إذ لا فرق بين عمل وعمل.

وحاشا العلامة الفوزان وفقه الله تعالى يرى مثل هذا، وغاية الأمر أنَّ شيخ الإسلام والعلامة الفوزان استعملا الشرط في غير معناه الاصطلاحي عند الأصوليين.

ونحو هذا قول العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في [تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد] (ص: ٤٢٩):

(فأمر تعالى بإخلاص هذا الخوف له وأخبر أنَّ ذلك شرط في الإيمان فمن لم يأت به لم يأت بالإيمان الواجب ففيه أنَّ إخلاص الخوف لله من الفرائض).

قلت: فقد سمى رحمه الله تعالى إخلاص الخوف الذي هو من أعمال القلوب شرطاً في الإيمان ولم يرد أنَّ الخوف عمل خارج عن مسمى الإيمان.

وهكذا قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى في [شرح العقيدة السفارينية] (١/ ٣١١):

(فإن قال قائل: هل الأعمال شرطٌ في وجود الإيمان؟ قلنا: منها ما هو شرط ومنها ما ليس بشرط).

قلت: فهذا العلامة ابن عثيمين رحمه الله جعل من الأعمال ما هو بشرط في الإيمان ولم يرد إخراج بعض الأعمال عن مسمى الإيمان.

وخلاصة القول أنَّ العالم إذا عرف بمخالفته لمنهج المرجئة فلا يجوز أن يرمى بالإرجاء بسبب أنَّه استعمل لفظاً مجملاً قد علم مقصوده منه وأنَّه لم يرد ما أراد المرجئة.

فجزى الله خيراً أخانا أبا العباس أنور الرفاعي على مجهوده الطيب وسعيه الحسن في الدفاع عن العلامة الألباني رحمه الله تعالى وأســـأل الله يأجره على ذلك وأن يزيده من العلم النافع والعمل الصالح ويوفقه لكل خير.

كتبه/

أبو بكر بن عبده بن عبد الله بن حامد الحمادي

يوم الجمعة العشرين من شهر رجب لعام تسعة وثلاثين وألف

من هجرة النبي الكريم عليه الصلاة والسلام.

من عبارات الشيخ الألباني رحمه اللّه

قال رحمه الله تعالى:

ولا شك أن الذين يتهمون القائلين بكلمة الحق مما سبق بيانه آنفا أن الإيمان يزيد وينقص إلى آخره أنهم يقولون على أهل الحق ما ليس فيهم وفي اعتقادي أنهم يعلمون ما يقولون، ويعلمون أنهم مبطلون فيما يقولون فالفرق في اعتقادي واضح جدًا بين عقيدة السلف وبين المرجئة فشتان بين الفريقين، والظلم من هؤلاء الناشئين اليوم الذين يتهمون أتباع السلف الصالح بأنهم مرجئة اهـ

المقدمة الثانية

الحمد للّه رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له الملك الحق المبين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وأله وصحبه والتابعين

أما بعد: فهذه الرسالة "صواعق السماء" كتبتها قبل سنوات وانتشرت في الكثير من المواقع والمجتمعات ثم عزمت على مراجعتها وترميم أخطائها وزيادة فوائدها؛ كي تزيد ثمارها فلا يجد القارئ فيها إلا ما ينفعه منها، فإن كان صحيحًا سليمًا فهي غذاء وإن كان سقيمًا مريضًا فهي دواء، فصاحب العقيدة السليمة يحتاج لدواعي التثبيت وصاحب العقيدة السقيمة قد يحتاج إلى التكبيت.

والحمدلله الذي عافانا مما ابتلى به خصوم الإمام الألباني وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ وعند الله الملتقى إليه وحده المشتكى.

كتبه

أنور بن محمود الفاعي

غفر الله له ولوالديه ومشايخه

https://t.me/anwar2015

١٩ / رجب / ١٤٤٤ هـ

المقدمة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم النبيين

وآله وصحبه والتابعين

أما بعد: فهذه رسالة مختصرة بحروف مسطرة، جائعة في مبانيها شابعة في معانيها، جمعت فيها مذهب العلامة الألباني رحمه الله في مسألة الإيمان (!!) من كتبه وأشرطته، ومن أقوال المتقدمين الذين قال بقولهم، والمتأخرين الذين شهدوا لصحة قوله [1]

ولن أكثر في مقدمتها بالحديث عنها فسطورها ستحدثكم عن نفسها فأقرأ بدون اجحاف، وتجرد بكل انصاف، وكن ممن ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾ فتحرى العدل واعلم بأن الظلم ظلمات وكلما كان مظلومك أقرب إلى الله ولاية فيما نحتسبه كلما كنت في خطر أعظم وجرم أجسم

منهج الرسالة: جعلتها على خمسة فصول كـ التالي:

(١) بعد أن قاربت الانتهاء من الرسالة ضُربت من الجهاز وحذفت تماماً ثم أعانني الله تعالى أن أعدت كتابتها من جديد فله حمدي وجزيل شكري، وأسأله تعالى أن يكتب أجري ويغفر وزري

الفصل الأول: وتضمن على مقدمة مختصرة حول التعامل مع كلام العلماء مجملة ومفصلة، وصوابه وخطأه، وصريحه ولازمه

الفصل الثاني: وتضمن على ما تيسر جمعه من كلام الشيخ رحمه الله من كتبه وتسجيلاته المفرغة والتي تبين بمجموعها تفصيلات مذهبه وتوضيحات ما أبهم من أقواله

الفصل الثالث: وتضمن أقوال بعض الأئمة المتقدمين الذين وافقهم الشيخ الألباني رحمه الله بأقواله وبيان عدم صدوره عنها

الفصل الرابع: وتضمن أقوال العلماء المعاصرين الذين شهدوا ببراءة العلامة الألباني من الإرجاء وبينوا حقيقة الطاعنين فيه وماهم فيه من الجفاء

الفصل الخامس: وتضمن على نقاش بعض مآخذ وحجج الظالمين التي استدلوا بها على الطعن في الشيخ رحمه الله تعالى.

ثم ختمت ذلك ببطاقة توضيحية لعقيدتي في المسألة كي أقفل بها باب الطعن في هذا المؤلَف رغم معرفتي أني لن أسلم ومع ذلك فلا أبالي بما يقال في شخصي وأما شخص علمائنا الأجلاء فلن نسكت عن أعراضهم مادامت أرواحنا تسري في أجسادنا بإن الله تعالى

كتبه

أنور بن محمود الفاعي

غفر الله له ولوالديه ومشايخه

https://t.me/anwar2015

٢٦ / رجب / ١٤٣٨ هـ

الفصل الأول

في التعامل مع مجمل كلام العلماء وبيان حقيقة لازم القول، والخلاف اللفظي

حمل المجمل على المفصل

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٥ / ٢٦٦):

وأما أهل الاتحاد العام فيقولون: (ما في الوجود إلا الوجود القديم) وهذا قول الجهمية وأبو أسماعيل لم يرد هذا [١] فإنه قد صرح في غير موضع من كتبه بتكفير هؤلاء الجهمية الحلولية الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان، وإنما يشير إلى ما يختص به بعض الناس اهـ

(١) يشير لما نقله عنه في (٥ / ٢٤٢) قال: قال (أي الهروي): والتوحيد على ثلاثة أوجه:

الأول: توحيد العامة الذي يصح بالشواهد

والثاني: توحيد الخاصة وهو الذي يثبت بالحقائق

والوجه الثالث: توحيد قائم بالقدم وهو توحيد خاصة الخاصة

فأما التوحيد الأول فهو شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد هذا هو التوحيد الظاهر الجلي الذي نفى الشرك الأعظم وعليه نصبت القبلة وبه وجبت الذمة وبه حقنت الدماء والأموال وانفصلت دار الإسلام من دار الكفر وصحت به الملة للعامة وإن لم يقوموا بحسن الاستدلال بعد أن سلموا من الشبهة والحيرة والريبة بصدق شهادة صحتها قبول القلب هذا توحيد العامة الذي يصح بالشواهد والشواهد هي الرسالة والصنائع تجب بالسمع وتوجد بتبصير الحق وتنمو على مشاهدة الشواهد قال وأما التوحيد الثاني الذي يثبت بالحقائق فهو توحيد الخاصة وهو إسقاط الأسباب الظاهرة والصعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد وهو أن لا يشهد في التوحيد دليلا ولا في التوكل سببا ولا في النجاة وسيلة فيكون مشاهدا سبق الحق بحكمه وعلمه ووضعه الأشياء مواضعها وتعليقه إياها بأحايينها وإخفائه إياها في رسومها

وقال في الاستقامة (١ / ٩٢):

قال أبو القاســـم: عرفوا ما هو حق القدم وتحققوا بما هو نعت الموجود عن العدم وكذلك قال سيد هذه الطائفة الجنيد رضي الله عنه التوحيد إفراد القدم من الحدث

قلت: هذا الكلام فيه إجمال والحق يحمله محملًا حسنًا وغير الحق يدخل فيه أشياء اهـ

وقال كما في المجموع (٢ / ٣٧٤):

وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشـــايخ – كلمات مشـــتبهة مجملة – فيحملونها على المعاني الفاســـدة كما فعلت النصـــارى فيما نقل لهم عن الأنبياء فيدعون المحكم ويتبعون المتشابه اهـ

قال شيخ الإسلام في الجواب الصحيح (٤ / ٤٤):

فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضـــع آخر فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يســـتعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضـا وترك حمله على ما يناسـب سـائر كلامه كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه اهـ

ويحقق معرفة العلل ويسلك سبيل إسقاط الحدث هذا توحيد الخاصة الذي يصح بعلم الفناء ويصفو في علم الجمع ويجذب إلى توحيد أرباب الجمع قال وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصـــه الحق لنفسه واستحقه بقدره وألاح منه لائحًا إلى أسرار طائفة من صفوته وأخرسهم عن نعته وأعجزهم عن بثه اهـ

وقال في الصارم المسلول (١ / ٢٨٧):

وأخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم يجر إلى مذاهب قبيحة اهـ

وقال في الرد على البكري (٢ / ٦٢٣):

ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله وصريحه يقدم على كنايته ومتى صدر لفظ صريح في معنى ولفظ مجمل نقيض ذلك المعنى أو غير نقيضه لم يحمل على نقيضه جزما حتى يترتب عليه الكفر إلا من فرط الجهل والظلم اهـ

وقال في الرد على البكري (٢ / ٦٤٠):

لكن اللفظ المجمل إذا صدر ممن علم إيمانه لم يحمل على الكفر بلا قرينة ولا دلالة فكيف إذا كانت القرينة تصرفه إلى المنع الصحيح اهـ

وقال كما في المجموع (٣١ / ١١٤):

ومن أعظم التقصير نسبة الغلط إلى المتكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر اهـ

قال ابن القيم في اعلام الموقعين (٣ / ١٠٨):

وعند هذا يقال إذا ظهر قصد المتكلم لمعنى الكلام أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره اهـ

وقال في مدارج السالكين (٣ / ٥٢١):

والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه اهـ

وقال في مدارج السالكين (١ / ١٤٩):

حاشا شيخ الإسلام – الهروي – من إلحاد أهل الإتحاد وإن كانت عبارته موهمة بل مفهمة ذلك وإنما أراد بالجحد في الشهود لا في الوجود أي يجحده أن يكون مشهودا فيجحد وجوده الشهودي العلمي لا وجوده العيني الخارجي اهـ

قال الحافظ الذهبي في السير (١٦ / ٩٥):

لكن هذه الكلمة التي أطلقها قد يطلقها المسلم ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يُعتذر عنه فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر اهـ

وقال العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في المجموع (١ / ٢٠٢):

أما ما ذكره في "اللمعة" فإنه ينطبق على مذهب المفوضة وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف ـــ رحمه الله ـــ إمام في السنة، ومن أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة اهـ

وقال العلامة ابن عثيمين كما في المجموع (٧ / ٣٥):

تعليقنا على هذه الجملة من كلام المؤلف (أي محمد بن عبد الوهاب في كشف الشبهات) رحمه الله: أولا: لا أظن الشيخ – رحمه الله – لا يرى العذر بالجهل اللهم إلا أن يكون منه تفريط بترك التعلم مثل أن يسمع بالحق، فلا يلتفت إليه ولا يتعلم فهذا لا يعذر بالجهل وإنما لا أظن ذلك من الشيخ؛ لأن له كلاما آخر يدل على العذر بالجهل اهـ

وقال في شريط (لقاء مفتوح مع فضيلته):

كانت بمسجد الملك خالد بن عبد العزيز بالرياض بتاريخ ١٤١٣/١١/١٣هـ، وقد سُئل الشيخ –رحمه الله– عن قول سيد قطب بوحدة الوجود؟، فذكر كلامًا، ثم قال: (وأنا أقول

لكم: إذا صدر من عالم معروف بالنصح للأمة، إذا صدر ما يوهم الحق، وما يوهم الباطل؛ فاحمله على أحسن المحملين) [1]

ثم تدخل السائل أو غيره، فقال: "عقيدة يا شيخ"؟ قال الشيخ: (عقيدة وغير عقيدة؛ ما دام عُرف بالنصح للأمة وكلامه محتمل ما هو بصريح، نحمله على أحسن المحملين؛ اعتبارًا بحال الرجل...) اهـ

وقال العلامة عبد العزيز بن باز كما في شريط عقيدة أهل السنة والجماعة:

فإذا وُجدت عبارة لا تناسب المعروف من عقيدته والمعروف من كلامه، وإذا وجد الإنسان في الفتاوى كلمة أُشكلت عليه أو عبارة أشكلت عليه فالواجب أن يردها إلى النصوص المعروفة من كلامه من كتبه العظيمة، هذا هو الواجب على أهل الحق أن يردوا المشتبه إلى المحكم، كما هو الواجب في كتاب الله، وفي سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وفي كلام أهل العلم جميعًا اهـ

وقال العلامة عبد المحسن العباد درس "سنن أبي داود ٢٦ / صفر/ ١٤٢٣هـ

السؤال: إذا وُجد للعالم كلام مجمل في موضع في قضية ما وقد يكون هذا الكلام المجمل ظاهره يدل على أمر خطأ ووُجِد له كلام آخر في موضع آخر مفصل في نفس القضية موافق لمنهج السلف فهل يُحمل المجمل من كلام العالم على الموضع المفصل؟ فقال: نعم، يُحمل على المفصل؛ ما دامه شيئًا موهمًا فالشيء الواضح الجلي هو المعتبر اهـ

وقال العلامة العباد أيضا في صدد دفاعه عن الإمام الألباني

(١) قال شيخنا أبو بكر الحمادي حفظه الله تعالى: سيد قطب قد أدانه جمهور علماء السنة بالقول بوحدة الوجود، والكلام إذا كان صريحاً في الباطل فالواجب إنكاره ولايحمل مجمله على مفصله كما ابتكر هذا المنهج أبو الحسن المأربي اهـ

وما جاء عنه في الموضوع من كلام فيه إجمال واحتمال ينبغي أن يحمل على أحسن المحامل فيحمل على كلامه المفسَّر، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على البكري (ص ٣٢٤): (ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله، وصريحه يقدَّم على كنايته)

قال شيخنا العلامة يحيى الحجوري كما في الكنز الثمين (٤ / ١٦٢٥)

السؤال: هل يحمل كلام العالم المجمل على كلامه المفصل؟

الإجابة: إن كان الأصل في ذلك العالم السنة والمنافحة عنها وحصل منه كلام في بعض المواطن يخالف ما يعتقده؛ فإن هذا الكلام الذي قاله ويخالف معتقده الصحيح الصريح يوجه إلى معتقده الصحيح؛ لأننا نظن فيه الخير ونعرفه بالخير، فإن كان حيًا يناقش ليوضح قوله، وإن كان ميتًا يصير إلى ما علم من أصول معتقدة، والحمد لله اهـ

وقال العلامة صالح الفوزان في شريط التوحيد يا عباد الله:

الأصل إن حمل المجمل على المفصل الأصل في نصوص الشرع من الكتاب والسنة لكن مع هذا؛ نحمل كلام العلماء مجمله على مفصله ولا يُقَوَّل العلماء قولا مجملاً، حتى يُرْجَع إلى التفصيل من كلامهم إذا كان لهم قول مجمل وقول مفصّل نرجع إلى المفصل ولا نأخذ المجمل اهـ

وقال في التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية (صـ / ٨٨):

الحاصل أن هذه الألفاظ التي ساقها المصنف فيها إجمال، ولكن يحمل كلامه على الحق؛ لأنه رحمه الله تعالى من أهل السنة والجماعة، ولأنه من أئمة المحدثين فلا يمكن أن يقصد المعاني السيئة، ولكنه يقصد المعاني الصحيحة، وليته فصّل ذلك وبيّنه ولم يجمل هذا الإجمال اهـ

وأخيراً:

ننبه بما نبهني عليه شيخنا أبو بكر الحمادي حفظه الله فقال:

هناك من أهل الباطل كأبي الحسن المأربي دندن حول حمل المجمل على المفصل وجاء إلى عبارات صريحة بالباطل لبعض أهل الأهواء كسيد قطب وأراد أن يحملها على غير ظاهرها بحجة حمل المجمل على المفصل!! وهذا من أبطل الباطل؛ فالكلام إذا كان صريحًا في الباطل فينكر على قائله ويدان به. وأما كلام هؤلاء العلماء فأرادوا أن العالم قد يتكلم بكلام ليس بصريح في الباطل بل فيه شيء من الاجمال والاشتباه فيحتاج أن ينظر إلى طريقته وإلى سائر أقواله حتى يعرف مراده من ذلك الكلام المشتبه المجمل اهـ

بيان أن لازم القول ليس بلازم حتى يلتزم به القائل

قال شيخ الإسلام كما في المجموع (٢٩ / ٤٢):

وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين. ثم إن عرف من حاله: أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه؛ وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه؛ لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه.

وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب: هل هو مذهب أو ليس بمذهب؟ هو أجود من إطلاق أحدهما فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله، وما لا يرضاه فليس قوله وإن كان متناقضًا اهـ

وقال العلامة ابن عثيمين كما في المجموع (٣ / ٢٧٥):

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله فله ثلاث حالات:

الأول:

أن يذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله – عز وجل – أن يكون من أفعاله ما هو حادث فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله

كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصًا في حقه.

الحال الثانية:

أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابها للخلق في صفاته!! فيقول المثبت: لا يلزم ذلك؛ لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتا وتمنع أن يكون مشابها للخلق في ذاته، فأي فرق بين الذات والصفات؟ وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر.

الحال الثالثة:

أن يكون اللازم مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل؛ لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم. ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازمًا من قوله لزم أن يكون قولا له؛ لأن ذلك هو الأصل لا سيما مع قرب التلازم، قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية

توجب الذهول عن اللازم فقد يغفل أو يسهو أو ينغلق فكره أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه ونحو ذلك اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

وهذا في حق من ثبت بطلان لازم قوله إنه لا ينسب له وسيأتي في مجموع كلام العلامة الألباني وكلام من وافقهم من السلف أنه ليس في قوله لوازم فاسدة من الأساس وأن الفساد منه ما اقتصر في مفهومية بعض خصومه ومنه ما اقتصر في استغلال البعض الآخر رغم فهمهم لكلامه.

التعامل مع الخلاف اللفظي

قال شيخ الإسلام في الرد على البكري (١ / ٢٦٣):

فمن ادعى دعوى وأطلق فيها عنان الجهل مخالفا فيها لجميع أهل العلم ثم مع مخالفتهم يريد أن يكفر ويضـــلل من لم يوافقه عليها فهذا من أعظم ما يفعله كل جهول مغياق، وما زال أهل العلم إذا انتهى النزاع بينهم إلى الألفاظ مع اتفاقهم على المعاني يقولون: [هذا نزاع لفظي والنزاع اللفظي لا اعتبار به]

يســـتهينون بالنزاع في الألفاظ إذا وقع الاتفاق على المعاني التي يعلقها الأيقاظ، ولكن من كان نزاعه لفظيا وأوهم الناس أن النزاع فيما يتعلق بالأصول ويجعل ذلك من مسائل سب الرسـول علم أنه ظلوم جهول وإن كان مصـيبًا في الإطلاق فكيف إذا كان ضـالا مفتريا في اللفظ والمعنى جميعا اهـ

الفصل الثاني

أقوال الألباني رحمه اللّه من كتبه وأشرطته وبيان تقريره لعقيدة السلف في مسائل الايمان وبيان ما تعرض له من الظلم بغير برهان

النقل (١)

رد الألباني على الكوثري وبيان أن الخلاف بيننا وبين الحنفية ليس خلافًا لفظيًا

قال العلامة الألباني في "مقدمة شرح العقيدة الطحاوية" [صـ / ٥٨]:

المسألة الخامسة: يقول "الإمام" تبعًا للأئمة مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة: (إنما الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان وعمل بالأركان وقالوا: يزيد وينقص) وشيخك تعصب لأبي حنيفة يخالفهم مع صراحة الأدلة التي تؤيدهم من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح رضي الله عنهم، بل ويغمز منهم جميعا مشيرا إليهم بقوله في "التأنيب" (صـ / ٤٤-٤٥) إلى "أناس صالحون" يشير أنهم لا علم عندهم فيما ذهبوا إليه ولا فقه، وإنما الفقه عند أبي حنيفة دونهم، ثم يقول: إنه الإيمان والكلمة، وإنه الحق الصراح، وعليه فالسلف وأولئك الأئمة الصالحون هم عنده على الباطل في قولهم: بأن الأعمال من الإيمان، وأنه يزيد وينقص، وقد نقل أبو غدة كلام شيخه الذي نقلنا موضوع الشاهد منه، نقله بحرفة في التعليق على "الرفع والتكميل" "ص٦٧-٦٩" ثم أشار إليه في مكان آخر منه ممجدًا به ومكبرًا له بقوله "ص٢١٨": (وانظر لزامًا ما سبق نقله تعليقًا فإنك لا تظفر بمثله في كتاب) ، ثم أعاد الإشارة إليه (صـ / ٢٢٣) مع بالغ إعجاب به، وظني به أنه يجهل – أن هذا التعريف للإيمان الذي زعم شيخه أنه الحق الصراح – مع ما فيه من المخالفة لما عليه السلف كما عرفت، مخالف لما

عليه المحققون من علماء الحنفية أنفسهم الذين ذهبوا إلى: أن الإيمان هو التصديق فقط ليس معه الإقرار ! كما في "البحر الرائق" لابن نجيم الحنفي (٥/ ١٢٩) والكوثري في كلمته المشار إليها يحاول فيها أن يصور للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي، يشير بذلك إلى أن الأعمال ليست ركنًا أصليًّا، ثم يتناسى أنهم يقولون: بأنه يزيد وينقص، وهذا ما لا يقول به الحنفية إطلاقًا، بل إنهم قالوا في صدد بيان الألفاظ المكفرة عندهم: (وبقوله: الإيمان يزيد وينقص) كما في "البحر الرائق"، "باب أحكام المرتدين"! فالسلف على هذا كفار عندهم مرتدون!!

راجع شرح الطحاوية "ص٣٣٨-٣٦٠"، و"التنكيل" "٢/ ٣٦٢-٣٧٣" الذي كشف عن مراوغة الكوثري في هذه المسألة اه

النقل (٢)

تقرير الألباني أهمية العمل وأنه من الإيمان وليس منفصلا عنه

قال في "سلسلة الهدى والنور" [الوجه ٢ الشريط ١١]: (م ك)

قول الله تبارك تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ هذه الباء هنا سببيه يعني بسبب عملكم الصالح، وأعظم الأعمال الصالحة هو الإيمان، كما جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ سأله رجل عن أفضل الأعمال قال: (الإيمان بالله تبارك وتعالى)، الإيمان عمل قلبي مُشْ كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا، الإيمان أولًا لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله؛ ثم لابد أن يقترن مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب، أن يظهر ذلك على البدن والجوارح لذلك فقوله تبارك وتعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ نص قاطع صريح بأن دخول الجنة ليس بمجرد الأماني كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ من يعمل خيرا يجز به، من يعمل سوء يجز به، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨)﴾ اهـ

النقل (٣)

تقرير الألباني أهمية العمل وأنه سبب لابد منه لدخول الجنة

قال رحمه الله في "الصحيحة" [٦ / ١٠١]:

واعلم أن هذا الحديث قد يُشْـــكِلُ على بعض الناس، ويتوهم أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ونحوها من الآيات والأحاديث الدالة على أن دخول الجنة بالعمل، وقد أجيب بأجوبة: أقربها إلى الصـــواب: أن الباء في قوله في الحديث: (بعمله) هي باء الثمنيَّة، والباء في الآية باء السببية، أي أن العمل الصالح سبب لا بد منه لدخول الجنة، ولكنه ليس ثمنًا لدخول الجنة وما فيها من النعيم المقيم والدرجات اهـ

النقل (٤)

تقرير الألباني أن الكفر ليس بمجرد ترك العمل وإنما بما دل عليه هذا الترك وهو العناد والاستكبار

قال كما في "الدرر المتلألئة" [صـ / ١٢٧]:

قال د – سفرٌ الحوالي في (ص١٦١): (فمن ترك الصلاة بالكلية فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه؛ فهو إليهم أقرب وحاله بهم أشبه، ومن كان يصلي أحيانًا ويدع أحيانًا فهو متردد متذبذب بين الكفر والإيمان والعبرة بالخاتمة وترك المحافظة.. غير الترك الكلي الذي هو الكفر)

فقال الإمام الألباني: (وهذا التفصيلُ نراه جيدًا؛ ولكن: هل علة الكفر في هذه الحالة هو الترك لأنه ترك؟ أم لأنه يدل بظاهره على العناد، والاستكبار؛ وهو الكفر القلبي؟ هذا هو الظاهر، وهو مناط الحكم بالكفر وليس مجرد الترك، وهو معنى ما كنت نقلته في رسالتي عن ابن تيمية (ص٤٤-٤٦)، وهو المصر على الترك مع قيام الداعي على الفعل – كما فصلته هناك – فراجعه، فكلام المؤلف لا يخرج عنه؛ بل يبيّنه ويوضحه اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

اتفق العلامة الألباني مع المدعو سفر الحوالي على كفر تارك الصلاة في هذه الصورة واختلفوا في سبب كفره فالمدعو سفر الحوالي جعل كفره هو الترك والألباني جعل السبب هو العناد والاستكبار لا مجرد الترك

وقد أحسن القائل حين قال: (وقد يشكل على البعض عبارات صدرت لبعض العلماء عللت التكفير بالتكذيب أو الإرادة أو أنها مستلزمة للكفر الاعتقادي ففرق بين من يقول: هذا العمل أو القول كفر لكذا وبين من يقول: هذا ليس كفراً لكنه دليل أو علامة على الكفر فالأول يثبت الكفر ويعلله والآخر ينفي الكفر ويثبت دليله أو علامته)

واستدلال أهل العلم بالظاهر على الباطن معروف ومنه قول شيخ الإسلام في الايمان (صـ/٢٢٦) وهو في المجموع (٦١٥/٧):

ولا يتصور في العادة أن رجلًا يكون مؤمنًا بقلبه مقرًا بأن الله أوجب عليه الصلاة ملتزمًا لشريعة النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به يأمره ولي الأمر بالصلاة فيمتنع حتى يقتل ويكون مع ذلك مؤمنًا في الباطن قط لا يكون إلا كافرًا، ولو قال: أنا مقر بوجوبها غير أني لا أفعلها كان هذا القول مع هذه الحال كذبًا منه، كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش ويقول: أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبيًا من الأنبياء ويقول: أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب اهـ

النقل (٥)

تقرير الألباني أنه قد يكفر حتى من قام بالأعمال الصالحة وبيان علاقة ذلك

قال في سلسلة الهدى والنور [شريط ٥٦ الوجه ١]: (م ص)

الإسلام هو الشيء الظاهر والإيمان هو الشيء المتعلق بالقلب حتى أي شخص يعيش في دولة مسلمة فإذا أراد أن يكون له حقوق المسلمين يجب أن يشهد ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ثم يلتزم أحكام الإسلام كلا أو بعضا على حسب التفصيل المعروف، لكن قد يسلم هذا ظاهرا ويكفر باطنا كما هو شأن المنافقين فإسلامه هذا لا يفيد شيئا!! فإذا الموضوع إذا كان قضية كفر وإيمان فالقضية لها علاقة بالإيمان وليس لها علاقة بالإسلام!! فلذلك من أنكر بقلبه ما هو من الإسلام فهو كافر، لكن قد يصلي قد يصوم!! فنحن نقول: من حيث الظاهر فهو مسلم لكن حينما يبدو لنا أنه أنكر شيئا فهنا باب فيه تفاصيل معروفة في كتب العلم، إذا كان فيه حكم إسلامي يؤتى بهذا الإنسان الذي أنكر هذا الشيء الذي يستحق به الكفر، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل، فإذا هنا شيئين: إسلام ظاهري وإيمان قلبي، فهذا الإيمان القلبي هو الذي ينجي عند الله عز وجل، أما الإسلام الظاهري فينجي من السيف هنا في الدنيا فقط اهـ

النقل (٦)

تقريره بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأن الكفر يكون بالاعتقاد والقول والعمل

قال في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٨٥٦ الوجه ١]: (م ص)

السائل: الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين فضيلة الشيخ

- انتهينا في المجلس السابق المؤرخ بالحادي والعشرين من شهر رمضان عام ألف وأربعمائة وستة عشر انتهينا إلى القول بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ويتبعض ويتفاضل أهله فيه.
- ثانياً: وأن من عرف بقلبه وأقر بلسانه لم يكن بمجرد ذلك مؤمناً حتى يأتي بعمل القلب من التوقير والحب والبغض والموالاة والمعاداة.
- ثالثاً: وأن الكفر ستة أنواع: تكذيب وجحود وعناد وإعراض ونفاق وشك.
- رابعاً: وأن الكفر لا يكون بالإعتقاد وحده بل بالإعتقاد والقول والعمل.
- خامساً: وأن المرجئة هم الذين حصروا الكفر في التكذيب بالقلب.

الشيخ: عفواً وأن الكفر لا يكون؟

السائل: رابعاً وأن الكفر لا يكون بالاعتقاد وحده بل

الشيخ: هل قلت آنفاً وحده

السائل: نعم قلت وحده، بل بالاعتقاد والقول والعمل

الشيخ: بل وبالاعتقاد

السائل: بل بالاعتقاد؟

الشيخ: وبالاعتقاد أيضا

السائل: بل وبالاعتقاد والقول والعمل

الشيخ: نعم

السائل: خامساً وأن المرجئة هم الذين حصروا الكفر في التكذيب بالقلب وذهبوا إلى أن كل من كفره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى ثم حصل اختلاف لفظي فيما أتصور خلاصته أن يقولوا: إن الرجل قد يكفر وهو مصدق بالحق وأنتم تقولون: إنه لا يسمى مصدقاً ولكن عارفاً أي قد يكفر الرجل وهو عارف كإبليس اللعين اهـ

النقل (٧)

تقرير أن الأعمال الصالحة من الإيمان وإنه يجوز الاستثناء فيه خلافا للمرجئة

قال في السلسلة الصحيحة [٢١ / ٨]:

وبالجملة فمجال الرد عليه واسع جدًا، ولا أدري متى تسنح لي الفرصة للرد عليه وبيان ما يؤخذ عليها فقها وحديثا؟ وإن كنت أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكاتب هذه الأحرف ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص؛ وإن كان قد اقترن به أحيانا شيء من الغلو والمخالفة والاتهام بالإرجاء مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية؛ فأقول: الإيمان يزيد وينقص وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه خلافًا للمرجئة، ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء! فقلب بذلك وصية النبي – صلى الله عليه وسلم –: "وأتبع السيئة الحسنة تمحها.."!

فقلت: ما أشبه اليوم بالبارحة! فقد قال رجل لابن المبارك: "ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؛ أمؤمن هو؟ قال: لا أخرجه من الإيمان. فقال الرجل: على كبر السن صرت مرجئا! فقال له ابن المبارك: إن المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص والمرجئة لا تقول ذلك. والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة وأنا لا أعلم تقبلت مني حسنة؟ وما أحوجك إلى أن تأخذ سبورة فتجالس العلماء "رواه ابن راهويه في "مسند هـ " (٣/٦٧٠– ٦٧١)

قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين الظالمين هو الإشراك بالقول مع المرجئة في بعض ما يقوله المرجئة؛ أنا بقولي بعدم تكفير تارك الصـــلاة كســـلا؛ وابن المبارك في عدم تكفير مرتكب الكبيرة ولو أردت أن أقابله بالمثل لرميته بالخروج؛ لأن الخوارج يكفرون تارك الصـلاة وبقية الأركان الأربعة! و (أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين) اهـ

النقل (٨)

تقريره لمذهب السلف وبيان مخالفته للحنفية ورده عليهم

قال في الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد [صـ ٣٢ – ٣٣]:

الرجل حنفي المذهب ماتريدي المعتقد ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأعمال من الإيمان وعليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً ما عدا الحنفية؛ فإنهم لا يزالون يصرون على المخالفة؛ بل إنهم ليصرحون بإنكار ذلك عليهم حتى إن منهم من صرح بأن ذلك ردة وكفر – والعياذ بالله تعالى – فقد جاء في (باب الكراهية) من "البحر الرائق " – لابن نجيم الحنفي – ما نصه (٨/ ٢٠٥): "والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال"

ثم قال الشيخ الألباني: وهذا يخالف – صراحة – حديث أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم سئل: أي العمل أفضل؟ قال: (إيمان بالله ورسوله..) الحديث أخرجه البخاري وغيره، وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في الترغيب (٢/ ١٠٧)

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص – بما لا مزيد عليه– في كتابه "الإيمان "، فليراجعه من شاء البسط

أقول: هذا ما كنت كتبته من أكثر من عشـــرين عاماً؛ مقرراً مذهب الســـلف وعقيدة أهل السنة – ولله الحمد – في مسائل الإيمان، ثم يأتي – اليوم – بعض الجهلة الأغمار والناشئة الصـغار: فيرموننا بالإرجاء!! فإلى الله المشـتكى من سـوء ما هم عليه من جهالة وضـلالة وغثاء اهـ

النقل (٩)

تقريره أن الخلاف بيننا وبين الحنفية ليس صوريا وفيه ذكر كون عمل الأركان من الإيمان

قال في تعليقه على الطحاوية [صـ / ٦٢]:

قال الطحاوي: (والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان) قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان [١]. وليس الخلاف بين المذهبين اختلافا صوريا كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعا اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان وأنه في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحا فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته ونقصه بالمعصية مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤-٣٨٧) [٣٤٢ - ٣٤٤] ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان وتكلفوا في تأويلها تكلفا ظاهرًا بل باطلًا ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجا منها بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه

(١) ما أشد وضوحها لولا أن قلوب الخصوم أُقفلت

طعن في صحة الحديث !! " الإيمان بضع وسبعون شعبة . . . " مع احتجاج كل أئمة الحديث به ومنهم البخاري ومسلم في (صحيحيهما) وهو مخرج في "الصحيحة" (١٧٦٩) وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريا وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل علهم الصلاة والسلام كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم – مهما كان فاسقا فاجرا – أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى بل يقول: أنا مؤمن حقا والله عز وجل يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [سورة الأنفال : ٢ – ٤] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [سورة النساء : ٢٢] وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية وتسامح بعضهم – زعموا – فأجاز ذلك دون العكس وعلل ذلك بقوله : تنزيلا لها منزلة أهل الكتاب وأعرف شخصا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى قائلا: . . . لو لا أنك شافعي فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي ؟ اهـ

النقل (١٠)

تقريره أن الأعمال تعرب عما في القلب وبه يتضح أنه لا يشترط في التكفير أن نفتش قلبه بل نكتفي بعمله الظاهر المعرب عما في القلب

وقال رحمه الله كما في التحذير من فتنة التكفير [صـ / ٧٢]:

ومن الأعمال أعمال قد يكفر بها صاحبها كفراً اعتقادياً، لأنها تدل على كفره دلالة قطعية يقينية، بحيث يقوم فعله هذا منه مقام إعرابه بلسانه عن كفره، كمثل من يدوس المصحف مع علمه به، وقصده له " اهـ

وقال رحمه الله في مقدمة تحقيق رياض الصالحين [صـ / ٢٢]:

والحقيقة أنه لا يمكن تصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال ولا صلاح الأعمال إلا بصلاح القلوب، وقد بين ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم أجمل بيان اهـ

النقل (١١)

تقريره أن الإصرار قرينة على الكفر الاعتقادي وبه يتضح أنه يكفر بترك العمل

وقال في حكم تارك الصلاة [صـ ٤٢، ٤٣]:

ولعل ابن القيم – رحمه الله – بحيدته عن ذاك الجواب أراد أن يشعر القارئ بأهمية الصلاة في الإسلام من جهة و أنه لا دليل على أنها شرط لصحة الإيمان من جهة أخرى ، وعليه فإن تارك الصلاة كسلا لا يكفر عنده إلا إذا اقترن مع تركه إياها ما يدل على أنه كفر كفرا اعتقاديا فهو في هذه الحالة – فقط – يكفر كفرا يخرج به من الملة كما تقدمت الإشارة بذلك مني و هو ما يشعر به كلام ابن القيم في آخر هذا الفصل فإنه قال : (ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها و دعي إلى فعلها على رؤوس الملأ و هو يرى بارقة السيف على رأسه و يشد للقتل و عصبت عيناه و قيل له : تصلي و إلا قتلناك ؟ فيقول: اقتلوني ولا أصلي أبدا)

قلت: وعلى مثل هذا المصر على الترك والامتناع عن الصلاة مع تهديد الحاكم له بالقتل: يجب أن تحمل كل أدلة الفريق المكفر للتارك للصلاة وبذلك تجتمع أدلتهم مع أدلة المخالفين ويلتقون على كلمة سواء أن مجرد الترك لا يكفر؛ لأنه كفر عملي لا اعتقادي كما تقدم عن ابن القيم، وهذا ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله – أعني أنه حمل تلك

الأدلة هذا الحمل – فقال في (مجموع الفتاوى) (٢٢ / ٤٨) وقد سئل عن تارك الصلاة من غير عذر: هل هو مسلم في تلك الحال؟

فأجاب رحمه الله ببحث طويل ملئ علمًا لكن المهم منه الآن ما يتعلق منه بحديثنا هذا فإنه بعد أن حكى أن تارك الصلاة يقتل عند جمهور العلماء مالك والشافعي وأحمد قال: (وإذا صبر حتى يقتل فهل يقتل كافرا مرتدا أو فاسقًا كفساق المسلمين؟ على قولين مشهورين حكيا روايتين عن أحمد فإن كان مقرا بالصلاة في الباطن معتقدًا لوجوبها يمتنع أن يصر على تركها حتى يقتل ولا يصلي هذا لا يعرف من بني آدم وعادتهم ولهذا لم يقع هذا قط في الإسلام ولا يعرف أن أحدًا يعتقد وجوبها ويقال له: إن لم تصل وإلا قتلناك وهو يصر على تركها مع إقراره بالوجوب فهذا لم يقع قط في الإسلام) اهـ

النقل (١٢)

تقريره لنقاط مهمة متعلقة في حكم تارك الصلاة

قال رحمه الله في حكم تارك الصلاة [صـ / ٤١]:

فأقول: يبدو لي جليًا أن ابن القيم رحمه الله بعد بحثه القيم في التفريق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي وأن المسلم لا يخرج من الملة بكفر عملي لم يستطع أن يحكم للفريق المكفر بترك الصلاة مع الأدلة الكثيرة التي ساقها لهم لأنها كلها لا تدل على الكفر العملي ولذلك لجأ أخيرًا إلى أن يتساءل: (هل ينفعه إيمانه؟ وهل الصلاة شرط لصحة الإيمان؟)

قلت: إن كل من تأمل في جوابه على هذا التساؤل يلاحظ أنه حاد عنه إلى القول بأن الأعمال الصالحة لا تقبل إلا بالصلاة فأين الجواب عن كون الصلاة شرطًا لصحة الإيمان؟[1]

(١) قلت: الظاهر أن ابن القيم طرح السؤال بطريقة وأجاب عنه بطريقة أخرى وعليه فهو لم يحد عن الجواب؛ لأنه قال في "الصلاة وحكم تاركها" (صـ / ٨١): فيبقى النظر في الصلاة هل هي شرط لصحة الإيمان (هذا هو السؤال) هذا سر المسألة والأدلة التي ذكرناها وغيرها تدل على أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة (هذا هو الجواب) فهي مفتاح ديوانه ورأس مال ربحه ومحال بقاء الربح بلا رأس مال فإذا خسرها خسر أعماله كلها اهـ

أي: ليس فقط شرط كمال فإن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان وأن تاركها مخلد في النار فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة هذا كما تقدم بيانه اهـ

النقل (١٣)

تفصيل بديع في حكم من قال كلمة الكفر بالأدلة والبراهين

قال في سلسلة الهدى والنور [شريط ٧٤٣ الرقم ٢]: (م ص)

السائل: هناك أناس يشتمون الذات الإلهية والرسول صلى الله عليه وسلم والدين فهل يخرج هؤلاء من ملة الإسلام؟

الشيخ: أما هل يخرج من ملة الإسلام من يسب الذات الإلهية؟!! هذا بلا شك ما يحتاج إلى سؤال (!!) فضلًا عن جواب؛ لأنه هو الكفر الذي ذرّ قرنه

ولكن الذي يمكن أن يقال في مثل هذه المناسبة: أن من صدرت منه كلمة الكفر له حالة من حالتين: إما أن يعني ما يقول وإما أنه لا يدري ما يقول

ففي الحالة الأولى: الجواب السابق أنه كافر مرتد عن دينه، ولو كان هناك حاكم مسلم يحكم بما أنزل الله فهذا يصدق عليه قوله عليه السلام (من بدل دينه فاقتلوه) لو أن مسلما يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله لكن مثل القاديانية أنكر أن يكون محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء هذا يقتل؛ لأنه أنكر شيئا معلوم من الدين بالضرورة ما بالك من سب الذات الإلهية، ما بالك من سب رسول الله صلى الله عليه

وسلم إلخ فلا شك أن هذا يعتبر مرتدا وأنه يقتل ردة هذا في الحالة الأولى إذا كان يعني ما يقول

أما إن كان لا يعني ما يقول فهنا لا بد من شيء من التفصيل:

_ إما أن يكون أعجميا يقول كلمة عربية لا يفقه معناها وهي الكفر

_ أو أن يكون عربيا مستعجما نسي اللغة العربية وما عاد يفقه فتكلم بكلمة الكفر وهو لا يفهم أنها كلمة كفر وهذا مثال في بعض الكلمات السابقة سمعتم قول الرسول عليه السلام: (من حلف بغير الله فقد كفر)

فما أكثر ما نسمع من المسلمين الحلف بغير الله كيف؟ لأنهم يجهلون أن الحلف بغير الله كفر فهل هذا يحكم بكفره؟ هذا يدخل على التفصيل السابق إن كان يعني فهو كافر[1]

(١) تفصيل أهل العلم أن الحلف بغير الله تعالى كفر أصغر إلا إذا عظم المحلوف به كتعظيمه الله تعالى، ومما وقفت عليه واهتديت إليه فتوى لسماحة العلامة ابن باز رحمه الله في موقعه ومما قال فيها:
ومن الشرك الأصغر الحلف بغير الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من حلف بشيء دون الله فقد أشرك) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث عمر –رضي الله عنه– بسند صحيح، وخرج أبو داود والترمذي من حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من حلف بغير الله فقد أشرك أو كفر) هكذا الشك من الراوي، أو المعنى وكفر، .....
بمعني وقع في الكفر والشرك جميعاً، هذا عند أهل العلم شركٌ أصغر؛ لأن الرسول –صلى الله عليه وسلم– أقرهم على الحلف بغير الله في أول الإسلام، ولم ينههم عن ذلك، ثم نهاهم بعد ذلك، فلو كان شركاً أكبر لم يقرهم عليه؛ لأن الله بعثه بإنكاره من حين بعثه في مكة، فلما أقرهم عليه دهراً من الزمان ، ثم نهاهم في المدينة بعد ذلك ، دل على أنه شركاً أصغر، فلو كان أكبر لما أذن فيه أبداً ، بل نهي عنه من أول وهلة ، وهكذا قول : ما شاء الله وشاء فلان ، أو لولا الله وفلان ، فهذا أيضاً من الشرك الأصغر، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان ، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان) ولما جاء في حديث عتيلة عند النسائي أن اليهود كانوا يقولون للمسلمين: (إنكم

وإن كان لا يعني فهنا يأتي البيان لابد أن يذكر هذا الإنسان بأن هذا الكلام الذي يقوله هو كفر فعليه أن يرجع عنه وإلا قطع رأسه؛ جاء في مسند الإمام أحمد بالسند الصحيح

تشركون) وفي لفظ: (إنكم تنددون تقولون ما شاء الله وشاء محمد، وتقولون: والكعبة) فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: (ورب الكعبة ، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد)، وفي لفظ أن يقولوا: (ما شاء الله، ثم شئت)، وفي لفظ قال لهم: (قولوا: ما شاء الله وحده) فهذا كله يدل على أن هذه الأمور من الشرك الأصغر، وأن الكمال أن يقول: ما شاء الله وحده، فإن قال: ما شاء الله ثم شاء فلان، لولا الله ثم فلان فلا بأس بذلك.

وفي حديث الأبرص والأقرع والأعمى في الصحيحين أن الملك الذي جاءهم بعدما عافهم الله من البرص والقرع والعمى جاء يسألهم يقول : لا بلغ لي اليوم إلا بالله ثم بك ، فدل على جواز مثل هذه العبارة. لكن لو اعتقد من حلف بغير الله أن هذا المحلوف به يتصرف في الكون، أو ينفع ويضر دون الله، أو أن له مثل عظمة الله، صار شركاً أكبر.

ومن قال من العلماء: إنه شرك أكبر فمرادهم إذا عظمهم كتعظيم الله، أو اعتقد فيهم ما يصلح أن يعبد الله به، أو أنه ينفع ويضر دون الله، أو ما أشبه من العقائد الباطلة، فإن حلف به على هذا الاعتقاد صار شركاً أكبر، أما إذا جرى على لسانه الحلف بغير الله كعادة جرت عليها جماعته وأهله وبلاده، أو جرى عليها سابقاً أو اعتادها سابقاً ولم يقصد أنه معظم كعظمة الله أو أنه يتصرف في الكون، أو أنه يصلح أن يعبد من دون الله لا، لم يعتقد هذا الاعتقاد ولكن جرى على لسانه هذا الحلف بغير الله، كعادة كثير من الناس فهذا من الشرك الأصغر.

ويوجد كثير من الناس اعتادوا هذا البلى، وقد ينسب إلى العلم لكن لأن العادة غلبت عليهم فيتكلمون بهذا، فتجدهم يقولون: والنبي، والأمانة، بالنبي، بالأمانة، مع أنه من طلبة العلم ومن أهل العلم لكن غلبت على لسانه واعتادها فينسى عند الكلام ويتكلم بها فهذا كله من المنكر والغلط وكله من الشرك الأصغر، والواجب التنبيه عليه والتحذير منه وأن لا يتساهل فيه، فمن قال: إنه شرك أكبر فله وجه كما تقدم، ومن قال: إنه شرك أصغر فهذا هو الأصل، أنه شرك أصغر كما قال الشيخ عبد العزيز السلمان، ومن قال: إنه شرك أكبر كما حكاه السائل عن بعض العلماء فمراده والله أعلم ما ذكرنا من حلف بغير الله معظماً كتعظيم الله أو معتقداً فيه أن يصلح للعبادة، أو ينفع ويضر، أو ما أشبه ذلك من العقائد الباطنة، والله أعلم اهـ

عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما في أصحابه فقام رجل وقال له: [ما شاء الله وشئت يا رسول الله] فقال عليه السلام: (أجعلتني لله ندا قل ما شاء الله وحده)، أجعلتني لله ندا أي شريكا ترى هذا الصحابي الذي جلس في مجلس نبيه وقد آمن به وأنقذه الله به من الشرك إلى التوحيد لما قال له الرسول عليه السلام: (أجعلتني لله ندا) شريكا ترى هل قصد أن يجعل رسول الله شريكا مع الله ؟

الجواب: لا، لذلك اكتفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتذكير هذا الرجل أن هذه الكلمة التي قلتها هي كلمة كفر لكن أنا أدري أنك لا تعني ما تقصد، ولذلك اكتفى بتذكيره ولم يطبق عليه حكم المرتد عن دينه لأنه ما كان قاصدا لما يقول

فمن نطق إذًا بكلمة الكفر وهو يدري ما يقول فهو المرتد وحكمه القتل ومن كان لا يدري لسبب أنه لم يعرف الدقة في المعنى الذي تضمنه كلامه كما في حديث ابن عباس، أو قال كلمة الكفر وهو يدري ما يقول لكنه قالها مضطرا هذه صورة أخرى فهو لا يكفر وفي ذلك نزل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ كما جاء في كتب التفسير ولو أنه في السند شيء من الضعف لكن الآية معناها واضح جدا

وهذه الرواية توضح هذا المعنى أو تزيده بيانا وتوضيحا أن المشركين لما أخذوا بلالا وعمار بن ياسر وعذبوهما عذابا شديدا أما بلال فذلك الرجل الصبور الذي كان تحت العذاب الشديد يطلبون منه الإشراك بالله فما يكون منه إلا أن يقول "أحد أحد" وهم يعذبونه أشد العذاب، أما عمار بن ياسر رضي الله عنه لم يصبر فعرضوا عليه لما جسوا نبضه وأن صبره نفذ عرضوا عليه أن يسب الرسول ويشتمه كما هم يشتمونه حتى يطلقوا سبيله فوافقهم فقال عن الرسول: بأنه ساحر شاعر كذاب، فأطلقوا سبيله لكن سرعان ما انتبه لخطئه فجاء إلى الرسول عليه السلام وذكر له ما فعل وهذا من قوة إيمانه فقال له عليه الصلاة

والســـلام: (كيف تجد قلبك) قال: أجده مطمئنا بالإيمان فقال عليه الســـلام: (فإن عادوا فعد) فإن عادوا إلى تعذيبك ولم تجد مخلصا من العذاب إلا أن تشتمني وقلبك عامر بالإيمان فاتخذ هذه الوســـيلة ما دام أنك لا تزال في إيمانك، إذًا كلمة الكفر لا يدان بها القائل إلا بهذا التفصيل الذي لا بد منه نعم اهـ

النقل (١٤)

رد الشيخ على من كذب عليه أنه يحصر الكفر بتكذيب القلب

قال في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٨٥٦ الوجه ٢]: (م ص)

الشيخ: فمجرد المخالفة والمعصية عند أهل السنة جميعاً لا تكون سبباً للتكفير

السائل: نعم

الشيخ: لكن إذا اقترن مع هذه المعصية شيء ينبئ عن الكفر القلبي ولو بعد أن كان عامراً بالإيمان فهذا الإيمان يطيح ويزول بسبب هذا الكفر الذي يعتبر كفراً اعتقادياً أو يعتبر كفرًا عمليا منبئ عن الكفر الاعتقادي

نعم انتهى الوقت ومعذرة وأنا رجائي إليك أن نستفيد من بحثك مجدداً هذه النقطة لأنه حقيقة أنا لأول مرة أسمع التفريق بين التصديق وبين الإيمان وأعرف منذ القديم والحمد لله التفريق بين المعرفة وبين الإيمان وهذا لا شك فيه ولا إشكال أما التفريق بين التصديق وبين الإيمان في لغة القرآن هذا ما أعلمه فنرجو أن تمدنا بمددك

السائل: لكن أنتم عرفتم مقصدي وأني أريد بالتصديق المعرفة بالقلب وأنتم

الشيخ: المعرفة في القلب اليهود حينما يوصفون ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ كيف بقلبهم يعني

السائل: بقلبهم

الشيخ: فإذن؟ المشكلة لن تزال يعرفونه بقلوبهم هل يؤمنون ستقول: لا، هل يصدقون أخشى أن تقول: بلى

السائل: أقول يعرفون أقف عند القرآن

الشيخ: أنا معك في هذا يعرفون وانتهى الموضوع كل من يعرف ليس مؤمناً لكن كل من كان مؤمناً فهو عارف بلا شك

السائل: هذه النقطة مهمة جداً بارك الله فيكم لأن الكثير من الشباب يعتقدون أنكم تقولون: إنه لا يكفر أحد إلا وهو قد كذب بقلبه فعرفنا الآن بما لا مجال للافتراء على فضيلتكم أنكم تقولون: لا يكفي المعرفة فقط وقد يكون الرجل كافراً ويعرف وأن الإيمان

الشيخ: كيف لا هذا صريح القرآن لا وأنا أقول أخي فيه هناك وقلت آنفاً فيه هناك أعمال تدل على كفر العامل ونحن في الحالة هذه نكفره وخطر في بالي وأنت تسمعني بعض النقول المفيدة إن شاء الله أن أستدرك عليك لكني أمسكت نفسي أردت أن أقول: وإلا ما يعرب عنه بلسانه فقد يعرب عن كفره الذي في القلب ونحن لا ندريه بلسانه فندينه به هذا هو ولذلك فنحن لا نقف عند هذه الشكلية والظاهرة التي أشرت إلى أن بعضهم يتهموننا بها

السائل: إذن أنا فهمت منكم الآن أنكم تقولون الكفر يكون بالاعتقاد ويكون أيضاً بالقول ويكون أيضاً بالعمل كمن استهزأ بآيات الله

الشيخ: نعم لكن أقول من باب الإيضاح أن هذا العمل يكون دالاً على ما في القلب من الكفر لماذا هذا العمل كان كفراً؟ لأنه دل على ما في القلب من الكفر

السائل: من التكذيب

الشيخ: نعم؟

السائل: كفر التكذيب أم لا؟

الشيخ: التكذيب شيء ثاني

السائل: هذا هو بارك الله فيك هذه النقطة الثالثة من الأهمية

الشيخ: بارك الله فيك ووفق جهودك اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

انظر عندما سأله السائل هل يقصد (كفر التكذيب أم لا) فقال الشيخ: (التكذيب شيء ثاني) وهذا واضح أنه لا يحصر الكفر بالتكذيب وأنه جعل العمل دال على ما في القلب من الكفر لغير التكذيب كما لا يلزم ألا نكفره لعدم معرفتنا بما في قلبه؛ لأن عمله ولسانه يفصحان عما في القلب من الكفر

وانظر تعليقي على النقل رقم (٤) ففيه بينت الفرق بين من يثبت الكفر ويعلله ومن ينفي الكفر لعدم معرفته لعلته، ونقلت كلاما لشيخ الإسلام تضمن الحكم على الباطن بقرينة الظاهر.. والله أعلم

النقل (١٥)

وفيه بيان مفهومية الاستحلال عند الشيخ وأنه كل مرتكب لذنب فهو مستحل له

قال في تعليقه على الطحاوية (صـ / ٦٠):

قال الطحاوي: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله (١)

---

(١) قلت (الألباني): يعني استحلالًا قلبيًا اعتقاديا وإلا فكل مذنب مستحل لذنبه عمليا أي مرتكب له ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقادا فهو كافر إجماعا وبين المستحل عملا لا اعتقادا فهو مذنب يستحق العذاب اللائق به إلا أن يغفر الله له ثم ينجيه إيمانه خلافا للخوارج والمعتزلة الذين يحكمون عليه بالخلود في النار وإن اختلفوا في تسميته كافرا أو منافقا

وقد نبتت نابتة جديدة اتبعوا هؤلاء في تكفيرهم جماهير المسلمين رؤوسًا ومرؤوسين اجتمعت بطوائف منهم في سوريا ومكة وغيرها ولهم شبهات كشبهات الخوارج مثل النصوص التي فيها من فعل كذا فقد كفر وقد ساق الشارح رحمه الله تعالى طائفة منها هنا ونقل عن أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص – أن الذنب أي ذنب

كان هو كفر عملي لا اعتقادي وأن الكفر عندهم على مراتب : كفر دون كفر كالإيمان عندهم ثم ضرب على ذلك مثالا هاما طالما غفلت عن فهمه النابتة المشار إليها فقال رحمه الله تعالى (صـــ / ٣٦٣): [٣٢٣] وهنا أمر يجب أن يتفطن له وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرا ينقل عن الملة وقد يكون معصية : كبيرة أو صغيرة ويكون كفرًا: إما مجازيا وإما كفرا أصغر على القولين المذكورين. وذلك بحسب حال الحاكم:

- فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخير فيه أو اســـتهان به مع تيقنه أنه حكم الله –: فهذا كفر أكبر.
- وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاص ويسمى كافرا كفرا مجازيا أو كفرا أصغر.
- وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واســتفراغ وســعه في معرفة الحكم وأخطأه فهذا مخطئ له أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور اهـ

النقل (١٦)

وفيه أن تارك جنس العمل (بالكلية) لم يدخل الايمان إلى قلبه

وقال رحمه الله شرح الأدب المفرد [الشريط ٦ الوجه ١]: (م ص)

هذا ليدل أن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن العمل الصالح هو من الإيمان، [كما نحن في صدد الحديث الآن، لذلك يعني فائدة السنة هو تقويم المفاهيم المعوجة] (١) فالله حينما يذكر الإيمان يذكره مقرونًا بالعمل الصالح؛ لأننا لا نستطيع نتصور إيمانًا بدون عمل صالح، إلا لإنسان نتخيله خيالًا، آمن مِنْ هنا، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ومات من هنا، هذا نستطيع نتصوره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويعيش دهرًا مما شاء الله، ولا يعمل صالحًا؟ فعدم عمله الصالح هو كدليل أنه يقولها بلسانه ولمَّا يدخل الإيمان إلى قلبه، فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان؛ هو ليدل أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح. على كل حال: فنحن نفرق بين الإيمان الذي هو مقره القلب، وهو كما أفادنا هذا الحديث من عمل القلب، وبين الأعمال التي هي من أعمال الجوارح،

(١) ما بين المعقوفتين أعدت سماعها مرارًا وتكرارًا ولم أستطع فهمها؛ لتشويش في التسجيل وذكرها الشيخ عبد المحسن العباد من نفس المصدر فنقلتها عنه

فأعمال الجوارح هي أجزاء مكملة للإيمان ماهي أجزاء أصـــيلة من الإيمان، إنما كلما ازداد الإنسان عملًا صالحًا؛ كلما قوي هذا الإيمان الذي مقره القلب اهـ

قال أبو العباس أنور الرفاعي:

هذه من العبارات المبهمة التي اســـتغلها البعض على العلامة الألباني رحمه الله وهي جعله للأعمال أجزاء مكملة للإيمان وليســـت أصـــيلة، والحقيقة أنه مســـبوق بهذا الاطلاق كما ســـيأتي النقل عن الأئمة الذين قالوا بنحو ذلك وحين نفهم ماذا كان قصـــدهم في هذه الاطلاقات نعرف أن الشيخ الألباني رحمه الله يحمل نفس القصد وعليه فما نقوله فيهم هو ما نقوله فيه من صحة المعتقد ولله الحمد

لاسيما وأننا بمجموع كلام الألباني الذي يفسر بعضه بعضاً لم نجد في أقواله ما ينصر مذهب المرجئة بجميع مشتقاتهم والحمدلله

بل إن المتتبع لكلام العلامة الألباني رحمه الله يجد أنه عميق جدًا في تعبيره وتصوره للمسألة، وإن كنت لا أقول: إنه عجز عن شرحها وتوضيحها، وإنما أقول: عجز خصومه عن فهمها واستيعابها؛ ولهذا رأيت الشيخ صالح السحيمي شرح قصد الألباني بتوضيح دقيق وذلك لتصوره ما الذي يريد الألباني قوله

ومحاولة مني لتوضـيح ذلك أقول: كأني بالشـيخ الألباني رحمه الله يشـبه الايمان بالشـجرة والعمل الصـالح بالسـقيا؛ فإن سـقاها أثمرت وإن أهملها تعبت وإن تركها بالكلية ماتت، وبهذا تكون الصورة قد اتضحت لمن أراد الله له ذلك.. والله أعلم.

النقل (١٧)

تقريره أن الإيمان قابل للزيادة والنقصان وأن القابل للنقصان قابل للعدم

قال في شرح الأدب المفرد [الشريط ٦ الوجه ١]: (غ م)

على المسلم حين يحيى في هذه الحياة أن يضع نُصْبَ عينيه هذه الحقيقة، حقيقة أن الإيمان قابل للزيادة وقابل للنقصان والذي يقبل النقص قابل للعدم مطلقا اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

وتقريره الإمام الألباني أن الإيمان يزيد وينقص هو براءة من الارجاء بحذافيره بشهادة السلف كما سيأتي في فصل كامل بخصوص هذه الفقرة، وقوله: إن النقصان قابل للعدم، هو قول لعلمائنا أيضًا ومنهم الإمام ابن باز حيث قال رحمه الله تعالى: (فمن وفقه الله للعلم النافع، والبصيرة النافذة، والخوف من الله، والخشية له، ومجالسة الأخيار، والسير على سيرة الأخيار؛ قوي إيمانه، وعلا إيمانه، وكمل إيمانه، ومن كان بخلاف ذلك لجهله، أو اتباعه هواه، أو مجالسته الأشرار، أو غير؛ هذا من الأسباب التي تضعف الإيمان، قد يضعف كثيرًا حتى يزول بالكلية ويرتد عن دينه –نسأل الله العافية– وقد يضعف دون ذلك بأسباب المعاصي، ولهذا قال العلماء: إنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعاصي) اهـ.

قال أبو العباس غفر الله له:

ولا إشكال في أن الإيمان قد يضعف كثيرًا حتى يزول بالكلية وصورة ذلك أن زوال الإيمان قد يحصل بأحد أمرين:

الأول: يضعف إيمان العبد وينقص حتى يجره النقصان والضعف لترك ما تركه كفر أو لفعل ما فعله كفر فيكفر بذلك. هكذا يهي نور الإيمان من قلبه بسبب نقصان الأعمال الصالحة وزيادة الأعمال الفاسدة كما يهي نور السراج تدريجيًا بسبب نقصان الزيت حتى ينطفئ ويذهب النور

الثاني: أن يكون على خير ما يكون من الأعمال الصالحة فيما يظهر للناس ثم يكفر فجأة بمكفر معين فيتسبب كفره بإحباط جميع أعماله الكثيرة فيزول الإيمان بالكلية دفعة واحدة وليس لكونه وهى كما يهي السراج لنقصان الزيت بالتدرج بل ينطفئ مع وجود الزيت الذي لا يفيد وجوده بعد الانطفاء.

وفي هذه المسألة قال الإمام الألباني: فمجرد المخالفة والمعصية عند أهل السنة جميعاً لا تكون سبباً للتكفير، لكن إذا اقترن مع هذه المعصية شيء ينبئ عن الكفر القلبي ولو بعد أن كان عامراً بالإيمان فهذا الإيمان يطيح ويزول بسبب هذا الكفر الذي يعتبر كفراً اعتقادياً أو يعتبر كفرًا عمليًا منبئ عن الكفر الاعتقادي

ومن أشكل عليه أن بعض الكفار يؤمنون بوجود الله وربوبيته وملائكته وجنته وناره ويؤمنون بيوم الحساب وأنه هو المقدر لكل شيء وإنما كفروا بعدم إيمانهم بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وبعدم التزامهم التدين بشريعة الاسلام، فهؤلاء كفار مع ما عندهم من الايمان؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ فأثبت لهم الإيمان والكفر والجواب أن هذا الايمان لا ينفعهم وهم بين ثلاثة أحوال:

الأولى: أن إيمانهم يحبط بكفرهم

الثاني: أنهم إنما يؤمنون بما يوافق أهواءهم وهذا ليس من الإيمان حقيقة بل هو من النفاق فإن الله تعالى فرض عليهم أن لا يسفكون دماء بعضهم ولا يخرج بعضهم بعضا وإذا وجدوا أسيرا منهم وجب عليهم فداؤه، فتركوا الأول والثاني وعملوا بالأخير خوفًا من الفضيحة.

الثالث: أن إيمانهم ببعض أمور الغيب وبعض المحاســـن يثابون عليه بالدنيا ومالهم في الآخرة من خلاق إذا الاسلام هو الدين الوحيد الذي يتقبله الله من العباد

النقل (١٨)

تقريره للفرق بين قوله وقول المرجئة وبيان الظلم الذي يقع فيه هؤلاء

قال في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٨٥٥ الوجه ١]: (م ص)

السائل: فضيلة الشيخ مادام العمل شرط كمال لا شرط صحة كما يقول المعتزلة والخوارج فإن بعض الناس يتهم أهل السنة أو يتهم بعض السلفيين بأنهم مرجئة؛ ذلك لأنهم يعتقدون أنهم إن قالوا: إن العمل شرط كمال إن ذلك يؤدي إلى أن الإيمان قول بلا عمل ويقولون: هذا قول المرجئة فمادمتم أنتم أيها السلفيون لا تكفرون تارك الأعمال ومن تلك الأعمال الأركان الخمسة وكذلك من ترك الحكم بغير ما أنزل الله من غير ما جحود واستحلال فأنتم مرجئة فما ردكم على هذه الفرية بارك الله فيكم؟

الشيخ: أولا نحن ما يهمنا الاصطلاحات الحادثة بقدر ما يهمنا اتباع الحق حيثما كان فسواء قيل: إن هذا مذهب الخوارج أو المعتزلة فهم يقولون معنا: [لا إله إلا الله محمد رسول الله] فهل معنى كون وافقناهم على هذه الكلمة الطيبة أن نحيد عنها؛ لأن غيرنا من أصحاب الانحراف عن الحق هم يقولون بذلك أيضا؟ بداهة سيكون الجواب: (لا) وإنما نحن كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة ندور مع الحق حيث دار فالذين يتهمون أهل السنة الذين يقولون بما ذكرنا مما عليه الأئمة بالإرجاء فما هو هذا الإرجاء عندهم ما هو هذا الإرجاء؟ الذين يقولون بالإرجاء لا يقولون بأن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال الصالحة

ولذلك فثمة خلاف واضح جدا بين أهل الحق وبين المرجئة فنحن نعلم أن علماء السلف يذكرون عن بعض الفرق من المرجئة الذين يقولون إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص أن أحدهم لا يتورع عن أن يقول: إيماني كإيمان جبريل هذا منقول ذلك لأن حقيقة الإيمان عندهم غير قابلة للزيادة والنقصان مذهب الإرجاء من قولنا نحن بأن الإيمان يزيد وينقص

وكما جاء في السؤال مما لا حاجة إلى التكرار أن زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية، ولقد بلغ من انحراف القائلين بالإرجاء حقيقة مبلغاً خالفوا فيه نصوصاً غير النصوص التي تدل صراحة في الكتاب والسنة على أن الإيمان يزيد فقالوا: بأنه بناءً على قولهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص قالوا تلك الكلمة وبنوا عليها أنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان (!!) لا يجوز أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله ورتبوا على هذه القولة حكماً خطيراً جداً وهو تكفير من يستثني في إيمانه فمن قال: [أنا مؤمن إن شاء الله] قد جاء في كتب الفروع بأنه لا يجوز لحنفيٍ أن يتزوج بشافعية؛ لأنهم يستثنون في إيمانهم هكذا كان قد صدر من بعض علمائهم من قبل ثم جاء من يُظن بأنه كان من منصفيهم أو من المعتدلين فيهم فأفتى بالجواز لكن الحقيقة أنني أتساءل أيهما أخطر أهذا الذي أفتى بالجواز بالتعليل الآتي أم أولئك الذين صرحوا بأنه لا يجوز للحنفيّ أن يتزوج بالشافعية؛ لأنهم يشكون في إيمانهم، فالتي تشك في إيمانها لا تكون مسلمة ولا من أهل الكتاب ليجوز أن يتزوجها لو كانت من أهل الكتاب فجاء هذا الذي قد يُظن أنه من المعتدلين فيهم فأجاب حينما سئل وهو المعروف بمفتي الثقلين وهو مؤلف التفسير قال: يجوز والتعليل الآن هو موضع العظة " تنزيلا لها منزلة أهل الكتاب" (!!)

فهذا هو جواب المرجئة، ولا شك أن الذين يتهمون القائلين بكلمة الحق مما سبق بيانه آنفا أن الإيمان يزيد وينقص إلى آخره أنهم يقولون على أهل الحق ما ليس فيهم وفي اعتقادي أنهم يعلمون ما يقولون، ويعلمون أنهم مبطلون فيما يقولون فالفرق في اعتقادي واضح جدا

بين عقيدة السلف وبين المرجئة فشتان بين الفريقين والظلم من هؤلاء الناشئين اليوم الذين يتهمون أتباع السلف الصالح بأنهم مرجئة. نعم

السائل: ثم إن شيخ الإسلام ابن تيمية قسم فرق المرجئة إلى ثلاثة أقسام: فمنهم من يقول: إن الإيمان مجرد ما في القلب، ومنهم من يقول: إنه مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية الفرقة المعروفة

الشيخ: نعم

السائل: وهناك قول ثالث للمرجئة وهم مرجئة الفقهاء إذ يقولون: هو تصديق القلب وقول اللسان وعامة المرجئة كما تعلمنا من فضيلتكم يذهبون إلى أنه لا يزيد ولا ينقص ولا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه بل إيمان الجميع سواء أما السلفيون أهل الحديث والسنة فإنهم يقولون: إنه اعتقاد وقول وعمل يزيد وينقص ويتبعض ويتفاضل أهله فيه ويستثنون في الإيمان ويرون أنه أصل وفرع اهـ

النقل (١٩)

تعليقه على حديث: (لم يعمل خيراً قط) وتنبيهه على اعتماد فهم السلف لا الخلف

قال كما في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٨٣٠ الوجه ١]: (م ص)

السؤال: ما قولكم في تأويلهم لقوله صلى الله عليه وسلم أن كلمة أو جملة: (لم يعمل خيراً قط) ليست على ظاهرها؟

الشيخ: ولماذا؟

السائل: لأنها جاءت من باب إفهام القارئ أنها من جملة نفي كمال العمل ليس جنسه

الشيخ: نطيل السؤال فنقول: ما الدليل؟

السائل: الدليل من قوله صلى الله عليه وسلم: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر).

الشيخ: طيب، هل الكفر حينما يطلق يراد به الكفر المقارن للردة؟

السائل: لا، هم يقولون: لا، لكن الصلاة

الشـيخ: معليش، إذا قالوا: لا، فما هو الحد الفاصـل بين كفرٍ في نص ما فيقال: (إنه كفر ردة) وفي نص آخر (ليس كفر ردة) ؟، وكل من الأمرين المذكورين في النصـين عمل، ما الفرق بين هذا وهذا؟

السـائل: التفريق كثير جداً يطول تفصـيله عندهم بتأويلات: أن من ترك جزء العمل ليس كمن ترك كل العمل، أو أن من شـابه ببعض أعمال الكافرين، ليس كمن يشـابه بعض أفعالهم التي نص عليها الشرع أنها كفر تخرج عن الملة.

الشيخ: هل أجبت عن السؤال؟

السائل: هذا جوابهم.

الشـيخ: لا، ما أريد جوابهم هل أنت شـعرت بأن هذا الذي تقول: جوابهم هو جواب سؤالي؟

السائل: لا.

الشيخ: إذاً: ما الفائدة يا أخي؟! أنا أريد أن يتنبه إخواننا الطلاب أنه ليس بمجرد الدعوى تثبت القضـية، أنا أقول: ما الفرق بين كفر يُذكر في مثل هذا الحديث وبين كفر يُذكر في حديث آخر، وكل من الأمرين الذي أنيط به الكفر في كل من النصـين هو عمل؟ أي: الجامع هو العمل، فلماذا هذا العمل كفر ردة وذاك العمل ليس كفر ردة؟

مثلاً قال عليه الصلاة والسلام: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) هل هذا كفر ردة أم دون ذلك؟ كذلك – مثلاً – قوله عليه الصلاة والسلام، والأحاديث في هذا الصدد كثيرة جداً: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) ما هو الفارق بين الكفر في حديث الصـلاة والكفر في حديث القتال؟ لا بد أن يكون هناك دليل يعتمد عليه الذي يفرق.

قول أهل السنة والجماعة الذين نقلنا عنهم آنفاً : أن العمل ليس شرط صحةٍ وإنما هو شرط كمال ولا يفرقون بين عمل وعمل آخر، بشرط أن يكون المؤمن قد آمن بذلك الحكم الذي تساهل في القيام به والعمل به، وما نقلتَه عنهم آنفاً (لم يعمل خيراً قط) تأويل، وإذا صح التأويل في نص كهذا يمكن أن يصح التأويل في نصهم أيضاً، وأنا أريد الآن أن ألفت النظر بأن هؤلاء الذين يأتون بمفاهيم جديدة تدندن حول تكفير المسلمين؛ بسبب إهمالهم في القيام بعملٍ أَمَرَ الشارع الحكيم به، هؤلاء ينبغي ألا يأتوا بشيء نابع من أهوائهم ، أو لِنَقُلْ: من جهلهم ، بل لِنَقُلْ: من علمهم؛ لأن علمهم مهما كان صحيحاً ودقيقاً فهو لا يساوي علم السلف

هنا لا بد من أن نذكر بما أذكره دائماً وأبداً حول قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١١٥] هؤلاء يتبعون غير سبيل المؤمنين، هؤلاء لا يقيمون وزناً لهذا المقطع من هذه الآية الكريمة ، يعني عندهم الآية سواءً آمنوا بهذا المقطع ومعناه أو لم يؤمنوا به، لا فرق عندهم بين أن تكون الآية: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ لا فرق عندهم بين لو كانت الآية هكذا – وبين ما هي عليه: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

فنحن نسألهم: هذه التأويل وهذه التفاسير التي تأتون بها من حيث اللغة العربية الأمر واسع جداً، ولا يستطيع أحد أبداً أن يوقف باب التأويل أمام الناس، وبخاصة إذا كانوا من أهل الأهواء، إذاً: ما هو الأمر الفاصل القاطع في الموضوع؟

هو الرجوع إلى ما كان عليه السلف، هؤلاء كما أنهم لا يؤمنون بمعنى هذه القطعة من الآية: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

هم –أيضـاً، وأنا على مثل اليقين– لا يؤمنون بمثل قوله عليه الصـلاة والسـلام: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) لا يؤمنون بمثل قوله عليه الصلاة والسلام حينما سـئل عن الفرقة الناجية قال: (هي الجماعة)؛ لأنهم خرجوا عن الجماعة، وفي الرواية الأخرى: (هي ما أنا عليه وأصحابي) لا يقيمون وزناً إطلاقاً لما كان عليه السلف الصالح، هذا يكفينا في بيان خروجهم عن مفاهيم السـلف الصـالح، وبالتالي خروجهم عن الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة

الشيخ: كأن عندك شيء

السائل: عندي جواب على سؤال الشيخ من وجهة نظرهم هم، أذكره؟

الشيخ: تفضل

تنبيه/

النقل (٢٠) هو تتمة للحوار الذي هنا بين الشـيخ وبين تلميذه خالد العنبري وفيه فوائد تشد إليها الرحال

النقل (٢٠)

تعليقه على التفريق بين الكفر المعرف بـ ال والكفر المنكر

قال كما في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٨٣٠ الوجه ١]: (م ص)

الشيخ: كأن عندك شيء

السائل: عندي جواب على سؤالك شيخنا من وجهة نظرهم هم

الشيخ: هم

السائل: أذكره

الشيخ: تفضل

السائل: ينقلون ويتكئون على كلمة لـــشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاقتضاء يقول فيها أن لفظة (كفر) إذا جاءت منكَّرة تدل على أنها كفر عملي أما إذا جاءت معرفة بأل ومصدراً فإنها تدل على الكفر الاعتقادي..

الاعتقادي فنقول العهد إيش لفظ الحديث لا لا حديث الكفر (بينه وبين الكفر ترك الصلاة) فلم يقل كفراً أو كفر وإنما قال: (الكفر) فهذا هو الكفر الاعتقادي

الشيخ: معليش

السائل: نعم

الشيخ: المسألة هنا تكون فرعية والموضوع ليس فرعياً وإنما هو أصل

السائل: صح

الشيخ: فنحن نعلم أن بعض الحنابلة لا يزالون إلى اليوم يفتون بأن ترك الصلاة كفر وردة لكنهم ليسوا خوارج ولا يتبنون الخط الذي يمشون عليه الخوارج فلو سلمنا لهم جدلاً بمثل هذا الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وغضضنا النظر عن النصوص الأخرى التي نذكرها خاصة في رسالة الصلاة التي تعرفها فإذا صرفنا النظر عن هذه المسألة بالذات؛ لأن الأدلة فيها متقابلة متشابهة لكن المهم أنهم إذا وفقوا للصواب في تكفير تارك الصلاة فذلك لا يعني فرض تكفير المؤمن في أي عمل فرض عليه لا يقوم به هاهنا المعنى أن القاعدة سليمة لكن لكل قاعدة شواذ كما هو مذهب الحنابلة مثلاً هم لا يقولون بصحة مذهب الخوارج بل هم ضد هذا المذهب لكنهم التقوا مع هؤلاء أو بعبارة أصح هؤلاء التقوا مع الحنابلة في القول بتكفير تارك الصلاة لكنهم خرجوا عن الحنابلة وعن الشافعية والمالكية والحنفية وعن جماهير المسلمين في قولهم بتكفير التارك للعمل

كما قلتَ أنت إن الإيمان لا يكفي نقلاً طبعا عنهم لا يكفي إنما مقتضاه العمل بينما الأحاديث التي تعرفونها جيداً والتي هي من بعض أجزاء أحاديث الشفاعة أن الله عز وجل يأمر بإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة مثقال ذرة من إيمان هذا الإيمان هو الذي ينجي من الخلود في النار وهذا هو من معاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ اهـ

النقل (٢١)

وفيه تقرير الشيخ لفوائد عامة متعلقة بالمسألة

قال في التوحيد أولاً يادعاة الإسلام (صـ / ١٦ – ١٧):

وعلى هذا فإذا قال المسلم: لا إله إلا الله بلسانه فعليه أن يضم إلى ذلك معرفة هذه الكلمة بإيجاز ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدق وآمن فهو الذي يصدق عليه تلك الأحاديث التي ذكرت بعضها آنفًا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم مشيرًا إلى شيء من التفصيل الذي ذكرته آنفًا: من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره» أي كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها منجية له من الخلود في النار – وهذا كرره لكي يرسخ في الأذهان – وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من كمال العمل الصالح والانتهاء عن المعاصي ولكنه سلم من الشرك الأكبر وقام بما يقتضيه ويستلزمه شروط الإيمان من الأعمال القلبية – والظاهرية حسب اجتهاد بعض أهل العلم وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه – وهو تحت المشيئة وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب أو فعَل من المعاصي أو أخلَّ ببعض الواجبات ثم تنجيه هذه الكلمة الطيبة أو يعفو الله عنه بفضل منه وكرمه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم المتقدم ذكره: «من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره»، أما من قالها بلسانه ولم يفقه معناها أو فقه معناها ولكنه لم يؤمن بهذا المعنى فهذا لا ينفعه قوله: لا إله إلا الله إلا في العاجلة إذا كان يعيش في ظل الحكم الإسلامي وليس في الآجلة اهـ

النقل (٢٢)

وفيه انصاف الشيخ لسفر الحوالي وموافقته له في كون الايمان يزيد وينقص وأن الأعمال من الايمان

قال في السلسلة الضعيفة (١٤ / ٩٤٨):

رابعاً: قول الأستاذ الفاضل سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي" (٦٨٦/٢) – تعليقا على هذا الحديث؛ مع أنه صدره بقوله:" روي... "؛ المشعر بضعف المروي اصطلاحاً، فإنه مع ذلك قال – في " الحاشية " : "سبق تخريجه، وأنه حسن إن شاء الله، ويدل لصحة معناه حديث جبريل...".

قلت: فالتحسين ينافي التضعيف المشار إليه! الأمر الذي جعلني أقول: لعل المؤلف لم يُراع بالتصدير المذكور الاصطلاح المشار إليه، أو أن (الُمحشّي) هو غير المؤلف والله أعلم

وقوله: "ويدل لصحة معناه..."؛ فأقول: صحة المعنى لا يدل بالضرورة على صحة المبنى؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح – كما هو معلوم – وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدة كبيرة جداً في الرد على علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: (الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان)، مع غلو ظاهر في بعض عباراته؛ حتى ليخال إليَّ أنه يميل إلى مذهب الخوارج مع أنه يرد عليهم،

وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة؛ تارة تصريحاً وأخرى تلويحاً، مع إظهاره الاحترام والتبجيل – خلافاً لبعض الغلاة ولا أقول: الأتباع –، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث متذرعاً بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلاً؛ ما لم يدل على أن تركه عن عقيدة وجحود، كالذي يقال له: (إن لم تصل وإلا؛ قتلناك)، فيأبى فيقتل؛ فهذا كافر مرتد – كما كنت نقلته في رسالتي "حكم تارك الصلاة" عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية – وعلى مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة". انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ – ٤٦). ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالارجاء.. سامحه الله، وهدانا الله وإياه لما اختلف فيه من الحق؛ إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ومجال مناقشته واسع جداً فيما نبا قلمه عن الصواب، وما فيه من الأخطاء والتناقضات، وبخاصة في تأويله للأحاديث والنصوص وليّه إياها إلى ما يتفق مع ما ذهب إليه مع محاولته التشكيك في صحة الحديث المتفق على صحته؛ إذ شعر أن تأويله إياه غير مقنع – كما فعل بحديث الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار بغير عمل عملوه –. بل وإعراضه أحياناً عن ذكر ما هو عليه منها.

أقول: هذا باب واسع جداً يتطلب التفرغ له وقتاً مديداً، مما لا أجده الآن.. والله المستعان اهـ

النقل (٢٣)

وفيه تقريره أن خصومه ينحون منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر وتورعه عن وصفهم بالخوارج إلا من بعض الجوانب

قال في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٧٨٥ الفتوى رقم ١٥]:

السائل: ما رأيكم بكتاب (ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي)؟

الشيخ: اه شفته، رأيته.

فقيل له: الحواشي – يا شيخنا – خاصة الموجودة في المجلد الثاني؟!

كان عندي – أنا – رأي صـــدر مني يوماً ما منذ نحو أكثر من ثلاثين ســـنة حينما كنت في الجامعة وسئلت في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ؟ فقلت يومئذ: (صوفية عصرية) والآن خطر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء الجماعة الذين خرجوا في العصر الحاضر وخالفوا السلف وأقول هنا تجاوباً مع كلمة الحافظ الذهبي – خالفوا السلف في كثير من مناهجهم، فبدا لي أن اسميهم: (خارجية عصـــرية) لأنهم في الواقع – كلامهم ينحو منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر.

لكنهم – ولعل هذا ما أدري أن أقول! – غفلة منهم أو مكر منهم وهذا أقوله أيضـــا من باب: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾

مـا أدري لا يصـــرحون بأن كـل كبيرة هي مكفرة لكنهم يـدنـدنون حول بعض الكبـائر ويسكتون – أو يمرون – على الكبائر الأخرى.

ولذلك فأنا لا أرى أن نطلق القول ونقول فيهم أنهم خوارج [إلا من بعض الجوانب وهذا من العدل الذي أمرنا به] [1] اهـ

(١) ما بين المعقوفتين محذوفة من الصوتية التي بحوزتي وهي مثبتة من التفريغ حسب موقع الشيخ رحمه الله تعالى

النقل (٢٤)

وفيه استنتاجات نافعة واستدلالات ماتعة في علاقة الظاهر بالباطن وأن صلاح أحدهما بصلاح الآخر

قال في سلسلة الهدى والنور (٥٤٥ / ٢) (م ص):

الظاهر عنوان الباطن أي إن المسلمين إذا تفرقوا في ظواهرهم كان ذلك سببا ومدعاة لأن يتفرقوا في قلوبهم، وهذا ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرح به حينما كان يقوم إلى الصلاة ولا يدخل فيها إلا بعد أن يأمر بتسوية الصفوف كما هو معلوم لدى الجميع، ولكن القليل من الناس الذين أولا يعلمون ماذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول للناس حينما يأمرهم بتسوية الصفوف كان يقول عليه الصلاة والسلام: (لتسوّنّ صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)

وهذا الحديث مع الأسف الشديد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم العملية من ناحية والقولية من ناحية أخرى ذلك؛ لأنه كان يسوي الصفوف ويحضهم على الاعتناء بالتسوية ويحذرهم من المخالفة وينبئهم بأن هذه مخالفة تكون سببا للتفريق بين قلوبهم (لتسوّنّ صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)

نحن نرى اليوم أنّ أكثر أئمة المساجد لا أستثني منهم أئمة المسجد الحرام والمسجد النبوي فضلا عن غيرها من المساجد كلهم قد أخلّوا بالاهتمام بتسوية الصفوف وتحذير الناس من المخالفة في تسويتها فلا تكاد تسمع منهم ، أحسنهم من يقول: (استووا يمينا ويسارا وانتهى الأمر) أما النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أما أصحابه الخلفاء الراشدين من بعده فقد كانوا يهتمون اهتمامًا بالغًا جدًا فلا يكبّر أحدهم تكبيرة الإحرام إلا بعد أن يطمئنّ أن الناس استجابوا للأمر بتسوية الصفوف من جهة وأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك أصحابه من بعده كانوا لا يكتفون فقط بكلمة استووا استووا ولا أن يقول فقط لهذا تقدم ولهذا تأخر وإنما كان يقدم عليه السلام وأصحابه الكرام بين يدي ذلك المرغبات والمنشطات لأن يستجيب الناس لدعوة الرسول عليه السلام في تسوية الصف

بالإضافة إلى الحديث السابق (لتسوون صفوفكم) كان يقول عليه الصلاة والسلام: (سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة) وفي رواية: (من حسن الصلاة)، (سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من حسن الصلاة) أو (من تمام الصلاة) روايتان صحيحتان

وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالشيء يقتضي أن هذا الشيء واجب تطبيقه وتنفيذه؛ لأن الله عز وجل قال في حق نبيه عليه السلام: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

لهذا ينبغي الاهتمام بأن يستوي الناس في الصلاة وأن يتقاربوا في المجلس العلمي خارج الصلاة استجابة لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض هذه الأوامر تعليل ذلك بأن إصلاح الظواهر سبب شرعي لإصلاح البواطن

وقد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى في بعض الأحاديث الصحيحة التي لا بد أنكم كثيرا ما سمعتموها ولكني أعتقد أن القليل من العلماء من يذكركم بالحكمة التي

جاء ذكرها أو الإشـارة إليها في الحديث الذي سمعتموه دائما ألا وهو قوله صـلى الله عليه وآله وسـلم: (إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشـتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشـبهات فقد اسـتبرأ لدينه وعرضـه ألا وإنّ لكلّ ملك حمى ألا وإنّ حمى الله محارمه ألا إن ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا) هنا الشاهد (ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب)

فإذا صـلاح القلب فيه صـلاح البدن وهذه من أسـرار الشـريعة التي نبه عليها النبي صـلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث؛ لأنه يشير في هذا الحديث وفي الأحاديث الأخرى أن ظاهر الجسد مرتبط بباطنه ألا وهو القلب

والقلب أيضـا مرتبط بظاهر البدن فكأن هناك حركة دائمة مسـتمرة تشـبه ما كنا ولا نزال نسـمعه وأنهم يحاولون أن يصـلوا إلى اكتشـاف ما يسـمونه بالحركة الدائمة، الحركة الدائمة أوجدها الله تبارك وتعالى في هذا الإنسان الذي صوره وأحسن صوره، تلك الحركة هي: إذا أصلحت قلبك لزم منه صلاح بدنك وإذا أصلحت جسدك لزم منه صلاح قلبك

فإذا لا يقولنّ أحد كما نسـمع ذلك في كثير من الأحيان من بعض الشـباب الذين لم يربوا تربية إسلامية وأخلوا بكثير من الأركان الشرعية كالصلاة مثلا إذا قيل لهم: [يا أخي ليه ما تصـلي] يقول لك: [العبرة بما في القلب] العبرة بما في القلب!! كأنه يقول أو كأنه يتصـور أنه من الممكن أن يكون القلب صـالحا وصـحيحا وسـليما أما الجسـد فلا يتجاوب مع الأحكام الشرعية هذا أمر باطل تمام البطلان

فلا بد أن نلاحظ هذه الحقيقة ألا وهي ارتباط الظاهر بالباطن وأن صـلاح أحدهما لا يعني إلا صلاح الآخر وأن فساد أحدهما لا يعني إلا فساد الآخر اهـ

النقل (٢٥)

وفيه تقرير الشيخ أن التصديق لا ينافي الايمان

قال في سلسلة الهدى والنور [الشريط ٨٥٦ / الوجه ٢]: (م ص)

الشيخ: جزاك الله خيرًا أولاً أظن كان كلامي بالأمس القريب هو الاحتجاج كما هو الأصل بالكتاب والسنة، أنت الآن على التعبير النظام العسكري المتبع " مكانك راوح " ما جئت إلا بالآية التي جرى النقاش بيني وبينك حولها وهي قول موسى لفرعون " تعلم " وتذكر ما جرى بيني وبينك أنه (تعلم) بمعنى (تعرف) أنا كنت أود أن أحظى بآية أو بحديث صحيح تبين أن التصديق ينافي الإيمان ولا يرادفه كما اتفقنا على المعرفة تماماً

السائل: نعم

الشيخ: وقلنا بصراحة ووضوح: لا خلاف فيه أن كل من كان مؤمناً فهو عارف ولا عكس، فاختلفت معك هل الأمر كذلك أن المتفق عليه أن كل من كان مؤمناً فهو مصدق هل كل من كان مصدقاً هو مؤمن أم لا؟ هذه نقطة الخلاف بيني وبينك أليس كذلك

السائل: بلى

الشيخ: طيب الآن أين الحجة الشرعية الملزمة كتاباً وسنة بأن التصديق ينافي الإيمان أحياناً ينافيه أحياناً وقد يلتقي أحياناً كما قلنا في المعرفة هذا شيء إلى الآن أنا أقول ما سمعت شيئاً جديداً سوى أن الإمام ابن تيمية رحمه الله يستعمل التصديق فيما أفهم مقابل الإيمان

ولعلك تذكر لا أقول في مقابل إيمان وإنما أريد أن أقول بمعنى الإيمان فأقول: ابن تيمية في هذا الكلام يستعمل التصديق بمعنى الإيمان

ولعلك تذكر أننا في الأمس القريب أتينا بآية ﴿ومُبشـرا بِرَسُـولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ فاتفقنا أن التصـــديق هنا بمعنى الإيمان تماماً [1] وأنا كنت أود أن أحظى منك بدليل من الكتاب أو السـنة يبين لي شـيئاً جديداً كنت عنه غافلاً في كل ما مضـى وهو أن التصـديق قد يأتي بمعنى المعرفة التي لا إيمان معها فأنا أقول الآن في كلام ابن تيمية رحمه الله أنا لم أجد أنه يستعمل التصديق بالمعنى الذي أنت شرحته بالأمس القريب وخلاصته أنه قد لا يكون المصـدق مؤمناً فأنا أقول الآن : احذف كلمة التصـديق في كلام ابن تيمية كله وضـع كلمة الإيمان هل يضطرب كلام الشيخ بهذا التعديل اللفظي أم يستقيم ؟

السائل: وكذلك أبو طالب كان مؤمناً

الشيخ: أيوه

السائل: بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم حينما بلغه لكنه ترك إتباعه حمية لدينه

الشيخ: أيش رأيك استقام المعنى

السائل: ما استقام المعنى بالمعنى الاصطلاحي للإيمان

الشيخ: ليه؟

الســـائل: كوني أقول كان أبو طالب وكذلك أبو طالب كان مؤمناً معناه أنه أتى باعتقاد القلب وقول اللسان وعمل القلب أيضاً لكن أنا الآن تذكرت آية كريمة

(١) يريد أول الآية وفيها: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾

الشيخ: تفضل

السائل: وهي قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾

الشيخ: طيب

السائل: فلا شك أن اليقين مرتبة أعلى من مرتبة التصديق وبذلك بقياس الأولى كما يقول العلماء يستقيم كلامي فيما أتصور جدا

الشيخ: نعم

السائل: فما رأيكم؟

الشـــيخ: رأيي أن الذي اســـتقر في قلبك يقينا هو إيمان لكن هذا الإيمان زال بالمبطلات الكثيرة التي نحن متفقون عليها

السائل: نعم

الشيخ: منها الاستكبار الذي هو يعنى علة كفر إبليس ومنها الجحد ومنها ومنها إلى آخره

السائل: نعم

الشـــيخ: هذا الذي أنا أراه فالصـــفات التي جاءت في كلام ابن تيمية تماما لا تنافي الإيمان الذي يخرّب بسبب من تلك الأسباب التي تخرّب التصديق فلا أرى هناك فرقا بين التصديق وبين الإيمان ما دام انه يوجد بين أيدينا الآن آية وحده وهي آية ﴿ وَمُصَـــدِّقًا﴾ وما أعتقد وما أدري لعلك بحثت ولم تجد أو لم تبحث فلم تجد ولو تتبعنا كلمة التصـــديق في الآيات التي ذكر فيها هل نجده بمعنى الإيمان أم بمعنى غير الإيمان كما تريد أنت أن تقول وماذا ترى الآن دون أن تعود إلى تلك الآيات التي فيها لفظة الصـدق ولفظة التصـديق الآن ما الذي يخطر في بالك ومن الممكن الآن بطريقة ســـريعة جدا أن نفتح القرآن الكريم على بعض

الآيات التي فيها لفظة الصــدق وما اشــتق منها ماشــي ؟ فهل نجد فيها هذا التفريق الذي أنت تدندن حوله؟

السائل: أنا أعدكم أن أبحث عن مادة التصديق في كتاب الله

الشيخ: كيف

السائل: أعدكم أن أبحث عن مادة التصديق

الشيخ: جميل

السائل: في نصوص الكتاب والسنة وأوافيكم إن شاء الله لما وصلت إليه

الشيخ: هذا هو الخط المستقيم

السائل: بارك الله فيك

الشيخ: وجزاك الله خير اهـ

النقل (٢٦)

وفيه تقرير الشيخ أن ذرة من الايمان تنجي صاحبها من الخلود يوم القيامة في النار

قال في سلسلة الهدى والنور (٨٣٠ / ٢): (م ص)

السائل: الإيمان الكامل يستلزم العمل وليس شرطاً في صحته.؟

الشيخ: سبحان الله ما هو الدليل (؟) سيعودون إلى الدعوى التي لا أصل لها وهي أن الإيمان يستلزم العمل، نحن نقول: الإيمان الكامل يستلزم العمل لكن [الإيمان] [١] ليس شرطاً في كل في كل إيمان حتى ولو كان ذرة تنجيه من الخلود يوم القيامة في النار

ومن تلك الأقوال والأحاديث التي تبطل دعواهم الحديث الذي رواه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه في مسيرٍ لهم مروا بشجرة ذات أنواط فقال بعض أصحابه: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال عليه الصلاة والسلام: (الله: أكبر هذه السنن لقد قلتم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة) إذن مجرد القول بكلمة الكفر لا تستلزم أن قائله كافراً فعلاً

(١) كذا في صوت الشيخ والذي يظهر أنه كان يريد أن يقول: [العمل] وليس الايمان.. والله أعلم

وتعلمون قصة عمار بن ياسر و نزول قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ كذلك الرجل الذي أشرتَ إلى حديثه آنفاً ، حيث جاء في حديث لم يعمل خيرا قط (كان فيمن قبلكم رجل لم يعمل خيراً قط فلما حضرته الوفاة جمع بنيه حوله فقال لهم: أي أبٍ كنت لكم قالوا خير أبٍ قال لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً فإذا أنا مت فحرقوني بالنار ثم ذروا نصفي في البر ونصفي في البحر في يوم عاصف، فلما مات فعلوا ونفذوا وصيته فقال الله عز وجل لذراته: [كوني فلاناً] فكان فلان، فقال الله عز وجل: [أي عبدي ما حملك على ما فعلت] قال خشيتك قال: [اذهب فقد غفرت لك])

لو كان كفراً فالكفر لا يغتفر بنص الآية (!!) ليس كفراً لأنه لم يقصد الكفر أي إذن هذا من أدلة ضلال هؤلاء وأنهم يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله اهـ

الفصل الثالث

من أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين الذين وافقهم العلامة الألباني

أحمد بن حنبل

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل

الشيباني

وقال شيخ الإسلام كما في المجموع (٧ / ٢٥٩):

وأحمد إن كان أراد في هذه الرواية أن الإســـلام هو الشـــهادتان فقط فكل من قالها فهو مسلم فهذه إحدى الروايات عنه

والرواية الأخرى: لا يكون مسلمًا حتى يأتي بها ويصلي فإذا لم يصل كان كافرا.

و " الثالثة " أنه كافر بترك الزكاة أيضا.

و " الرابعة " أنه يكفر بترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ما إذا لم يقاتله

وعنه أنه لو قال: أنا أؤديها ولا أدفعها إلى الإمام لم يكن للإمام أن يقتله

وكذلك عنه رواية أنه يكفر بترك الصـــيام والحج إذا عزم أنه لا يحج أبدا. ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المباني يمتنع أن يكون الإســلام مجرد الكلمة بل المراد أنه إذا أتى بالكلمة دخل في الإســلام وهذا صــحيح فإنه يشــهد له بالإســلام ولا يشــهد له بالإيمان الذي في القلب ولا يســتثنى في هذا الإســلام لأنه أمر مشــهور لكن الإســلام الذي هو أداء الخمس كما أمر به يقبل الاستثناء فالإسلام الذي لا يستثنى فيه الشهادتان باللسان فقط فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيها.

وقد صار الناس في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:

- قيل: هو الإيمان وهما اسمان لمسمى واحد.
- وقيل: هو الكلمة وهذان القولان لهما وجه سنذكره لكن التحقيق ابتداء هو ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الإسلام والإيمان ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم
- وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام؛ وإذا أفرد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمنا بلا نزاع؛ وهذا اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

لست أجزم بكون هذا مذهب للإمام أحمد رحمه الله تعالى ولكن كون شيخ الإسلام يقرر أن هذا قد يكون له في رواية أخرى دون انكارها وبيان بطلانها أو جعلها من أقوال المرجئة دليل ظاهر وواضح أنه قول لأهل السنة وليس من أقوال المرجئة.

المروزي

أبو عبدالله محمد بن نصر ابن الحجاج المروزي

٢٠٢ ـ ٢٩٤

قال محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٣٥٠):

قال أبو عبد الله: إن سـأل سـائل من المرجئة فقال: هل لله دين من أصـابه كان مؤمنا مسـلما؟ فيقال له: نعم دين الله وهو الإسـلام، وهو الإيمان له أصـل من أصـابه كان مؤمنا مسـلما بالخروج من ملل الكفر، والدخول في ملة الإسـلام ولذلك الأصـل فرع وهو القيام بما أقر به، وكمال الأصل أن يأتي بالقائم فإن ضيع شيئا من الفرائض فقد انتقص من الفرع ولم يزل الأصل. فإن قال: بين لنا الأصل والفرع؟

قيل له: الأصـل: التصـديق بالله والخضـوع لله بإعطاء العزم للأداء بما أمر به مجانبا للاسـتنكاف، والاسـتكبار، والمعاندة، والفرع تحقيق ذلك بالتعظيم لله، والخوف له والرجاء الذي أوجبه على عباده الذي يبعثهم على أداء الفرائض واجتناب المحارم فإذا أدوا الفرائض واجتنبوا المحارم من قلوبهم وأبدانهم فقد اجتمع أهل السنة على أن هذا هو الإيمان المفترض اهـ

وقال محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٥١٩):

من أتى كبيرة فإنا لم نذهب في ذلك إلى حيث ذهبوا، ولكنا نقول: للإيمان أصـــل وفرع، وضـــد الإيمان الكفر في كل معنى فأصـــل الإيمان الإقرار والتصـــديق وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضـد الإقرار والتصـديق الذي هو أصـل الإيمان الكفر بالله وبما قال وترك التصـــديق به وله، وضـــد الإيمان الذي هو عمل وليس هو إقرار كفر ليس بكفر بالله ينقل عن الملة

ولكن كفر يضـيع العمل كما كان العمل إيمانا، وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله فكما كان من ترك الإيمان الذي هو إقرار بالله كافرا يســـتتاب ومن ترك الإيمان الذي هو عمل مثل الزكاة والحج والصوم أو ترك الورع عن شرب الخمر والزنا فقد زال عنه بعض الإيمان

ولا يجب أن يســـتتاب عندنا ولا عند من خالفنا من أهل الســـنة وأهل البدع ممن قال: إن الإيمان تصديق وعمل إلا الخوارج وحدها اهـ

ابن مندة

محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة

٣١٠ - ٣٩٥

قال ابن مندة في الايمان (١ / ٣٣١):

وقال أهل الجماعة: الإيمان هي الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح غير أن له أصلا وفرعا، فأصله المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة!!

فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه ولا يكون مستكملا له حتى يأتي بفرعه وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم اهـ

ابن عبدالبر

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي

٣٦٨ - ٤٦٣

قال الإمام ابن عبدالبر رحمه الله في التمهيد (٢٣ / ٢٩٠):

وفيه دليل على أن من لم يصل من المسلمين في مشيئة الله إذا كان موحدا مؤمنا بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم مصدقا مقرا وإن لم يعمل وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها ألا ترى أن المقر بالإسلام في حين دخوله فيه يكون مسلما قبل الدخول في عمل الصلاة وصوم رمضان بإقراره واعتقاده وعقدة نيته فمن جهة النظر لا يجب أن يكون كافرا إلا برفع ما كان به مسلمًا وهو الجحود لما كان قد أقر به واعتقده والله أعلم اهـ

ابن حزم

أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري

٣٨٤ – ٤٥٦

قال في الفصل في الملل والنحل (٣ / ١١٨):

إن قال قائل: أليس الكفر ضد الإيمان؟

قلنا وبالله تعالى التوفيق: إطلاق هذا القول خطأ؛ لأن الإيمان اسم مشترك يقع على معان شتى كما ذكرنا:

- فمن تلك المعاني شيء يكون الكفر ضدًا له، ومنها ما يكون الفسق ضدًا له لا الكفر، ومنها ما يكون الترك ضدًا له لا الكفر ولا الفسق
- فأما الإيمان الذي يكون الكفر ضدًا له فهو العقد بالقلب والإقرار باللسان فإن الكفر ضد لهذا الإيمان
- وأما الإيمان الذي يكون الفسق ضدًا له لا الكفر فهو ما كان من الأعمال فرضًا فإن تركه ضد للعمل وهو فسق لا كفر

- وأما الإيمان الذي يكون الترك له ضدًا فهو كل ما كان من الأعمال تطوعًا فإن تركه ضد العمل به وليس فسقًا ولا كفرًا اهـ

وقال في المحلى (١ / ٤٠):

ومن ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

وقد يقول قائل: كيف تستدل بأقوال ابن حزم وقد علمت موقف أهل السنة منه في مسائل العقيدة؟ فأقول:

أولًا: الإمام الألباني لم يطلق القول كإطلاق ابن حزم في قوله: (ومن ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر) بل للإمام الألباني التفصيل البين في هذه المسألة وقد سبق نقل الكثير منه. وعليه فهو أحق أن يستحمد أكثر فهو بذلك أجدر.

ثانيًا: هاكم كلام شيخ الإسلام في ابن حزم وهو يشهد له أن قوله في مسائل الايمان هو قول أهل السنة.

قال شيخ الإسلام كما في المجموع (٤ / ١٨):

وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من "الملل والنحل" إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل " القدر " و " الإرجاء " ونحو ذلك بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في "باب الصفات" فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث لكونه يثبت في الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك.

لكن الأشـــعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصـــفات وإن كان " أبو محمد بن حزم " في مســـائل الإيمان والقدر أقوم من غيره وأعلم بالحديث وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره لكن قد خالط من أقوال الفلاســـفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.. اهـ

الأصبهاني

أبو القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني

٤٥٧ - ٥٣٥

وقال الاصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٤١):

الإيمان والإسلام اسمان لمعنيين، فالإسلام عبارة عن الشهادتين مع التصديق بالقلب، والإيمان عبارة عن جميع الطاعات خلافاً لمن قال الإسلام والإيمان سواء إذا حصلت معه الطمأنينة. والدليل على الفرق بينهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ عطف الإيمان على الإسلام والشيء لا يعطف على نفسه، فعلم أن الإيمان معنى زائد على الإسلام.

ويدل عليه حديث عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –، وقول جبريل عليه السلام: أخبرني عن الإسلام. ثم قال: فما الإيمان؟ وهذا يدل على الفرق بينهما اهـ

القاضي عياض

أبو الفضل عياض بن عمرون اليحصبي اليمني

٤٧٦ ـ ٥٤٤

قال القاضي عياض في اكمال المعلم (١ / ٢٠٣):

ففرَّق بين الإسلام والإيمان، وقال مثله في حديث ضمام النجدي، ثم ذكر بعد هذا حديث وفد عبد القيس وفيه: " أتدرون ما الإيمان؟ " ففسَّره بما فسَّر به الإسلام في الحديثين الأولين، فسَّر مجرد الإيمان الذي هو التصديق والذي محله القلب، وفسَّر الإسلام الذي هو العمل الظاهر من شهادة اللسان وأعمال البدن والذي بمجموعها يتم الإيمان والإسلام، إذ إقرار القلب وتصديقه دون نطق اللسان لا ينجي من النار، ولا يستحق صاحبه اسم الإيمان في الشرع، وإذْ نُطْقُ اللسان دون إقرار القلب وتصديقه لا يغنى شيئاً، ولا يسمى صاحبه مؤمناً، وهو النفاق والزندقة، وإنما يستحق هذا الاسم من جمعهما

ثم تمام إيمانه وإسلامه بتمام أعمال الإيمان المذكورة في الحديثين، والتزام قواعده وهو المراد بإطلاق اسم الإيمان على جميع ذلك في حديث وفد عبد القيس، فقد أطلق الشرع على الأعمال اسم الإيمان، إذ هي منه، وبها يتم، ولكن حقيقته في وضع اللغة: التصديق، وفى عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان، فإذا حصل هذا حصل الإيمان المنجى من الخلود

في النار، لكن كماله المنجي من دخولها رأساً بكمال خصال الإسلام، وبهذا المعنى جاءت زيادته ونقصانه على مذهب أهل السنة

ولهذه المعاني يأتي اسم الإيمان والإسلام في الشرع مرة مفترقاً ومرة متفقاً، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ وذلك أن الإيمان إذا كان بمعنى التصديق، والإسلام بمعنى الاستسلام، صح أن يكون الإسلام بالجوارح وأعمال الطاعات إيماناً وتصديقاً، وصح أن يكون الإقرار باللسان عن تصديق القلب استسلاماً، فأطلق اسم كل واحد منهما على الآخر، بخلاف إذا اختلفا ففارق الباطن الظاهر، والنطقُ والعملُ العقدَ والنية، فيسمى الظاهر إسلاماً، ولا يسمى إيماناً، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ اهـ

القرطبي

أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح

٦٠٠ - ٦٧١

قال القرطبي رحمه الله في التذكرة (١ / ٤٠٠):

و الدليل على أنه أراد بالإيمان ما قلنا و لم يرد مجرد الإيمان الذي هو التوحيد له و نفي الشركاء و الإخلاص بقوله لا إله إلا الله ما في الحديث نفسه من قوله: [أخرجوا أخرجوا] ثم هو سبحانه بعد ذلك يقبض قبضة فيخرج قوما لم يعملوا خيرا قط يريد إلا التوحيد المجرد عن الأعمال و قد جاء هذا مبينا فيما رواه الحسن عن أنس و هي الزيادة التي زادها علي بن معبد في حديث الشفاعة ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأحمده بتلك المحامد ثم أخر له ساجدا قال فيقال لي محمد ارفع رأسك و قل يسمع لك و سل تعطه و اشفع تشفع فأقول: يا رب أئذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال : ليس ذاك لك أو قال ليس ذلك إليك و عزتي و كبريائي و عظمتي و جبروتي لأخرجن من قال لا إله إلا الله اهـ

ابن تيمية

أبو العباس أحمد بن الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي

٦٦١ - ٧٢٨

قال شيخ الإسلام في الايمان (صـ / ١٩٢) وهو في المجموع (٧ / ١٩٩):

وكذلك يذكر الإيمان أولا؛ لأنه الأصل الذي لا بد منه ثم يذكر العمل الصالح فإنه أيضا من تمام الدين لا بد منه فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح وكذلك اهـ

قال في الايمان (صـ / ١٧٧) وهو في المجموع (٧ / ٥٦٢):

قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وأما كونه لازمًا أو جزءًا منه فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفردًا، أو مقرونًا بلفظ الإسلام والعمل، كما تقدم اهـ

قال في الايمان (صـ / ٢٥٠) وهو في المجموع (٧ / ٧٣٧):

ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب، فالأصل الذي في القلب وراء العمل فلهذا يفرق بينهما بقوله: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البينة: ٧] والذي يجمعهما كما في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، و ﴿لاَ يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٤٤]. وحديث الحياء،

ووفد عبد القيس، وهو مركب من أصـــل لا يتم بدونه ومن واجب ينقص بفواته نقصًـــا يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة، فالناس فيه ظالم لنفسه ومقتصد وسابق، كالحج وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان، والأعمال والصفات، فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق، وأصله القلب وكماله العمل الظاهر بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر، وكماله القلب اهـ

وقال كما في المجموع (٧ / ١٤٩):

فيقال: لا ريب أن الشارع لا يقضي بكفر من معه الإيمان بقلبه لكن دعواكم أن الإيمان هو التصديق وإن تجرد عن جميع أعمال القلب غلط، ولهذا قالوا: أعمال التصديق والمعرفة من قلبه ألا ترى أن الشريعة حكمت بكفره؛ والشريعة لا تحكم بكفر المؤمن المصدق ؛ ولهذا نقول: إن كفر إبليس لعنه الله كان أشد من كفر كل كافر وأنه لم يعرف الله بصفاته قطعا ولا آمن به إيمانا حقيقيا باطنا وإن وجد منه القول والعبادة وكذلك اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من الكفرة لم يوجد في قلوبهم حقيقة الإيمان المعتد به في حال حكمنا لهم بالكفر. قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية فجعل الله هذه الأمور شرطا في ثبوت حكم الإيمان فثبت أن الإيمان المعرفة بشرائط لا يكون معتدا به دونها اهـ

ابن رجب

أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

البغدادي الدمشقي

٧٣٦ ـ ٧٩٥

وقال الحافظ ابن رجب في التخويف من النار (صـ / ٢٥٩):

والمراد بقوله: [لم يعملوا خيرا قط] من أعمال الجوارح وإن كان أصل التوحيد معهم ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار إنه لم يعمل خيرًا قط غير التوحيد خرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعا ومن حديث ابن مسعود موقوفا.

ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الشفاعة قال: فأقول: [يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله] خرجاه في الصحيحين وعند مسلم: [فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك]

وهذا يدل على أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم والله أعلم اهـ

وقال في جامع العلوم والحكم (صـ / ٢٥):

وقوله في بعض الروايات: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم قال: (نعم) يدل على أن من أكمل الإتيان بمباني الإسلام الخمس صار مسلما حقا مع أن من أقر بالشهادتين صار مسلما حكما فإذا دخل في الإسلام بذلك ألزم بالقيام ببقية خصال الإسلام ومن ترك الشهادتين خرج من الإسلام وفي خروجه من الإسلام بترك الصلاة خلاف مشهور بين العلماء وكذلك في تركه بقية مباني الإسلام الخمس كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى اهـ

وقال في فتح الباري (١ / ١١٢):

ومعلوم أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبها يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة – كما سبق ذكره اهـ

ابن حجر

أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناني

العسقلاني المصري الشافعي

٧٧٣ - ٨٥٢

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١ / ٤٦):

والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولا وعملا والثاني كونه يزيد وينقص، فأما القول فالمراد به النطق بالشـــهادتين وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى

- فالسـلف قالوا: (هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسـان وعمل بالأركان) وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ومن هنا نشا لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي
- والمرجئة قالوا: (هو اعتقاد ونطق فقط)
- والكرامية قالوا: (هو نطق فقط)
- والمعتزلة قالوا: (هو العمل والنطق والاعتقاد) والفارق بينهم وبين الســـلف إنهم جعلوا الأعمال شرطا في صحته والسلف جعلوها شرطا في كماله

وهذا كله كما قلنا: بالنظر إلى ما عند الله تعالى أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا أن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره ومن نفى عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فَعَل فِعْل الكافر ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته اهـ

التعليق والتوضيح

على ما سبق نقله من الأخبار والآثار عن علمائنا الأبرار

قال أبو العباس أنور الرفاعي:

التعليق على هذه الآثار وصـــريح الأخبار أننا كنا ولا زلنا ندعو إلى اتباع الكتاب والســـنة ولكن بشـرط أن يكون ذلك على فهم السـلف!! [وهذا جميل] إلا أنه قد نبتت في أيامنا نابتة ســوء أضــافوا إلى ذلك أن نفهم كلام الســلف على فهمهم هم [وهذا قبيح] ولهذا تجدهم يمتغصـون بمجرد ذكرنا لهذه الأقوال لأنهم يرونها من الشـبهات وناقلها في نظرهم إما ملبس وإما ليس أهلًا لفهمها؛ لعجزه كما يدعون عن ضبط مجملها ومفصلها وفهم مطلقها ومقيدها، فهي في نظرهم بحاجة إلى شـرح واسـتيعاب وليس هذا الشـرح إلا شـرحهم وليس هذا الاســـتيعاب إلا اســـتيعابهم!! وإلا فأنت مرجئ بمجرد حكايتها وإن لم تظهر ما هو فهمك لها، إلى آخر تلكم الترهات ودوافع الانحرافات التي تم اهدار الكثير من الأوراق والحبر في سبيل تقريرها.. للأسف!!، وحاصل المقرر في هذه المحطة هو التالي:

١- أن مسـألة حكم تارك الصـلاة من المسـائل الخلافية وليس لأحد فرض مذهبه ومشـربه على الآخر فرضـاً عن اسـتغلال الخلاف في المسـألة للتبديع والتضـليل ومن صدر منه ذلك فهو المخالف للسلف وهذه حجة عليه.

٢- أن أحاديث الشـفاعة تؤخذ على ظاهرها الذي لا يتعارض مع بقية النصـوص وبفهم لا يتعارض مع تقريرات هؤلاء الأئمة الذين نقلنا أقوالهم ونأخذ بفهمها على مرادهم (!!) فإن قال قائل: (هم يقصـدون كيت وكيت) قلنا: والألباني رحمه الله يقصد قصدهم ونحن معه ومعهم، ومن أبى التوافق بين المقاصد فمدح قصـدهم وذم قصـد الألباني فقد تعدى من الحكم على القول للحكم على المقاصد وهذه حجة أخرى عليه.

٣- أن دلالات النصـوص وأقوال الأئمة الذين أشـرنا إليهم فيها تقرير مذهب العلامة الألباني الذي يتوافق مع عقيدة السـلفيين في مسـألة الإيمان أنه يزيد ويزيد ولكنه رغم زيادته لا يبلغ إيمان الأنبياء والملائكة، وأنه قد ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء، ومن زعم أنهم على حق وهو على باطل فقد طعن فيهم لا فيه وحده وهذه حجة أخرى عليهم أيضًا.

٤- وفيها أن العمل يعرب عما في القلب وسبق قول شيخ الإسلام في الايمان (صـ / ٢٢٦) وهو في المجموع (٧ / ٦١٥): ولا يتصور في العادة أن رجلًا يكون مؤمنًا بقلبه مقرًا بأن الله أوجب عليه الصلاة ملتزمًا لشريعة النبي صلى الله عليه وسـلم وما جاء به يأمره ولي الأمر بالصـلاة فيمتنع حتى يقتل ويكون مع ذلك مؤمنًا في الباطن قط لا يكون إلا كافرًا، ولو قال: أنا مقر بوجوبها غير أني لا أفعلها كان هذا القول مع هذه الحال كذبًا منه، كما لو أخذ يلقي المصـحف في الحش ويقول: أشـهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبيًا من الأنبياء ويقول: أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب اهـ

وما قرره هنا شيخ الاسلام هو ما صرح به الإمام الألباني ومن ادعى غير ذلك فقد كذب عليه والكذب مهما حرص صـاحبه على الانتصـار من خلاله فهو حجة عليه لا له

وعلنا نستدل بحديث: (التقوى هاهنا) أنه يستحيل أن تكون التقوى متربعة في قلبه ثم يقول كلمة الكفر أو يعمل عمل الكفر – وهو يعي ويعني ما يقول أو يفعل –، فنحن لا نستدل بعدم الكفر لعدم معرفتنا لما في القلب وإنما نستدل بكفر القلب لدلالة العمل عليه

أو بعد هذه الأربع النقاط يكون هذا العالم الجليل من المرجئة (؟) ولا يكون منتقديه والمشنعين عليه من على مسلك الخوارج (؟)، ثم كيف يكون الألباني مرجئ والأئمة الذين أخذ بقولهم ليسوا مرجئة؛ وما هو إلا منهم (؟) وبهذا يتضح أن الحرب حددت على شخص الألباني دون غيره لسببين اثنين:

الأول: لهدم ما قرره في مسائل الحاكمية التي أوجعت المنحرفين فيها ولم يجدوا سبيلا لهدمها وصرف الناس عنها إلا عن طريق اتهامه بالإرجاء ووجدوا لهم مدخلا من بعض اطلاقات هذا العالم الجليل

الثاني: أن التشكيك بسلامة عقيدة هذا العالم يعتبر تشكيكًا بثروته العلمية الهائلة المتمثلة بالأقسام الحديثية والفقهية والعقدية والمنهجية وهذا قد يكون هو مقصدهم بسبب الحسد.. والله أعلم!!

الفصل الرابع

نقل أقوال العلماء المعاصرين الذين دافعوا عن الشيخ الألباني رحمهم الله وبرءوه من تعدي الخوارج وغيرهم

النقل الأول

الشيخ العلامة محمد الصالح العثيمين

رحمه الله تعالى

قال الشيخ رحمه الله تعالى في شريط [تبرئة كبار العلماء للألباني من تهمة الإرجاء]:

من رمى الشـــيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ، إما أنه لا يعرف الألباني وإما أنه لا يعرف الإرجاء.

الألباني رجل من أهل الســـنة – رحمه الله – مدافع عنها، إمام في الحديث، لا نعلم أن أحداً يباريه في عصرنا، لكن بعض الناس– نسأل الله العافية – يكون في قلبه حقد إذا رأى قبول الشـخص ذهب يلمزه بشـيء؛ كفعل المنافقين الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم؛ يلمزون المتصدق المكثر من الصدقة، والمتصدق الفقير!

الرجل– رحمه الله– أعرفه من كتبه، وأعرفه – بمجالسته– أحياناً –: سلفي العقيدة سليم المنهج؛ لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله به ثم يدعي أن من خالفه

في هذا التكفير فهو مرجئ –كذباً وزوراً وبهتاناً –؛ لذلك لا تســـمعوا لهذا القول من أي إنسان صدر اهـ

وقال في مادة صوتية

س: هذا سائل يقول: يقول البعض إن الشيخ الألباني – رحمه الله – قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة. فما قول فضيلتكم في هذا؟

ج: أقول كما قال الأول: أقلوا عليه لا أبا لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا، الألباني رحمه الله عالم محدث فقيه وإن كان محدثاً أقوى منه فقيهاً ولا أعلم له كلاماً يدل على الإرجاء أبداً. لكن الذين يريدون أن يكفروا الناس يقولون عنه وعن أمثاله إنهم مرجئة، فهو من باب التلقيب بألقاب السوء وأنا أشهد للشيخ الألباني رحمه الله بالاستقامة وسلامة المعتقد وحسن المقصد ولكن مع ذلك لا نقول إنه لا يخطئ لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول عليه الصلاة والسلام اهـ

المصـــدر: [مِنْ لِقَاءِ إِدَارَةِ الدَّعْوَةِ بِوَزَارَةِ الأَوْقَافِ وَالشُّـــؤونِ الإِسْـــلاَمِيَّةِ فِي دَوْلَةِ قَطَر مَعَ فَضِيلَتِهِ، بِتَارِيخ :٧/٥/٢٠٠٠م]

رابط الصوتية:

https://app.box.com/s/ut8dpj7lccwdqyul4pq0

وله صـــوتية وهو يقول: هذه الفئة جائزتها أربعة أشـــرطة عنوانها: (فتنة التكفير) والمتحدث هو محدث الشام أو إن شئتم قلتم محدث عصره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني اهـ

رابط الصوتية:

https://t.me/anwar2015/1197

النقل الثاني

الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز

رحمه الله تعالى

قال الشيخ عبد العزيز بن باز كما في شريط تبرئة كبار العلماء للألباني من الارجاء:

السؤال: يثير بعضهم شبهات حول عقيدة العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله وينسبونه إلى بعض الفرق الضالة كالمرجئة، فما نصيحتكم لأولئك؟؟

الجواب: الشيخ ناصر الدين الألباني من إخواننا المعروفين المحدثين من أهل السنة والجماعة نسـئل الله لنا وله التوفيق والإعانة على كل خير، والواجب على كل مسـلم أن يتقي الله ويراقب الله في العلماء، وألا يتكلم إلا عن بصيرة اهـ

وقال رحمه الله في مادة صوتية أخرى:

السؤال: ما هو رأي سماحتكم في الاعتماد على ما صححه الألباني

الشـيخ محمد ناصـر الألباني – ناصـر الدين الألباني – من خيرة الناس وهو من العلماء المعروفين بالاستقامة والعقيدة الطيبة والجد في تصحيح الأحاديث ، وبيان حالها فهو عمدة في هذا الباب ولكنه ليس بمعصـوم قد يقع منه خطأ في تصـحيح بعض الأحاديث أو

تضعيفها ولكن مثل غيره من العلماء كل عالم هكذا له بعض الأخطاء من الأولين والآخرين فالواجب على طالب العلم أن ينظر فيما صحح وحسنه وضعفه إذا كان من أهل العلم من أهل الصناعة يعرف الحديث وينظر في طرقه وينظر في رجاله فإن ظهر له صحة ما قاله الشيخ فالحمد لله، وإلا اعتمد ما يظهر له من الأدلة التي سلكها أهل العلم في هذا الباب؛ لأن أهل العلم وضعوا قواعد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، أما [...] أهل العلم فمثله عمدة في التصحيح والتضعيف؛ لأنه من أهل العلم ومن أهل هذا الشأن؛ قد درس هذا مدة طويلة وسنوات كثيرة، نسأل الله لنا وله التوفيق وحسن العاقبة اهـ

النقل الثالث

الشيخ العلامة مقبل بن هادي الهمداني الوادعي

رحمه الله تعالى

قال الشيخ في إقامة البرهان على ضلال عبد الرحيم الطحان (صـ / ٧):

فإنه لا يقدح في الشـــيخ ناصـــر الدين وفي عِلمه إلا مبتدع من ذوي الأهواء، فهم الذين يبغضـون أهل السـنة ويُنفرون عنهم وهذا وإني أنصـح كل طالب علم بالحرص على اقتناء كتب الشـيخ ناصـر الدين الألباني، ويعلم الله أني ما أعلم بكتاب له يخرج إلا وبادرت إلى اقتنائه، ويعلم أننا لا نزال نزداد علما بسبب كتب الشيخ اهـ

النقل الرابع

الشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العباد البدر

حفظه الله تعالى

قال الشيخ عبد المحسن العباد البدر حفظه الله في مقال له:

وإن مما يؤسف له أن يُبتلى عدد قليل من طلبة العلم بالنيل من الشيخ العلامة المحدث الألباني رحمه الله ووصفه بالإرجاء، في الوقت الذي سلم منهم دعاة التغريب قتلة الأخلاق الذين يسعون جاهدين للإفساد في بلاد الحرمين بعد إصلاحها، وسلم منهم أهل الزندقة وأهل الزيغ والضلال، وكأنه ليس أمامهم في الميدان إلا هذا الرجل ذو الجهود العظيمة في خدمة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وبيان عقيدة السلف

وما أحسن الأثر الذي نقله ابن كثير في البداية والنهاية (١٢١/١٣) عن سفيان بن حسين قال: (ذكرتُ رجلًا بسوء عند إياس بن معاوية فنظر في وجهي وقال: أغزوت الروم؟! قلت: لا، قال: فالسند والهند والترك؟! قلت: لا، قال: أفتَسْلم منك الروم والسند والهند والترك ولم يسلم منك أخوك المسلم؟ قال: فلم أعد بعدها)

وهم بنيلهم من الشيخ الألباني رحمه الله يُهدون له بعض حسناتهم، ومن الخير لهم أن يُبقوا على تلك الحسنات وأن يستفيدوا من علمه ويوجِّهوا سهامهم إلى غيره [1] ممن يستحق أن توجه إليه، وقد وقفت في كلامه على ما يوضح سلامته من الإرجاء؛ وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب (رياض الصالحين) للنووي (صـ ١٤ _ ١٦) وفي شرحه وتعليقه على (العقيدة الطحاوية) (صـ / ٤٢)

وجاء في شرحه المسجل للأدب المفرد في الشريط السادس قوله: (وهذا ليدل على أن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن العمل الصالح هو من الإيمان، كما نحن في صدد الحديث الآن، لذلك يعني فائدة السنة هو تقويم المفاهيم المعوجة، فالله حينما يذكر الإيمان يذكره مقروناً بالعمل الصالح؛ لأننا لا نستطيع أن نتصور إيماناً بدون عمل صالح إلا لإنسان نتخيله تخيلاً: آمن من هنا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ومات من هنا، هذا نستطيع أن نتصوره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وهو يعيش دهراً ما شاء الله ولا يعمل صالحاً فعدم عمله الصالح هو كدليل أنه يقولها بلسانه ولما يدخل الإيمان إلى قلبه، فذِكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان هو ليدل على أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقروناً بالعمل الصالح)، وما جاء عنه في الموضوع من كلام فيه إجمال واحتمال ينبغي أن يحمل على أحسن المحامل فيحمل على كلامه المفسَّر، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على البكري (ص ٣٢٤): (ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله، وصريحه يقدَّم على كنايته)

وأنا إذ أخالف الشيخ الألباني في بعض المسائل التي أرى أنه أخطأ فيها وهو مأجور إن شاء الله على اجتهاده أشرت إليها في رسالة (رفقاً أهل السنة بأهل السنة) فأنا لا أستغني وأرى

(١) دليل أن الشيخ لا يرى تنزيل القصة على السكوت مطلقًا وإنما نزلها على السكوت عن أعراض أهل العلم خاصة ويرى جواز توجيه السهام على من يستحقون من المبتدعة وغيرهم

أنه لا يســـتغني غيري عن كتبه والإفادة منها، ولا أعلم له نظيراً في هذا العصـــر في العناية بالحديث وسعة الاطلاع فيه، وكلٌ يؤخذ من قوله ويردُّ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ذلك الإمام مالك رحمه الله اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

الحقيقة أن عالمنا الجليل الشـيخ عبد المحسـن العباد اسـتوعب قضـية الطعن في الألباني من نواح متعددة وحاصلها في نقاط:

الأولى: أنه في التوقيت الذي ظهر فيه دعاة التغريب لم نجد لهؤلاء جهودا في محاربة زندقتهم بينما تفرغهم لمحاربة الألباني ظاهرة (!!)

الثانية: أنه كأنه ليس أمامهم في الميدان إلا محاربة الألباني رغم جهوده العظيمة في خدمة السنة وبيان عقيدة السلف

الثالثة: أن الشـيخ العباد وقف على كلام الألباني ورآه يوضـح سـلامته من مذهب المرجئة فلماذا هذه الحرب أصلاً؟

النقل الخامس

الشيخ العلامة يحيى بن علي الحجوري

حفظه الله تعالى

قال حفظه الله كما في الكنز الثمين (٥ / ١٧٣٢):

السؤال: هل الشيخ الألباني من مرجئة الفقهاء؟

الجواب: قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كلمةَ خْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]، الذين يقولون: [إن الشيخ الألباني مرجئ] (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا)، فالشيخ الألباني رحمه الله عالم سلفي، رد على المرجئة والجهمية والقدرية والجبرية والبوذية والهندوسية وسائر أهل الفرق، بما لم يرده هؤلاء الذين يتهمونه بهذه التهمة، ولكنها كما قيل: شنشنة أعرفها من أخزم، لا تجد سلفيًا يتصدى للباطل وأهله إلا ورموه بالعظائم والجرائم، فاعرف هذا اهـ

النقل السادس

الشيخ العلامة صالح بن محمد اللحيدان

حفظه الله تعالى

قال الشيخ حفظه الله في مادة صوتية مسجلة:

السائل: فضيلة العلامة صالح بن محمد اللحيدان: [السؤال]: انتشرت – في الآونة الأخيرة من البعض: الطعن في الشيخ المحدث الألباني، ووصفه بـ (الإرجاء)، ورميه بعقيدة (الجهمية)، وأخذ بعضهم يمتحن أهل العلم بذلك! فما نصيحتكم – جزاكم الله خيرًا –؟

الجواب: نصيحتي لمن يخوض في هذا الأمر: أن يتقي الله – جل وعلا –، ويكف عنه.

أولاً: أن الرجل مات – رحمة الله عليه –، أفضى إلى ما قدم، ونحن الأحياء ينبغي أن نفكر فيما سنقدم وما سوف نقدم عليه من الأعمال، وأن نتقي الله – أما إثارة مثل هذه المواضيع – الرجل بدون شك كان ناصرًا للحديث، وله آثارٌ تُشكر، وجاء واشتغل في المدينة في " الجامعة الإسلامية " أيام تولي أمرها من قبل – الشيخ – شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمة الله عليه –، وما وصفه الشيخ عبد العزيز بـ (الإرجاء)! ولا وصفه بـ (التجهم)! ولا عابه من عرفه من طلبة العلم في المدينة! لا أعرف أن أحدًا عابه.

بالنسبة لي: لم يكن بيني وبينه مجالسات؛ إنما لقاء خاطف، لكن قرأت له كثيرًا من كتبه – على سبيل المثال –: قرأت له كتاب: " تحذير الساجد "، و" صلاة التراويح "، و" حجة النبي [صلى الله عليه وسلم] كما رواها جابر "، و" آداب الزفاف "، قرأتها وأنا طالب في الكلية قبل عام (٧٧)، وقرأت ما كان ينشره في مجلة " التمدن " – الدمشقية – عن الحديث، ثم قرأت أغلب كتابه: "إرواء الغليل" لما طبعه. والناس يثنون عليه في الحديث، وفي بحوثه الحديثية، ولا شك أنه لا أحد معصوم.

أصلاً من لقيت – في رأيي أنا – أمثال: الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الله بن حميد، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، وغيرهم من هذه الطبقة، لا أحد من هؤلاء يمكن أن يقول عن نفسه: إنه معصوم! ولا أن يقول محبوه: إنه معصوم! لكنهم لهم المكانة العالية.

فنصيحتي لكل أحد من طلبة العلم؛ أن يكف عن الوقيعة في عرض الشيخ ناصر الدين الألباني. خدم الحديث في " إرواء الغليل " – وهو المتقدم –، ثم علق على " مشكاة المصابيح "، ثم أصدر كتبه: " صحيح السنة "، " سلسلة الأحاديث الضعيفة "، و " سلسلة الأحاديث الصحيحة "، ومما لا شك فيه أن له فيها أخطاء وجميع البشر لا يكون عملهم صوابًا من جميع الوجوه.

ومما يحزن ويؤسف، أن بعض الشباب: إذا وجد كلمة محل انتقاصٍ لأحد؛ ظنَّ أنها جريمة! كالذي تتبع النووي في كتابه: " شرح مسلم "؛ وأخرج كتابًا صغيرًا يقول: " مخالفات النووي "! لا أحب أن أدعو على هذا المؤلف في الشر؛ وإنما أدعو له بالهداية، فقد أساء. هو صدق فيما نقل!

وكذلك الذين تتبعوا الحافظ ابن حجر، كل الناس يتعمدون إلى علماء خدموا العلم والسنة ثم يبحثون لعلهم يجدون عيوبًا ليحذروا الناس منها! هل يريدون أن يصرفوا الناس عن أهل العلم وكتبهم!؟ هذا لا شك أنه من الضلال المبين! والله المستعان اهـ

المصدر:

https://www.youtube.com/watch?v=KDNCr4zwQkw

وقال حفظه الله في مادة صوتية أخرى:

السائل: نعلم أن الإمام الألباني رحمه الله تعالى خدم السنة في هذا الزمان خدمة ليست باليسيرة ولكننا نجد أناسا يطعنون فيه رحمه الله ويرمونه بالإرجاء، أرجوا التوجيه وتحذير الشباب من مثل هذه المسالك في الطعن في علمائهم جزاكم الله خيراً

الشيخ: أولا: نصيحتي للشباب أن يتجنبوا الخوض في الجرح والتعديل فيشتغلوا بالتجريح، كل واحد ينظر في نفسه ويجرحها بما يعلم من أخطائها ليتوب إلى الله منها وأن يحرصوا على تحصيل العلم لا أن يتتبعوا ما قد يجدونه من أخطاء للعلماء فالعلماء جميعاً ليسوا بمعصومين ولم يضمن لهم الصواب في كل ما يفعلون وما يقولون، لكنهم بدون شك هم خير للإسلام من العامة الذين لا يعرفون.

وأما الرجل رحمة الله عليه فلا شك أنه من العلماء النافعين في الحديث لكنه ليس بمعصوم لكنه من خير من خدم هذا الفن خلال السنوات الماضية ، يمكن أن يقول الإنسان خلال الأربعين سنة ، أدى خدمة كبيرة ، إنما لا يصلح لطالب العلم [...] أن يقول : هذا صححه الألباني إذاً صحيح إلا إذا عرف هو ولا يقول : ضعفه ويقول انه ضعيف لأن الألباني ضعفه ، أما العامي أو شبه العامي فالشأن في الغالب أنه على رأي مفتيه ، وأما وصفه بالإرجاء فلا اعرف عنه هذا الشيء رحمة الله عليه ، لقد قرأت كثيرا من كتبه الأولى

كصفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما رواها جابر ، وتحذير الساجد و كتاب آداب الزفاف ،كل هذه قرأتها قديما وأنا طالب

وكذلك [...] أحاديث في مجلة التمدن التي تصدر في دمشق كل ذلك قبل عام ثمنين ثم طبعت كتبه رحمة الله عليه ونفعت نفعاً كبيراً

ينبغي للمسلم أن يترحم على أهل العلم المتوفين ويسأل ربه أن يحفظ للأحياء الثبات على الحق وهو معهم ، ما أسوأ أن يكون طالب العلم يتلقف زلات تقال عن فلان عن فلان ، ثم كأن هذا العالم الذي زل بزلة ليست له حسنات ، كأولئك الذين يقولون النووي أخطأ في كذا وجمعوا كلمات يزعمون أنهم جمعوا أخطاء له أو يتحدثون عن الحافظ بن حجر وأنه كذا وكذا مع أن هؤلاء من الأئمة الذين احترمهم العلماء ورجعوا إلى كتبهم فينبغي لطلاب العلم المعاصرين أن يحسنوا الاقتداء بمشائخهم في احترام أولئك العلماء الذين توفوا والباقين و الله المستعان اهـ

https://www.youtube.com/watch?v=iowzHW4SK98

النقل السابع

الشيخ العلامة صالح بن سعد السحيمي

حفظه الله تعالى

قال الشيخ صالح السحيمي حفظه الله تعالى في مادة صوتية قمت بمراجعتها بنصها:

سؤال: يقول السائل: فضيلة الشيخ أحسن الله إليك هناك من يرمي محدث العصر الإمام الألباني – رحمه الله تعالى – بالإرجاء نرجو التعليق

الجواب : إي نعم . يقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله جل وعلا من حديث أبي هريرة الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه: (من عادى لي و ليا فقد آذنته بالحرب) ومعاداة أهل العلم ورميهم بما ليس فيهم واتهامهم بما هم منه برآء من عادات المنافقين، فقد قال رجل – بل لم يكن منافقا وإنما اعتبر منافقا بعد ذلك إلى أن رجع –: (ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أكبر بطونا ولا أكذب ألسنا ولا أجبن عند اللقاء) فنزلت الآية: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة٦٥/٦٦] ويقال: إن هذا الرجل رجع بعد ذلك، لكن في البداية لم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم عذره، و قد تقدم لنا أن من نواقض الإسلام بغض شيء من أمور الدين أو بغض مَن يمثل ذلك من أجل ذلك، وتهمة

شيخنا الشيخ الألباني – رحمه الله – بالإرجاء جريمة كبرى وخطأ فادح و زلل فاضح بل هو ممن يرد على المرجئة، و هذا الخلل دخل على أولئك من وجهين:

الوجه الأول: هناك إطلاق عند شيخنا الشيخ ناصر وهو مسبوق إليه، لكن نرى أنه خطأ، وهو إطلاقه بأن الكفر العملي لا يخرج من الدين، نفسه عند التطبيق؛ خطأ لفظي، وأيضا قوله: إن الأعمال شـــرط كمال في الإيمان، بينما نراه في تعليقه على الطحاوية وغيرها يقرر أن العمل من الإيمان وهذا ضـــد مذهب المرجئة، حتى مرجئة الفقهاء. ونحن وإن كنا لا نوافقه – رحمه الله – على مثل هذه العبارة: (أن العمل شـــرط كمال)، لأن من ترك العمل بالكلية ولم يعمل عملا مطلقا، فلا شـك في كفره إجماعًا [1]. وإن أدق عبارة ينبغي أن تقال هي عبارات الســـلف؛ كما قال الإمام البخاري: (أدركت ألفا من العلماء يقولون: الإيمان قول وعمل) هذه أدق عبارة.

أما أن نمتحن الناس بكلمة: هل هو شرط صحة أو شرط كمال؟ فهذا امتحان ما أنزل الله به من سـلطان؛ لأن من أطلق قوله: (شـرط كمال) قد ينفذ من خلال قوله المرجئةُ، وإن لم يقل هو بذلك – أي بقول المرجئة – لكن المرجئة قد يستغلون قوله فيمتطونه. ومن اقتصر على القول بأنه (شـرط صـحة) قد ينفذ من خلال قوله الخوارجُ والمعتزلةُ؛ لأنه تقدم لنا في أول الدرس أن العمل منه ما يَبطُلُ الإيمانُ بتركه بالكلية كترك الشـهادتين وترك الصـلاة في أصح قولي أهل العلم، ومنهما يَنقُصُ به الإيمانُ الواجبُ ومنه ما يَنقُصُ به الإيمانُ المستحبُّ و هذا تقدم بيانه، أما الخوارج فإنهم يقولون: (الإيمان كلٌّ لا يتجزأ، إذا ذهب جزؤه ذهب كلُّه) وأهل السنة يفصلون التفصيل الذي ذكرته لكم من بيان أنواع الأعمال التي قد يكفر بها المرء و قد لا يكفر بها، والبعض منها إنما هو نقصٌ في الإيمان المستحب.

(١) والإمام الألباني نفســـه يقرر ذلك أيما تقرير وينتصـــر له بأدق تحبير وتســـطير كما نقلناه عنه في النقولات السابقة

لكن أقول: إن المتتبع لمعتقد الشيخ ناصر – رحمه الله – وإن كان أطلق هذه الكلمة، فإنه عند التطبيق لا يريد مدلولها الذي قد يتبادر إلى الذهن ولذلك يجب التورع عن رميه بالإرجاء، بل إنه قد ظهرت زمرة الآن وفئة ممن يفتون بغير علم؛ إذا لم تقل عندهم إن العمل شرط صحة ربما كفروك أو وصفوك بالإرجاء، ونحن نقول: إن أدق العبارات هي عبارات السلف: (العمل من الإيمان) أو (الإيمان قول وعمل) بدلا من أن نمتحن الناس بألفاظ قد ترد عليها إلزامات؛ إما أن ترد من قِبَلِ الخوارج وإما أن ترد من قِبَلِ المرجئة. فالتقيد بألفاظ السلف فيه خير كبير.

المسألة الثانية: التي ربما البعض يأخذها على الشيخ: (عدم تكفيره لتارك الصلاة) وهذه المسألة هو مسبوق إليها، فمن ترك الصلاة تهاونا – في الحقيقة أنا أعتقد أن النصوص الشرعية واضحة في كفر تارك الصلاة ولو تهاونا – ومع هذا كله فقد قال بعض الأئمة الجهابذة مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة ورواية عند أحمد أن تارك الصلاة تهاونا لا يكفر، بل هو عاص من العصاة، والشيخ وافقهم في هذا.

فإذا قلنا: إنه مرجئ بناء على هذه المسألة فيلزمنا القول بأن مالكًا والشافعي وأبا حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه كلهم يعتبرون مرجئة. وهذا لم يقل به أحد من أهل العلم، وإن كنا نرجح خلاف هذا الأمر المنسوبة إلى الجمهور، والذي يبدو أن تارك الصلاة يكفر مطلقا، والنصوص في هذا واضحة.

فإذن نقول لهؤلاء: (من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب) ونقول لهم ما قاله ابن عساكر: (لحوم العلماء مسمومة وسنة الله في منتقصهم معلومة).

لا شك أن الشيخ الألباني وغيره عنده بعض الزلات وبعض الهفوات [1]، لكن فرقٌ بين أن يكون الشخص مرتكسا بالبدع يؤصل لها ويقيم دينه عليها وبين من تَصدُر منه زلة أو هفوة لعل الله أن يغمرها في خِضَمِّ ما قدم من خدمة للسنة، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

انتبهوا لخطورة هذا الأمر ولا تفتتنوا بزبالات الإنترنت، فلان مرجئ، فلان كذا، فلان كذا ... الهذيان الذي يردد خصوصًا عبر موقع يسمى: [الموقع الأثري] وهو الموقع الذي هو ضد الأثر وضد أهل الأثر؛ يعني والعياذ بالله يتكلمون بأسماء مستعارة في ذم أهل العلم وفي ذم طلبة العلم والقائم عليها أحد الأطفال الصغار في بعض البلاد، فاحذروا من هذه المواقع اهـ

مصدر الصوتية على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=A4FzzJhyyaM

وقال حفظه الله في مادة صوتية قمت بتفريغها بنصها

أولئك الذين يرمون بعض الشيوخ هذه الأيام بالإرجاء زورًا وبهتانًا وظلمًا وعدوانًا أقول لهم: لقد قال أهل السنة علماء قاطبة إن من قال: إن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية فقد خرج من عهدة الإرجاء ولا يمكن أن يوصف بالإرجاء أما إلزام بعض المشايخ بكلمات معينة بسبب بعض الإجمالات وتسميتهم

(١) نحن قطعًا لا نجزم لأحد بالعصمة من الزلات والهفوات ولكننا نقطع بتفاوتها والإمام الألباني جبل في السنة وهو فيها أكثر خدمة وأقل زلة، ولا يسلم من الزلات أحد حتى الشيخ صالح السحيمي نفسه ولاسيما موقفه من الفتنة في اليمن نسأل الله العظيم أن يحفظه ويغفر له وأن يبين له حقيقة أصحاب الإبانة كما هم عليه حقيقة.

بالمرجئة فهذا افتراء وقلة حياء وقول على هؤلاء المشايخ بغير علم، كما قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله تعالى لمن يرمون شيخنا الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله بالإرجاء قال ما نصه: من زعم أن الألباني مرجئًا فهو بين رجلين:

١- إما أنه لا يعرف حقيقة الإرجاء ولم يفهم ما هو الإرجاء

٢- أو أنه لا يعرف عقيدة الشيخ الألباني

والألباني رحمه الله تعالى يقول: الايمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية!! فقد خرج من عهدة الإرجاء ومن ألصق فيه الإرجاء فقد أعظم الفرية وقد كذب وافترى وإنني أقول له ما قاله ابن عساكر رحمه الله تعالى: إن لحوم العلماء مسمومة وسنة الله في منتقصيهم معلومة اهـ

مصدر الصوتية على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=q-swcmE5FkY

النقل الثامن

الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي

رحمه الله تعالى

قال الشيخ أحمد النجمي كما في شريط تبرئة كبار العلماء للألباني من تهمة الارجاء:

السؤال: أحسن الله إليكم هذا سائل يقول: بعض من تربى على كتب السرورية والحزبية، يتهم الأئمة الثلاثة ابن باز وابن العثيمين والألباني رحمهم الله يتهمهم بالإرجاء؛ لأنهم لا يكفرون الحكام فما تعليقكم؟

الجواب: هذا جهل وضـــلال وهؤلاء المبتدعة كل يوم يظهرون علينا بوجه آخر، إذا كان الألباني وابن باز وابن عثيمين علماء الأمة وقادتها وأحبارها وكبارها ورجال العلم فيها ينبزون بأنهم مرجئة فمن بقي؟ من هو الذي بقي؟ بقي أحد؟ ما بقي أحد، إنا لله وإنا إليه راجعون، هذه مصـيبة، هذه آفة، وإن هؤلاء رأيي فيهم أنه من ظهر عليه هذا القول وثبت عليه أن يحبس ويؤدب ويضرب فإن لم يتراجع فإنه ربما أنه يحتاج إلى تأديب أكثر اهـ

النقل التاسع

الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان

حفظه الله تعالى

قال الشيخ في شريط " لا تنازعوا فتفشلوا " [السؤال الأول الدقيقة ٥٣:٩]:

السؤال: هناك بعض الدعاة يرمون الشيخ الألباني رحمه الله بالإرجاء فهل هذا صحيح ثابت عن الشيخ؟

الجواب: الشيخ الألباني رحمه الله كغيره يخطئ ويصيب، يخطئ ويصيب فإذا أخطأ في هذه المسألة فلا نحكم عليه بأنه مرجئ أو أنه ...

بل نقول: إنه أخطأ في هذه المسألة، نقول: أخطأ في هذه المسألة والعصمة لكتاب الله كل يخطئ ويصيب اهـ

قلت:

وسنفرد فتوى العلامة الفوزان حفظه الله في النقاش في فصل خاص يتضمن جمع بعض فتاويه بإذن الله تعالى

النقل العاشر

علماء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء

حفظهم الله تعالى

قال علماء اللجنة الدائمة حفظهم الله رقم الفتوى (٥٩٨١):

السؤال: يا فضيلة الشيخ قد كثر الكلام في أيامنا هذه من (كذا) أحد العلماء العاملين لنصرة هذا الدين، ألا وهو: محمد ناصر الدين الألباني، ويتهمونه بأنه إنسان لا علم له، ظهر لكي يحدث البلبلة في أوساط الناس، وإن هناك من قال: إنني بدأت أبغضه في الله، فهل ترى أن هذا العمل الذي يقوم به هذا الأستاذ الفاضل الكريم – ولست متعصبًا له؛ لأن احترامي له لا يستلزم أنني متعصباً (كذا) لشخص من الأشخاص على غير لائق، أعني أنه لا يخدم الإسلام والمسلمين

وماذا نقول للناس الذين يقولون: إن الناس تموت في سوريا وفي أفغانستان وهو لا يزال يهتم بالصحيح والضعيف، كلمتكم الأخيرة عن هذا الأستاذ.

الجواب: الرجل معروف لدينا بالعلم والفضل وتعظيم السنة وخدمتها، وتأييد مذهب أهل السنة والجماعة في التحذير من التعصب والتقليد الأعمى، وكتبه مفيدة، ولكنه كغيره من العلماء ليس بمعصوم؛ يخطئ ويصيب، ونرجو له في إصابته أجرين وفي خطئه أجر الاجتهاد،

كما ثبت عن النبي أنه قال: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصـــاب فله أجران، وإذا حكم واجتهد فأخطأ فله أجر واحد). ونســـأل الله أن يوفقنا وإياكم وإياه للثبات على الحق والعافية من مضلات الفتن. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عبد الله بن قعود عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٢/٢٢٤-٢٢٥) الجهاد والحسبة رقم الفتوى (٥٩٨١)

الفصل الخامس

مناقشة حجج القوم في كون العلامة الألباني وافق قول المرجئة في مسألة الإيمان

حجتهم الأولى

استدلالهم بفتوى الشيخ صالح الفوزان حفظه الله

أن الشيخ الألباني وافق قول المرجئة

وقبل نقاش هذه الحجة وبيان خلوها من شروط قبولها أبين أن فتاوى الشيخ الفوزان حول المسألة متعددة وقد جمعت ثلاثاً منها:

الفتوى الأولى:

السؤال: هناك بعض الدعاة يرمون الشيخ الألباني (رحمه الله) بالإرجاء فهل هذا صحيح ثابت عن الشيخ؟

الجواب: الشيخ الألباني (رحمه الله) كغيره يخطئ ويصيب، يخطئ ويصيب فإذا أخطأ في هذه المسألة فلا نحكم عليه بأنه مرجئ أو أنه ...

بل نقول: إنه أخطأ في هذه المسألة، نقول: أخطأ في هذه المسألة والعصمة لكتاب الله كل يخطئ ويصيب اهـ

المصدر: شريط " لا تنازعوا فتفشلوا " [السؤال الأول الدقيقة ٩:٥٣]

الفتوى الثانية:

السائل: سماحة الوالد ذكرتم في مؤلف لكم أن القول إن العمل شرط كمال قول مرجئة العصر

الشيخ: أي نعم هم اللي يقولون كذا

السائل: قول الشيخ الألباني

الشيخ: غلط هذا إرجاء هذا غلط من الشيخ الألباني رحمه الله

السائل: هل وافق قولهم

الشيخ: وافق قولهم ولكن نرجو الله له المغفرة

المصدر:

https://www.youtube.com/watch?v=AqH_hZQ98Qo

الفتوى الثالثة:

السائل: سماحة الوالد كثر في الآونة الأخيرة الطعن في الأئمة وكبار العلماء لاسيما في عقائدهم ومن ذلك العلامة الألباني رحمه الله حيث ظهر من الأغرار من يرمونه بالإرجاء فما قولكم في هذه الفرية، وما قولكم في سماحة الشيخ الألباني قطعًا للخلاف الواقع بين طلبة العلم ودرء للفتنة وجزاكم الله خيرًا

الجواب: رجعنا إلى الكلام الذي مر وهو تجريح العلماء والكلام في الناس وأن هذا من الجرح والتعديل، هذا كلام لا يجوز في العوام فكيف في العلماء والشيخ الألباني توفي إلى رحمة الله ونرجو له المغفرة والرحمة وله جهود جيدة وعقيدته سليمة وإن وقع في شيء من الخطأ فالله يغفر له ولا يجوز أننا نبعث هذا الشيء وننشره بين الناس اهـ

المصدر:

https://www.youtube.com/watch?v=zz78Y4WQcX4

قال أبو العباس غفر الله له:

يعتبر الشيخ صالح الفوزان حفظه الله من المدافعين عن الشيخ الألباني كما في الفتوى الأولى بقوله: " فلا نحكم عليه بأنه مرجئ " بينما يعتبر من الطاعنين بالقول دون القائل كما في الفتوى الثانية بقوله: " غلط هذا ارجاء هذا غلط من الشيخ الألباني رحمه الله " وبقوله: " وافق قولهم ولكن نرجو الله له المغفرة " بينما في الفتوى الثالثة اعتبر العلامة الفوزان اتهام الألباني بالإرجاء من الجرح الذي لا يجوز وأنه طعن في العلماء وأن العلامة الألباني صاحب جهود جيدة وعقيدة سليمة

ومن هنا لابد من توضيح بعض الأمور رغم صعوبة قولها إلا أنه لابد من قولها وهي أن الذي أخطى هو الشيخ الفوزان وليس الشيخ الألباني؛ وذلك من عدة أوجه:

الوجه الأول:

أن العلماء الذين دافعوا عن الألباني كـ الشيخ العثيمين والشيخ العباد والشيخ السحيمي، دافعوا عنه لكونهم اطلعوا على مقالات الشيخ الألباني وقرروا أنهم لا يرون في قوله إرجاء ولا ما يوافق المرجئة (!!)

١- العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى:

حيث قال: (من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ، إما أنه لا يعرف الألباني وإما أنه لا يعرف الإرجاء) وقوله: (سلفي العقيدة سليم المنهج؛ لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بمالم يكفرهم الله به ثم يدعي أن من خالفه في هذا التكفير فهو مرجئ) وقوله: (ولا أعلم له كلاماً يدل على الإرجاء أبداً)

٢- العلامة العباد حفظه الله تعالى:

حيث قال: (وقد وقفت في كلامه على ما يوضح سلامته من الإرجاء)

٣- العلامة صالح السحيمي حفظه الله تعالى:

حيث قال: (وتهمة شيخنا الشيخ الألباني – رحمه الله – بالإرجاء جريمة كبرى وخطأ فادح وزلل فاضح بل هو ممن يرد على المرجئة)

(فإذا قلنا: إنه مرجئ بناء على هذه المسألة فيلزمنا القول بأن مالكًا والشافعي وأبا حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه كلهم يعتبرون مرجئة) (والألباني رحمه الله تعالى يقول: الايمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية!! فقد خرج من عهدة الارجاء ومن ألصق فيه الارجاء فقد أعظم الفرية وقد كذب وافترى)

فإن قال قائل: إن الشيخ الفوزان غير ملزم برأيهم في المسألة (!!) قلنا: كذلك من باب أولى أن الشيخ الألباني غير ملزم برأي الشيخ الفوزان فيها

الوجه الثاني:

أن الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى أجاب على سؤال عابر فيه اتهام لعالم من أكابر كبار العلماء السلفيين في عصره وسمي له باسمه فكان ينبغي طلب جمع أقوال الألباني من مصادرها بسابق الكلام ولاحقه ونحن لا نقلد العلامة الفوزان رغم جلالة قدره في قلوبنا لأننا تتبعنا كلام العلامة الألباني من مصادر متعددة ولم نكتف بفهمنا لها بل رجعنا لفهم العلماء الذين تبعوها ثم دافعوا عنه

فكيف لو زدنا على ذلك أن الشيخ الفوزان نفسه لا يتهم العلامة الألباني بالإرجاء حيث قال: الشيخ الألباني (رحمه الله) كغيره يخطئ ويصيب، يخطئ ويصيب فإذا أخطأ في هذه المسألة فلا نحكم عليه بأنه مرجئ أو أنه ... بل نقول: إنه أخطأ في هذه المسألة، نقول: أخطأ في هذه المسألة والعصمة لكتاب الله كل يخطئ ويصيب اهـ

ومن تتبع تسجيلات الشيخ الفوزان ربما يلحظ شيئاً يغفل عنه الكثير وهو أن السائل يطرح المسألة أولاً، فإذا حظي بالجواب المطلوب قال: ياشيخ هذا قول فلان!! ولا يخفاكم أن هذه طريقة خبيثة وبهذا تعم الفتن والتحريشات في أوساط العلماء وطلاب العلم

الوجه الثالث:

أن المتمسكين بفتوى الشيخ الفوزان يتهمون الشيخ الألباني على إحدى هذه الظنون:

١- أن العلامة الألباني يخرج العمل من مسمى الايمان

٢- أو أنه لا يكفر تارك الصلاة تهاونا

٣- أو لا يكفر تارك الأعمال الظاهرة إلا بالجحود

٤- أو لقوله كون العمل الصالح شرط كمال

والرابعة وحدها هي التي تكلم عنها الشيخ الفوزان وهذه كلها سنناقشها في بقية حجج خصومه وسوف نظهر بإذن الله تعالى ما هو المذهب الحقيقي للألباني رحمه الله

الوجه الرابع:

أن فتوى الشيخ التي قال فيها بأن الألباني رحمه الله صاحب عقيدة سليمة تعتبر هي الفتوى الناسخة لما قبلها – فيما ظهر لنا –؛ وذلك لأمرين اثنين:

- الأول: أن السائل طرح التوضيح بأن رمي الشيخ الألباني بالارجاء عبارة عن افتراء وأنها صادرة من الأغرار فنص السؤال: (حيث ظهر من الأغرار من يرمونه بالإرجاء)
- الثاني: أن السائل طلب من الشيخ توضيحاً حاسماً لمادة الخلاف فقال في سؤاله: (فما قولكم في هذه الفرية وما قولكم في سماحة الشيخ الألباني قطعا للخلاف الواقع بين طلبة العلم ودرء للفتنة وجزاكم الله خيرا)

فكان الجواب بكل اختصار بالشهادة للعلامة الألباني بسلامة العقيدة وعدم جواز رميه بالإرجاء ونشر ذلك بين الناس

وهنا نقول للمتعلقين والمتسلقين بفتوى الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى: لقد تمتعتم بفتواه السابقة ما شاء الله (!!) فإن كان للشيخ مكانة في قلوبكم فعليكم بهذه الفتوى خذوا بها وانشروها وكفروا عن ذنوبكم.. هداكم الله

تنبيه:

كانت هذه السطور هي التي اكتفيت بها في هذه الرسالة "صواعق السماء" وقبل أيام من هذا الشهر ذي الحجة لسنة ألف وأربعمئة وثلاثة وأربعين خرجت فتوى جديدة للعلامة الفوزان نص فيها على اتهام الإمام الألباني بالإرجاء **وأن الإرجاء ما انتشر إلا بسببه**!!

والجواب على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

كيف يستجد رأي للعلامة الفوزان حفظه الله تعالى دون مستجد من الإمام الألباني؟ وهل يستجد للعالم جديد بعد موته؟

فالفوزان هو القائل: (هذا كلام لا يجوز في العوام فكيف في العلماء والشيخ الألباني توفي إلى رحمة الله ونرجو له المغفرة والرحمة وله جهود جيدة وعقيدته سليمة وإن وقع في شيء من الخطأ فالله يغفر له ولا يجوز أننا نبعث هذا الشيء وننشره بين الناس)

وهو القائل أيضًا: (الشيخ الألباني (رحمه الله) كغيره يخطئ ويصيب، يخطئ ويصيب فإذا أخطأ في هذه المسألة فلا نحكم عليه بأنه مرجئ)

وعليه فالخلاصـــة في الجواب على كلام العلامة الفوزان حفظه الله تعالى يكون من كلامه نفسه فهو من شهد للإمام الألباني بالعقيدة السليمة وهو من منع نشر تهمته بالإرجاء بين الناس.

والعقل يوجب دون شـك أن صـحة احدى فتاويه تبطل الأخرى ولا يمكن أن تكون كلها صحيحة.

الوجه الثاني:

أنه على طالب العلم أن يعرف السبب والتعليل الذي من خلاله يحكم العلامة الفوزان على الإمام الألباني ومن وافقه بالإرجاء أو بموافقة مذهبهم

وهذا راجع لكون العلامة الفوزان يرفض وصف العمل بالشرطية في الإيمان سواء في الصحة أو في الكمال؛ لأن الشرط يكون خارجًا عن المشروط وليس منه؛ كقولنا: الوضوء شرط في الصلاة أي أنه ليس من الصلاة بل هو شيء خارج عنها وعليه فمن قال: إن العمل شرط في الإيمان فقد قال بإن العمل خارج عن الإيمان وبالتالي وافق مذهب المرجئة.

وهذا يقرره العلامة الفوزان في مواضـع كثيرة من كتبه ودروسـه، ومن ذلك أنه سـئل حفظه الله تعالى: هناك من يقول: "الإيمان قول واعتقاد وعمل لكن العمل شـــرط كمال فيه"، ويقول أيضاً: "لا كفر إلا باعتقاد"، فهل هذا القول هو قول أهل السنة والجماعة؟

فأجاب العلامة الفوزان حفظه الله تعالى:

الحمد لله. الذي يقول هذا ما فهم الإيمان ولا فهم العقيدة والواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم ويتلقاها من مصـــادرها الصـــحيحة وســـيعرف الجواب عن هذا السؤال.

وقوله: "الإيمان قول وعمل واعتقاد"، ثم يقول: "إن العمل شرط في كمال الإيمان وصحته"، هذا تناقض!! كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول: العمل شـــرط؟ ومعلوم أن الشـــرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه.

وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض، لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين، فأراد أن يدمج بينهما، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس شـرطاً من شـروط صـحة الإيمان، أو شـــرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن. فالإيمان قول باللســـان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد وينقص بالمعصـية" انتهى. الإجابات المهمة في المشاكل الملمة" (صـ ٧٤).

قال أبو العباس غفر الله له:

وهذا التعليل الذي هو سبب في الحكم منه على الغير بموافقة المرجئة غير مستقيم في الحكم على الإمام الألباني بشكل مطلق لعلتين:

- العلة الأولى:

أن العلامة الفوزان له كلام يقرر فيه إثبات خلاف ما قرر إنكاره فقد قال في "إعانة المستفيد" (٢/٦٣): وقد جعل سبحانه التوكل شرطاً في صحة الإيمان؛ فقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ اهـ وكرر ذلك في نفس الكتاب (٢/٦٨) فقال: (يؤخذ من هذه النصوص: أنّ التوكُّل على الله شرط في صحّة الإيمان لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ فدلّ على أن التوكل على الله شرطٌ لصحّة الإيمان اهـ.

فها أنت أخي القارئ الكريم تجده يقرر أن عمل التوكل وهو من أهم وأعظم الأعمال أنه شـرط في صـحة الايمان، فإن قبلنا حكمه في الإمام الألباني لزمنا جعله انطباق حكمه عليه أيضًا.

- العلة الثانية:

أن ما يلزمنا من الدفاع عن الإمام الألباني رحمه الله تعالى يلزمنا نحو العلامة الفوزان أيضًـا؛ فكما أننا علمنا أن الإمام الألباني لا يريد إخراج العمل من مسمى الايمان من خلال مجموع تقاريره المتكاثرة كذلك علمنا أن العلامة الفوزان حفظه الله تعالى لا يريد هذا الأمر من خلال تقاريره المتكاثرة أيضًـا. فانتقل دفاعنا عن الإمام الألباني للدفاع عن العلامة الفوزان أيضًا

الوجه الثالث:

قال العلامة الفوزان في رسالة له بعنوان "أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر" (صـ/٥) وهي ضمن "مجموع المؤلفات" (٢٠/٥):

(خلاف مرجئة الفقهاء مع جمهور أهل السـنة هو اختلاف في العمل الظاهر، كالصـلاة والصـيام والحج، فهم يقولون إنه ليس من الإيمان وإنما هو شـرط للإيمان، إما شـرط صـحة وإما شرط كمال، وهذا قول باطل كما عرفنا)

وقال في رسالة له بعنوان "مسائل في الايمان" (صـ/١٠) وهي ضمن "مجموع المؤلفات" (٢٢/١٠):

(والخلاف بينهم وبين جمهور أهل السـنة خلاف معنوي وليس خلافاً لفظي، لأنهم يقولون إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالأعمال، فلا يزيد بالطاعة ولا ينقص بالمعصـية.. وإيمان الناس سواء لأنه عندهم التصديق بالقلب مع القول باللسان! وهذا قول باطل).

والجواب من جهتين:

- الجهة الأولى:

أن هذا الخلاف ليس كما يقول حفظه الله تعالى أنه خلاف بين المرجئة وجمهور أهل السنة بل هو خلاف بينهم وبين أهل السنة كلهم؛ فأهل السنة ليس فيهم أحد يقول: إن العمل ليس من الإيمان، اللهم إلا إن أراد بالجمهور الكل لا الجل. ومن قال منهم بشرطية العمل فهو لم يرد بذلك اخراج العمل عن مسمى الإيمان. ولو كان كما يقول إنه خلاف بين المرجئة وجمهور أهل السنة فقد صح القول إنه خلاف بين أهل السنة أنفسهم

- الجهة الثانية:

وتقريره وصف القائل بالشرطية بالمرجئ أو وافق المرجئة لأنهم يقولون: إن العمل ليس من الإيمان وإنما هو شرط للإيمان، إما شرط صحة وإما شرط كمال تقرير دقيق لكنه إنما ينطبق على من قال بالشرطية والتزم أنه يريد بالشرط ما هو خارج عن المشروط!! والإمام الألباني لا يقول بهذا الشيء أبدًا؛ فهو يرى أن العمل من الإيمان وليس خارجًا عنه

ولهذا قرر أن الإيمان يزيد وينقص بل يقرر أن القابل للنقصان قابل للعدم أي أن الايمان ليس ينقص وكفى بل ينقص حتى يبلغ درجة الانتهاء ولهذا فهو يكفر تارك جنس العمل ويكفر من استتيب في الصلاة فرفض إقامتها وهذا كله يدل أنه لا يخرج العمل من الايمان فهاتوني بمرجئ واحد عبر العصور والدهور يقول بهذا القول.

وسبق أن العلامة الفوزان نفسه وصف التوكل بأنه شرط في صحة الإيمان والتأويل لقوله هو التأويل نفسه لقول الألباني فكلاهما قال بالشرطية وكلاهما لا يقولان بإخراج العمل عن مسمى الإيمان.

وفي التقديم للكتاب ذكر شـــيخنا الحمادي عن العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى قوله :(فإن قال قائل: هل الأعمال شـــرطٌ في وجود الإيمان؟ قلنا: منها ما هو شـــرط ومنها ما ليس بشرط). فهل يلزمه ما يلزم الإمام الألباني أم لا؟

وغاية ما في الموضوع أن الإمام الألباني لا يرى أن من قال بالشرطية لزمه إخراج العمل من الإيمان، وقد سبق أنه لم يرد بالشرط ما هو على تعريف بعض الأصوليين. وذلك أن للشرط تعاريف مختلفة

- ومنها التعريف اللغوي أن الشـرط هو العلامة؛ لقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْـرَاطُهَا﴾ أي علاماتها
- ومنها التعريف بعض الأصوليين أن الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم.

فوقع الطعن في الإمام الألباني بســـبب مخالفته لتعريف واحد من تعاريف الشـــرط هو غير ملزم به فَثَبَتَ أَنَّهُ مُخالِفٌ لتَعْرِيفٍ مَذْهَبِي للشَّـرطِ وليسَ للشَّـرْعِ. والفرق بين الطاء والعين كالفرق بين السنة والارجاء.

والخلاصـــة: أننا وإن خالفناه في فتوى فقد وافقناه في أخرى، فالعلامة الفوزان حبيب إلى قلوبنا ولكن الحق أحب إلينا منه.

أنور بن محمود الرفاعي
Anwar bin Mahmoud alrefaei
١٤٤٣/١٢/٥

صَوَاعِقُ السَّمَاءِ

حجتهم الثانية

قوله: إن العمل شرط كمال لا شرط صحة

والجواب من أوجه:

الوجه الأول:

أن الجواب على حجتهم الأولى وهو احتجاجهم بطعن العلامة الفوزان فيه هو جواب على هذه الحجة؛ لأن طعنه مبني عليه فهي حجته أيضًـــا وتم الجواب عليها هناك بما يكفي ويشفي ولا مانع من المزيد.

الوجه الثاني:

إن هذه المصطلحات: (شرط كمال) و (شرط صحة) هي من الأسباب الرئيسية لإثارة الجدل ولكنها للأسف أصبحت مفروضة وها نحن ندفع ضريبتها

وكم كان شيخنا العلامة يحي الحجوري حفظه الله ينبهنا في دروسه من الحذر من الجدليات التي تفرق الصف وله رسالة بعنوان: الوسائل الخفية لضرب الدعوة السلفية، ومما جاء فيها (صـ / ٤٢) قوله:

ومن هذه المسائل الجدلية التي يطرحونها في أوساط السلفيين لشغلهم وتضيع أوقاتهم، قول بعضهم: [هل العمل شرط في صحة الإيمان أم في كمال الإيمان].

وهذا أيضاً الذي عليه الدليل والذي عليه السنة وبوب عليه البخاري: أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، ومن أدلة ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الإيمان بعض وستون شعبة، أعلها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان) وحديث: (حب الأنصار من الإيمان وبغضهم من النقاق)

والحزبيين يأتون بألفاظ مجملة يشغلون بعض طلبة العلم، فبعضهم كل ما وجد من قربعة لقطها، ويظن أنه حصل على علم، ويريد أن يقررها على زميله.

وهذا إن شئت أعرضت عن ذلك وهو أولى، وإن أردت أن تفصل فتقول: من العمل ما تركه كفر، ومن العمل ما تركه ليس بكفر، وإنما هو نقص في كمال الإيمان، من العمل ما حصوله شرط صحة وهو التوحيد: لا إله إلا الله (قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا) ويدخل الإنسان في الإسلام بلا إله إلا الله – بالإخلاص –، وأما رد السلام، إكرام الضيف، حُسن الجوار، التعاون على البر والتقوى، هذا شرط كمال في الإيمان وليس شرط صحة اهـ

الوجه الثالث:

إصرار البعض أن من قال: إن [العمل شرط كمال أو صحة] يلزم منه أن العمل ليس من الإيمان؛ بحجة أن الشرط يكون خارج المشروط إصرار غير علمي لأنه لا يقوم على حجة شرعية!! بل قوامه على تعريف أهل الأصول (للشرط) وسبق الجواب على ذلك بأن معنى الشرط في اللغة غير معناه في الأصول كما في الجواب على حجتهم الأولى

ونزيد هنا أن هذا اللازم لم يقل به العلامة الألباني أبدًا، وهو غير ملزم به أصلًا؛ لأنه يقرر مخالفته جذريًا في عدة مواطن من كتبه وأشرطته ويؤكد فيها أن العمل من الإيمان، وهذا ما جعل العلماء يدافعون عنه كـ: [ابن باز والوادعي والعثيمين والعباد والحجوري والسحيمي]

وغيرهم؛ – لكونهم علموا وعملوا بما علموا أن من قال: إن العمل من الإيمان وأنه يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء أوله وآخره كما هو قول السلف الأوائل وليس هناك من يفوق السلف سلفيةً حتى يؤخذ بقوله ويترك قولهم.

ومن أقوال الإمام الألباني التي سبق نقلها عنه منها ماهي في سياق تصريحه بعقيدته ومنها ماهي بسياق نسبة المخالفين لذلك لأهل البدع:

١- قوله: وهذا ليدل على أن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن العمل الصالح هو من الإيمان اهـ

٢- وقوله: وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدة كبيرة جداً في الرد على علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: (الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان) اهـ

٣- وقوله: الرجل حنفي المذهب ماتريدي المعتقد ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأعمال من الإيمان وعليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً ما عدا الحنفية اهـ

٤- وقوله: مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية؛ فأقول: الإيمان يزيد وينقص وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه خلافًا للمرجئة، ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء اهـ

الوجه الرابع:

أن عبارات السلف تبرئ الألباني من اتهامات الخلف ومنها:

١- سُئل الإمام أحمد – رحمه الله – عمّن يقول: الإيمان يزيد وينقص قال: هذا بريءٌ من الإرجاء اهـ السنة للخلال (٣ / ٥٨١) (١٠٠٩)

٢- قال ابنُ المبارك – رحمه الله –: مَن قال إنّ الإيمان قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقص فقد خرج من الإرجاء كلّه أوّله وآخره اهـ شرح السنة (صـ ٥٧)

٣- وقيل لابن المبارك: ترى الإرجاء؟ قال: أنا أقول الإيمان قول وعمل وكيف أكون مرجئا اهـ السنة للخلال (٣ / ٥٦٦) (٩٦٤)

فمخالفة السلف هي المصيبة، فهل نبدع الألباني والسلف برءوه أم نبدع الطاعنين فيه؛ لأنهم يخالفون السلف (؟)

حجتهم الثالثة

اتهامه أنه يقول بثبوت الايمان مع عدم العمل

والجواب من أوجه:

الوجه الأول:

أن هذا من الكذب عليه أو من الجهل بمذهبه فهو كما سبق يكفر تارك جنس العمل بالكلية ويجعل الأعمال درجات ومن أقواله التي سبقت: (نحن نقول: الإيمان الكامل يستلزم العمل لكن [الإيمان][1] ليس شرطاً في كل إيمان حتى ولو كان ذرة تنجيه من الخلود يوم القيامة في النار

الوجه الثاني:

جاء عن سفيان بن عيينة وإسحاق بن راهويه أنهما جعلا قول من قال: لا يكفر بترك هذه الأركان الأربعة مع الإقرار بها من أقوال المرجئة، وسيأتي حكاية خبرهم في ذكر [الحجة الرابعة] إلا أننا نجيب على قولهم من وجهين اثنين:

الأول: أن سفيان واسحاق لم يفرقا بين من يجعلها من الإيمان ومن لا يجعلها من الايمان وأن الضابط للمرجئة هو من يقول: بثبوت الإيمان مع عدم العمل، كما في مجلة البحوث

(١) كذا في صوت الشيخ والذي يظهر أنه كان يريد أن يقول: [العمل] وليس الايمان .. والله أعلم

الإسلامية (٧٨ / ١١٣)، والذي أثبتناه مرارا وتكرارا أن العلامة الألباني يكفر تارك جنس العمل وله تفصيل في مسألة ترك الصلاة

الثاني: أن تعبير العلامة الألباني عن العمل بـ (شرط) أو عبر عنه بـ (من التبعيضية) لا يُثْبِتُ أنه يعني ثبوت الإيمان بدون عمل؛ والدليل قوله بصريح العبارة: لأننا لا نستطيع أن نتصور إيمانًا بدون عمل صالح إلا لإنسان نتخيله خيالًا آمن مِنْ هنا قال : (أشهد أن لا إله إلا الله ومحمد رسول الله)، ومات من هنا، هذا نستطيع نتصوره (!!) لكن إنسان يقول: (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ويعيش دهرًا، ولا يعمل صالحًا؟ فـعدم عمله الصالح هو كدليل أنه يقولها بلسانه ولما يدخل الإيمان إلى قلبه، فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان؛ هو ليدل أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح اهـ

فنفي العلامة الألباني رحمه الله تعالى وجودية الإيمان في القلب استدلالاً على عدم وجودية العمل الظاهر (!!) فكيف يقوى القلب والعقل على قبول رمية بالإرجاء رغم صراحة مذهبه (؟)

ولا أزال بكامل قناعتي أن كلام العلامة الألباني كان أكبر من مستوى مفهومية هؤلاء ولهذا لن يفقهوه، ولا بأس بـ (لم) ولكني أخشى عليهم من (ولن) أيضاً، وأنا أكثر خشية عليهم أنهم فهموه ولكنهم تظاهروا بعدم ذلك ليستمروا بالطعن

حجتهم الرابعة

قوله بعدم كفر تارك الصلاة تهاوناً

أولاً: نسبة المذهب بعدم تكفير تارك الصلاة على وجه الاطلاق للشيخ الألباني يعتبر إما من الكذب عليه، وإما الجهل به فهو يفصل ويبني التفصيل على ثلاث حالات لتارك الصلاة

١- تاركها جحودًا: كافر

٢- تاركها تساهلًا: غير كافر

٣- تاركها بالكلية: كافر

ثانياً: القول إن من لم يكفر تارك الصلاة – تهاونا وتكاسلا – يعتبر من المرجئة أو من الواقعين في الإرجاء قول شاذ مرفوض بكل المعايير؛ يلزم منه الطعن في الكثير من أئمة الإسلام القائلين بهذا القول، وممن وقفت على قولهم بهذا القول المرفوض حنبلي قديم وحنبلي معاصر، أما الحنبلي القديم فهو السكسكي [1]، وأما الحنبلي المعاصر فهو الشيخ

(١) في كتابه البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (صـ / ٩٥) ووقفت على رسالة لأحدهم قال فيها: وهذا الكتاب هو من كتب الفرق والأديان ليس كما يظهر من عنوانه، ثم إن نسبته للسكسكي لا تصح؛ فقد حقق بعض المتخصصين في التراث اليمني أن مؤلف هذا الكتاب هو العباس بن منصور البريهي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ اهـ والله أعلم

قلت: نسبة الكتاب لرجل شافعي غير مستقيم على الأغلب؛ لأن أغلب الشافعية يرون عدم كفر تارك الصلاة – تهاونا – فلايعقل أنه يصف أصحابه بالمرجئة.. ومع ذلك الله أعلم

الفوزان، ومع ذلك فالشيخ الفوزان استدرك أو قيد في لحظات نفس الفتوى كما في نص فتواه وهي

السائل: سائل يقول: هل من لم يكفر تارك الصلاة تهاونا يكون مرجئا

الجواب: نعم هذا نوع من الارجاء (!!) إن كان يعتقد أن العمل ليس من الإيمان ومنه الصلاة هذا مرجئ أما إذا كان يعتقد أن العمل من الإيمان لكنه قال: تارك الصلاة لا يكفر كسائر الأعمال ينقص فيها الإيمان ولا يكفر هذا أخذ بقول بعض العلماء ولهم شبهات لكن لا يعد مرجئًا اهـ

وهذا رابط الفتوى بصوت الشيخ

https://www.youtube.com/watch?v=x3GNm4OamgQ

فهو يرى أن القائلين بعدم كفر تارك الصلاة مرجئة باستثناء الذين لا يقولون بخروج العمل عن مسمى الايمان فإنهم ليسوا مرجئة أي أن الذين لا يكفرون تارك الصلاة – تكاسلا وتهاونا – فريقين فريق مرجئة وفريق ليسوا مرجئة

و[البعض] يريد أن يتهم الألباني بالإرجاء؛ بناء على كونه لا يكفر تارك الصلاة تهاوناً (!!) وهذه فاقرة من فواقر الجهل، على أن للشيخ شرح بديع في مفهومية التهاون عنده والتي من خلالها يظهر أنه يكفر تارك الصلاة بالكلية إن ختم له بذلك، ولكن هؤلاء [البعض] متورطون بكون الشيخ الألباني له سلف في المسألة فأتوا بهذا التقسيم وجعلوا الزهري وسعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز والمزني الشافعي ومالك ليسوا مرجئة مع أنهم لا يكفرون تارك الصلاة، بينما الشيخ الألباني مرجئ؛ لأنه لا يكفر تارك الصلاة (!!) وهذا التحايل من عجائب الدنيا، ونرد عليهم من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

بأن الشيخ الألباني لا يقول بخروج العمل من مسمى الإيمان ومنه عمل الصلاة، فالصلاة عنده عمل والعمل من الإيمان وبهذا لا يكون مرجئًا كأسلافه في المسألة والحمدلله

الوجه الثاني:

وفي نسبة الشيخ الفوزان حفظه الله – مذهب القائلين إن ترك الصلاة بل وسائر الأعمال وليس الصلاة فقط، ينقص الإيمان وأنه ليس من الكفر – لبعض العلماء وأن من أخذ بقولهم ليس من المرجئة، ولكنه واقع في شبهات وهو مخطئ

أقول: العلامة الألباني رحمه الله يخالف هذا المذهب؛ لأنه يقرر أن ترك سائر الأعمال تماماً يعبر عن عدم وجود الإيمان في القلب أصلًا وعليه فهو بريء تماماً من هذا المذهب أساساً حتى وإن كان قد قال به بعض العلماء كما نسبه إليهم الشيخ الفوزان حفظه الله ولا علم لي منهم هؤلاء القائلين بأن ترك سائر الأعمال ليس بكفر اللهم إلا أن يكون سبق لسان من الشيخ الفوزان ، وهو مذهب لا يقول به الشيخ الألباني بدلالة قوله: لأننا لا نستطيع أن نتصور إيمانًا بدون عمل صالح إلا لإنسان نتخيله خيالًا آمن مِنْ هنا ، قال: (أشهد أن لا إله إلا الله ومحمد رسول الله)، ومات من هنا، هذا نستطيع نتصوره، لكن إنسان يقول: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، ويعيش دهرًا مما شاء الله، ولا يعمل صالحًا ؟ فعدم عمله الصالح هو كدليل أنه يقولها بلسانه ولمَّا يدخل الإيمان إلى قلبه، فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان؛ هو ليدل أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح اهـ

الوجه الثالث:

أن الشيخ الألباني رحمه الله لا يكفر تارك الصلاة إلا بالجحود كأسلافه مالك والشافعي ورواية عن أحمد وغيرهم، إلا أنه أيضا لا يشترط في معرفة الجحود أن يعترف التارك بلسانه أنه جاحد، بل يستدل على جحوده بالقرائن:

١- ومنها: (الإصـــرار) كما في قوله: وهو يعلم أنني أنصـــر مذهب أهل الحديث متذرعاً بأنني لا أكفر تارك الصـــلاة كسـلاً؛ ما لم يدل على أن تركه عن عقيدة وجحود، كالذي يقال له: (إن لم تصـــل وإلا؛ قتلناك)، فيأبى فيقتل؛ فهذا كافر مرتد اهـ

٢- ومنها: (العناد والاستكبار) كما في تعليقه على مقوله سفر الحوالي ونصها: فمن ترك الصـــلاة بالكلية فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه؛ فهو إليهم أقرب وحاله بهم أشـــبه، ومن كان يصـــلي أحيانًا ويدع أحيانًا فهو متردد متذبذب بين الكفر والإيمان والعبرة بالخاتمة وترك المحافظة.. غير الترك الكلي الذي هو الكفر) فقال الإمام الألباني معقباً: وهذا التفصـــيلُ نراه جيدًا؛ ولكن: هل علة الكفر في هذه الحالة هو التـــرك لأنه ترك؟ أم لأنه يدل بظاهره على العناد، والاستكبار؛ وهو الكفر القلبي؟ هذا هو الظاهر، وهو مناط الحكم بالكفر وليس مجرد الترك اهـ

فجعل الديمومة على الترك دلالة على الإصـــرار والعناد والاســـتكبار وأن هذه التصـــرفات الظاهرة دلالة على الكفر المبطن.. والله أعلم

الوجه الرابع:

أن مســألة تكفير تارك الصـــلاة – تهاوناً وتكاســـلاً – من المســـائل الخلافية التي يجب فيها مراعاة أخلاقيات التعامل مع القول والقول الآخر، والذي رأيناه من البعض أنه مســـتعد للتجرئ على الطعن في الشـــيخ الألباني بينما يلتمس الأعذار لمن قالوا بقوله أو هو قال بقولهم وهذا في حد ذاته دليل على أن خصـــوم الشـــيخ ليســـوا مؤهلين للأخذ بقولهم وإنما كتبنا هذه الرسالة لمن قد يغتر بهم

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب كما في الدرر السنية (١/١٠٢)

أركان الإسلام الخمسة أولها الشهادتان ثم الأركان الأربعة، إذا أقر بها وتركها تهاوناً فنحن وإن قاتلناه على فعلها فلا نكفره بتركها، والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها –كسلاً من غير جحود – ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء – كلهم – وهو الشهادتان اهـ

وانظر تاريخ نجد (٢/٢٧١) لابن غنام:

والسؤال المطروح هنا هو: هل الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله مرجئ ؛ لأنه لايكفر من ترك ركنا من الأركان الخمسة – بشرط الإقرار – إلا ركن النطق بالشهادتين فقط (؟) أم أن كلامه يوجه وفق ماعرف عنه (؟) لاشك بداهة أن الثاني هو الجواب، ولاشك تبعاً لذلك وقياساً عليه أن كلام الشيخ الألباني رحمه الله أيضاً يوجه من مجموع كلامه الموضح لبعضه البعض فليس عندنا اقتنائية بالتماس الأعذار (!!) وليفهم ذلك: يمنيهم وشاميهم ونجديهم

وقال الشيخ العلامة ابن باز كما في فتاواه (٢١ / ٤٢، ٤٣):

س ٢٥: امرأة تزوجت بدون إذن وليها من تارك الصلاة، ونصحت مرارًا، وهي مسلمة وتصلي، فما الحكم؟

ج: جمعت منكرين:

المنكر الأول: زواجها بدون ولي.

والمنكر الثاني: زواجها من تارك الصلاة وهي مسلمة، وهذا لا يجوز؛ لأن تارك الصلاة كافر إذا كان يجحد وجوبها اهـ

فاشـــترط في كفر تارك الصـــلاة أن يكون عن جحود لوجوبها، على أن الشـــيخ مذهبه الصـحيح الصـريح في مواطن كثيرة من كتبه هو عدم اشـتراط الجحود وهذه الفتوى قديمة جدا في حج (١٤٠٧ هـ) فهل نقول: (كان مرجئاً ثم تاب) أم نقول: كان يقول بهذا القول ثم ترجح له خلافه وهو قول لأهل العلم السلفيين أنفسهم؟

بل هو نفسـه قال بعد ذلك: هذا الزواج لا يصـح؛ لأن هذا فيه شـبهة، وعليه أن يطلقها طلقة واحدة، حتى لا يكون له شـــبهة عليها وإلا ما يصـــح؛ لأن الكثيرين من أهل العلم يرون أن ترك الصلاة ليس بكفر إذا كان لم يجحد وجوبها، وإن كان يجحد وجوبها فهو كافر بالإجماع اهـ

ومع ذلك نقول: إن ما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ ابن باز قاله قبلهم شيخ الإسـلام وهو نفسـه الذي يدندن به الشـيخ الألباني رحمهم الله تعالى جميعًا وحشـرنا وإياهم في جنات النعيم!! فلماذا الاقتناء في التعامل مع المخالف؛ فصـــح منهم ولم يصـــح منه ما صح منهم (؟)

قال العلامة ابن القيم في الصلاة وحكم تاركها (صـ / ٣١):

وقال ابن شـــهاب الزهري وســـعيد بن المســـيب وعمر بن عبدالعزيز وابو حنيفة وداود بن علي والمزاني يحبس حتى يموت او يتوب ولا يقتل، واحتج لهذا المذهب بما رواه أبو هريرة عن النبي قال: (امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصـــموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها)، وعن ابن مســـعود قال: قال النبي: (لا يحل دم امرىء مســـلم يشـهد أن لا إله الله وأني رسـول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) أخرجاه في الصـحيحين، قالوا: ولأنها من الشـرائع العملية فلا يقتل بتركها كالصيام والزكاة والحج اهـ

ولو نظرنا لهذا المذهب الذي نسبه ابن القيم لابن شهاب والزهري وو الخ ، ثم نظرنا لكلام شيخ الإسلام وهو ينسب هذا المذهب للمرجئة أو لمن دخلت عليه شبهة المرجئة ، وأنهم لايرون العمل من الايمان (!!) حيث قال في الإيمان (صـــ / ٢٢٧) وهو في المجموع (٧ / ٦١٦): وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إســـلامه؛ فإنه دخلت عليه الشـــبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شـــيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في [مســـألة الإيمان] وأن الأعمال ليست من الإيمان اهـ

ولا شـــك – والله أعلم – أن الشـــيخ أراد بقوله فقهاء الحنفية، ولكن عند التعميم فإنه سـيتضـمن كل من قال بهذا القول، وهذا يظهر لنا شـدة الافتقار لفهم كلام العلماء وفقه تنزيله إذ أنه ليس كل من قال بعدم كفر تارك الصـــلاة لزم منه القول بإخراج العمل عن مسمى الإيمان.. فتنبه!!

قال ابن رجب في الفتح (١ / ٢١):

وحكاه إســـحاق بن راهويه إجماعًا منهم حتى إنه جعل قول من قال: لا يكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة. وكذلك قال ســـفيان بن عيينه: المرجئة سموا ترك الفرائض ذنبا بمنزلة ركوب المحارم، وليســـا ســـواء، لأن ركوب المحارم متعمدًا من غير استحلال: معصية، وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر: هو كفر اهـ

ولو أخذنا بهذا القول الذي عبر عنه الحافظ ابن رجب بقوله: (حتى إنه..) لأدخلنا فيها الشـــيخ ابن عبدالوهاب، وأنا لا أعني بوجه من الوجوه تركها كي لا ندخله في مضـــمونها، وإنما خصـــصـــته بالذكر لأن الطاعنين في الشـــيخ الألباني يرونه مرجعًا لهم ويتأولون له بمالم

يتأولون للشيخ الألباني.. والله المستعان، وأما عن هذه المسألة فالعمل فيها على ما حققه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

قال شيخ الإسلام في الايمان (١ / ٢٢١) وهو في المجموع (٧ / ٦١٠):

ولهذا تنازع العلماء في تكفير من يترك شيئا من هذه الفرائض الأربع بعد الاقرار بوجوبها؛ فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها، وذهبت طائفة من المرجئة وهم جهمية المرجئة: كجهم والصالحي وأتباعهما إلى أنه إذا كان مصدقًا بقلبه كان كافرًا في الظاهر دون الباطن؛ وقد تقدم التنبيه على أصل هذا القول، وهو قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة. وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر بل وغيره، وأن وجود الإيمان الباطن تصديقًا وحبًا وإنقيادًا بدون الإقرار الظاهر ممتنع.

وأما الفرائض الأربع فإذا جحد (!!) وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها، كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك، وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر، كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذٍ ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك؛ كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل ، وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئا من هذه الأركان الأربعة ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد:

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتى الحج، وإن كان في جواز تأخيره نزاع بين العلماء فمتى عزم على تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدى الروايات عن أحمد اختارها أبو بكر

والثاني: أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الاقرار بالوجوب، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدى الروايات عن أحمد اختارها ابن بطة وغيره.

والثالث: لا يكفر إلا بترك الصلاة وهي الرواية الثالثة عن أحمد وقول كثير من السلف وطائفة من أصحاب مالك والشافعي وطائفة من أصحاب أحمد.

والرابع: يكفر بتركها وترك الزكاة فقط.

والخامس: بتركها وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج اهـ

قال أبو العباس غفر الله له:

وشاهدنا: هو كون من لم يكفر تارك الأركان الأربعة إلا بشرط الجحود هو قول لأهل السنة أنفسهم كما في القول الثاني الذي نقلناه قبل قليل عن شيخ الإسلام، ووالله إنه لمن الظلم أولاً ومن الخيانة العلمية ثانياً أن نستثني العلامة الألباني من ذلك وأن نجعل له خصوصيات استثنائية في التعامل فيبدع ولا يبدعون (!!) ويتهم ويبرؤون (!!)، بيد أننا نواسي أنفسنا أن خصوم الشيخ كـ فسوة عير في صحراء بل وبعضهم مرجئة يتحدثون عن الإرجاء

وأدهى من ذلك وأمر أنهم يتصدرون لشرح مفهومية كلام الأئمة وفقه تنزيلها، فلم يكتفوا بفساد فهمهم حتى أرادوا أن يفسدوا فهم غيرهم

حجتهم الخامسة

قوله: إن أعمال الجوارح هي أجزاء مكملة للإيمان

مما أخذ المتصيدون على الشيخ الألباني قوله: فأعمال الجوارح هي أجزاء مكملة للإيمان ماهي أجزاء أصيلة من الإيمان اهـ

والجواب: بداهة أن يقول العلامة الألباني هذا الكلام وفق مذهبه الذي يستند فيه إلى النصوص أولاً، ثم إلى فهم من سبقوه من الأئمة ثانياً، وهنا أكرر أنه ليست العبرة باللفظ بقدر العبرة بمقاصده ودندنا آنفاً أن مقصد الشيخ الألباني لا يخرج عن مقاصد الأئمة الذين اقتدى بهم؛ فإن كانوا مرجئة فحينها نعترف أن الشيخ وكلنا معه قد سقطنا في ذلك عياذاً بالله، وإن كانوا سلفيين بيد أن كلامهم يحتاج إلى توجيه فحينها نقول: خذوا كلامهم وهاتونا توجيه العلماء له وضموا كلام الشيخ الألباني إلى نفس التوجيه؛ فالطريق واحدة في المشرب والمذهب، وأما أننا نوجه كلام الألباني بكلام الأئمة ثم أنتم توجهون التوجيه بكلام أنفسكم فهذا مما لا يقبله عقل ولا تستصيغه فطرة، ولا ينطلي علينا بفضل الله تعالى وحده

بل إن المتتبع لكلام العلامة الألباني رحمه الله يجد أنه عميق جدًا وصاحب فكرة واسعة في تعبيره وتصوره للمسألة، لو استوعبها الكثير ممن تتبعوا كلامه لفقهوا مقصده، ولكن للأسف لا أقول: إن الشيخ عجز عن شرح وتوضيح مذهبه، وإنما أقول: إن الكثير من خصومه عجزوا عن فهمه واستيعابه؛ ولهذا رأيت الشيخ صالح السحيمي حفظه الله شرح قصد الشيخ الألباني بتوضيح جميل وتوجيه دقيق وذلك لتصوره ما الذي يريد الألباني قوله

وأقرب ما أراه للتشـــبيه بهذه الحالة هو ما قرره العلامة ابن عثيمين رحمه الله في مســـألة (المعية) واتهم بسببها ومع ذلك فالكثير لم يستوعبوا كلامه والبعض نسب قوله لأقوال أهل البدع وفي النهاية وضح قصده بشرح أسهل وأوضح برسالة قدم له فيها الشيخ العلامة ابن باز رحمه الله

ومحاولة مني لتوضـيح كلام العلامة الألباني أقول: كأني به يُشَـبِّهُ الإيمان بالشـجرة والعمل الصالح بالسقيا؛ فإن سقاها أثمرت وإن أهملها هزلت وإن تركها بالكلية ماتت، وبهذا تكون الصورة قد اتضحت لمن أراد الله له ذلك.. والله أعلم

حجتهم السادسة

أن الشيخ رحمه الله يقول: إن الكفر المخرج من الملة هو الكفر القلبي وليس العملي

الحقيقة أن هذا ليس هو اللفظ الدقيق الذي ينسب للشيخ وهو من الكلام الذي أشكل على الكثير ففيه اجمال قد يشترك في قوله السلفي والمرجئ ولا ينسب الحكم للقائل به حتى يستفصل من صاحبه عن مراده بهذا الاطلاق

وحاصل مذهب الشيخ رحمه الله أنه لا يقول حقيقة بذلك ولكن شبه لهم فقد ذهب مذهبًا دقيقًا جدًا وهو أن ما نراه من الكفر العملي الظاهر هو في الأساس يدل على الكفر في الباطن الذي عبر عنه بقوله أو بعمله

وسبق أن نقلنا عنه نقولات متعددة توضح ذلك، ومنها:

قوله: (وخطر في بالي وأنت تسمعني بعض النقول المفيدة إن شاء الله أن أستدرك عليك لكني أمسكت نفسي أردت أن أقول: وإلا ما يعرب عنه بلسانه فقد يعرب عن كفره الذي في القلب ونحن لا ندريه بلسانه فندينه به هذا هو ولذلك فنحن لا نقف عند هذه الشكلية والظاهرة التي أشرت إلى أن بعضهم يتهموننا بها)

وقوله: (لكن أقول من باب الإيضاح أن هذا العمل يكون دالاً على ما في القلب من الكفر؛ لماذا هذا العمل كان كفراً؟ لأنه دل على ما في القلب من الكفر)

فما أعظم هذا الجمال في القول والدقة فيه، فهو يقرر أن الكفر العملي إنما يغترف مما كان مخفيًا في القلب؛ إذ لا يمكن بحال ولا يتوافق معه مقال أن من كفر بعمله كان قلبه على الإيمان، وهل من داس القرآن بقدمه كفر برجله وقلبه على الإيمان؟ وهل من سب الله تعالى وأظهر الغيظ والحنق من الاسلام ونبي الاسلام بلسانه كان قلبه على غير ذلك؛ فدل أن كفر الجوارح عبارة عن ترجمة لما في القلب.

ويستثنى من ذلك العذر بالجهل والعذر بالخطأ والعذر بالتأويل والعذر بالإكراه وكل ذلك مقيد بما يصح العذر فيه لا في كل شيء وخلاصة القول ملخصه في أن الكفر العملي على قسمين:

- **القسم الأول:**

ما لا يكفر صاحبه كما في قصة (اللهم أنت عبدي وأنا ربك) وإنما قال ذلك بغير قصد كما في الحديث: (أخطأ من شدة الفرح) وكما في قصة: (اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط) فكان قوله هذا رضي الله عنهم كقول أصحاب موسى لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ وهذا مثال لنماذج كثيرة وهو قاعدة في هذه الحياة أن الكفر غير المتعمد غير مكفر؛ والعلة في عدم تكفيره أن القلب غير موافق على هذ العمل وقد قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾

- **القسم الثاني:**

ما يكفر صاحبه كما في قصة (ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء) وقد اعتذروا على ذلك أنهم إنما أرادوا الخوض واللعب ولكن لم يقبل ذلك منهم؛ فإن القول تضمن السخرية والسخرية محلها القلب؛ وهكذا كقولهم: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ثم أقسموا ما قالوا ولم يقبل

منهم كما في قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ والحاصل هنا أن اللسان دليل على ما في القلب، وهنا لا نشترط الاستحلال أو الاعتراف بكفر القلب بل نكتفي بأن اللسان كالمغرفة والقلب كالقدر وأن اللسان اغترفت لنا مما في القلب وفضحت ما فيه، وهذا كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾

وهذا التقسيم هو شرحي لما أراده العلامة الإمام الألباني رحمه الله والظاهر أن الكثير من خصوم الشيخ يقولون بالقسم الثاني ولكنهم لا يقولون بالقسم الأول؛ لأنهم لا يرون العذر بالجهل وإن رأوه ضيقوه جدًا ومسألة العذر بالجهل ليس هذا محل بسطها والتفصيل فيها وهي من المسائل الشائكة التي تكثر الفرقة بين البعض عند إثارتها

قال شيخ الإسلام في الجواب الصحيح (٦ / ٤٨٧):

وقد بسطنا الكلام على هذه في مسألة الإيمان وبينا ان ما يقوم بالقلب من تصديق وحب الله ورسوله وتعظيم لا بد أن يظهر على الجوارح وكذلك بالعكس ولهذا يستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إلا أن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد الا وهي القلب) اهـ

قال أبو العباس غفر الله له: وهذا الطرح منه رحمه الله تشهد له نصوص كثيرة والحمدلله، وسبق قول شيخ الإسلام في الايمان (صـ / ٢٢٦) وهو في المجموع (٧ / ٦١٥) ونعيد موطن الشاهد منه هنا وهو قوله: ... كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش ويقول: أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبيًا من الأنبياء ويقول: أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب اهـ

بطاقة المؤلف

وهذه بطاقتي كي لا يتعرض أهل الظلم لتحريف رسالتي ولا مفر من تعرضهم

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.. وبعد: فبما أني كتبت في الدفاع عن هذا الإمام فلا شك أني قد أتعرض للطعن في عقيدتي وصحة طريقتي ولهذا أحببت أن أسطر ما أنا عليه باختصار فأقول: عقيدتي في مسألة الايمان هي ما قاله علماؤنا رحمهم الله تعالى ملخصة في:

١- أن الايمان: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان

٢- وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالعصيان

٣- وأنه مهما زاد لا يبلغ إيمان الأنبياء ولا الملائكة وإن نقص فإنه قد يبلغ العدم وبينت أحوال ذلك في الرسالة

٤- وأن الأعمال – الصالحة – داخلة في مسمى الإيمان لأنها من الايمان وليست شيئًا خارجًا عنه

٥- وأنا في مسألة الاستثناء بالإيمان على ما فصله العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى وهو مسبوق بأقوال الأئمة

٦- ولا أكفر تارك الصلاة تهاوناً وفقاً لمذهب علمائنا الشافعية رحمهم الله تعالى وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله وغيره من أهل العلم، ولهذا المذهب أدلته التي

قوبلت بالاحترام من زمن قديم إلا عند من حرم أخلاق العلم والعلماء ومن لم يفقه الخلاف ضاق صدره.

٧- وأن المصلحات الحادثة تثير الجدل والاختلاف كالقول بالشرطية في الصحة والكمال فينبغي العدول عنها لغيرها ومن استخدمها فلا يحكم على عقيدته بسببها بل ينظر لصريح قوله فيحمل مبهمه على أوضحه ومجمله على مفصله؛ لأن الأصل في السلفي هو صحة المعتقد.

٨- وأكفر تارك جنس العمل بالكلية

٩- ونكفر بمكفر واحد دون إقامة الحجة في الأمور الجلية وبعد إقامة الحجة في الأمور الخفية مع مراعاة اكتمال الشروط وانتفاء الموانع.

١٠- ومن ترك الصلاة طيلة عمره ومات على ذلك فهو كافر لأن التهاون لا يعني الترك بالكلية.

١١- وأرجع في مسائل الإيمان وغيرها من مسائل العلم الفقهي والعقدي لعلمائنا الأجلاء من المتقدمين كـ: الأئمة مالك والشافعي وأحمد والسفيانين والحمادين وإسحاق والمروزي وابن المبارك وغيرهم حتى شيخ الإسلام وطلابه، ومن المتأخرين كـ: العلامة الألباني، والعلامة الوادعي، والعلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، وشيخنا العلامة الحجوري، والعلامة القدير عبدالمحسن العباد والعلامة الفوزان، والعلامة اللحيدان، وغيرهم

١٢- وأعتقد أن هذه المسائل يرجع فيها للعلماء السلفيين من أي مذهب كانوا مالكيين أو شافعيين أو حنبليين دون حصر المرجعية بمذهب معين وإن كان المذهب الشافعي أو الأقرب إلى قلبي إلا أني أقدر العلم وأرجع لأهله من أي مذهب كانوا، وأن العبرة بالقول لا بالقائل

١٣- ولا أقبل وصــف الألباني بالإرجاء وأخشــى على من يصــفه بذلك من موافقة مذهب الخوارج

كتبه

غفر الله له ولوالديه ومشايخه

https://t.me/anwar2015

المملكة / جدة/ حي النزهة

بدأت بكتابة هذه الرسالة في الثاني والعشرين من شهر رجب وانتهيت منها في السادس والعشرين من نفس الشهر لسنة ١٤٣٨ هـ

أسأل الله تعالى أن يتقبلها مني بقبول حسن وأن ينفع بها المسلمين

وبعد مقدمة الدكتور العلامة الهلالي لهذه الرسالة مررت عليها من جديد وأضفت وحذفت وعدلت في بعض مواضيعها